

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع والثلاثون — العدد الأول — يناير ٢٠٠٢

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .

٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو (مسافة مزدوجة) ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .

٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

ثمن العدد والاشتراك

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكيا .

وتكون المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : عرض كتب

رابعا : مؤتمرات

المجلد التاسع والثلاثون العدد الأول يناير ٢٠٠٢

واقع تنظيم علاقات العمل فى سيناء

دراسة استطلاعية لعينة من قيادات القبائل والقيادات التشريعية والتنفيذية فى سيناء *

نجوى خليل **

هذا المقال دراسة استطلاعية عن واقع تنظيم العمل فى سيناء . اعتمدت الدراسة على الاستبار ، وطبقت الأداة على عينة تبلغ ٩٦ مفردة من قيادات القبائل ومطبقى القانون العرفى فى سيناء ، والقيادات التشريعية والتنفيذية ، منها ٤٩ مفردة من مدينة العريش فى محافظة شمال سيناء ، و٤٧ مفردة من مدينة طور سيناء فى محافظة جنوب سيناء .

كشفت الدراسة مجالات العمل فى سيناء ، والتحديد الأولى لمشكلات العمل والعاملين فى المجتمع السيناوى ، ومدى كفاية الأساليب المتبعة حاليا لتحقيق العدالة بين أطراف العمل ، وصور مواجهة مشكلات تنظيم العمل ، والتصورات المقترحة لتنظيم علاقات العمل فى سيناء .

مقدمة

إن التطور الذى يحدث فى سيناء – فى وقتنا الراهن – يتبعه تغيرات مستمرة فى علاقات العمل بين أطرافه ، سواء على المستوى الفردى ، أو على مستوى

* أجرت هذه الدراسة الاستطلاعية وكتبت تقريرها النهائى الأستاذة الدكتورة نجوى حسين خليل فى إطار اهتمام المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بإجراء دراسة نظرية وميدانية ، عنوانها "قوانين العمالة وتنظيم العمل فى سيناء" ، وقد تشكلت هيئة البحث من المستشار صلاح الرشيدى (مشرفا) ، والمستشار الدكتور محمد شتا أبو سعد ، والأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، والدكتور أحمد يوسف وهدان ، والأستاذ عبد السلام محمد (أعضاء) .

** مستشار ، أستاذ الإعلام ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

جماعات العمل السينائية ، وكذا على مستوى العاملين المصريين القادمين من خارج المجتمع السينائى ، أو على مستوى العاملين فى سيناء من خارج البلاد .

كما أن استحداث مشروعات جديدة فى سيناء يتسبب فى تغير بقدر ما فى النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى يحتوى على مجالات جديدة للعمل وأنشطته ، وبالتالى يؤدى إلى تفاعلات وعلاقات فى العمل مغايرة لما اعتاد عليه العاملون .

فإن عمل الفرد فى بيئته الطبيعية وفى خارجها ، واتصاله بثقافات وحضارات مغايرة ومتعددة ، من شأنه أن يساعد فى إحداث تغير فى علاقات العمل التى اعتاد عليها العاملون من داخل المجتمع نفسه بخاصة ، بل ويؤدى إلى قبولهم أو رفضهم لأساليب مجددة تهدف إلى تنظيم هذه العلاقات .

وتقديرا منا أن سيناء لها خصوصيتها وظروفها فى مجال تنظيم علاقات العمل فيها، وإدراكا لاهتمام الحكومة فى مصر بالاتفاق مع ممثلى أصحاب الأعمال واتحاد العمال بإعدادمشروع قانون العمل الموحد - الذى تجرى مراجعته بإدارة التشريع فى وزارة العدل تمهيدا لاتخاذ إجراءات إصداره - فقد رأينا أهمية إجراء بحوث مستمرة فى المجتمع السينائى ؛ لمساعدة المخططين والمشرعين على الفهم الدقيق والمتكامل لمشكلات العمل فى سيناء ، ووضع استراتيجية العمل السليم لمعالجة هذه المشكلات .

أهداف الدراسة الاستطلاعية وإجراءاتها المنهجية

مما لا شك فيه أن الدراسةالاستطلاعية أو الاستكشافية Exploratory اعتمادا على الاستبار لجمع البيانات والمعلومات والآراء المطلوب استكشافها وتحديدها ومعرفتها ، تمكننا من تبين الموضوعات والمشكلات والأبعاد التي ينبغى أن يكون لها الأولوية عند إجراء بحث مسحى أدق لمجال البحث .

وقد وضعنا فى اعتبارنا أن الدراسة الاستطلاعية لعينة من قيادات القبائل

في سـيناء ، وعينة أخرى من القيادات التشـريعيـة والتنفيـذية ، تسـاعـدنا في الوصـول إلى معلومـات وآراء مهمة عن الواقع التنظيمي لعلاقات العمل في سيناء (الشـمـالية والجنوبيـة) ، إلى جـانب الوصـول لكل ما يمكن أن يسـتـعان به عند صياغة التـشريع الجديد للعمل ، وضـعـا في الاعتبار لأهمية صـياغة نصـوص خـاصـة في التـشـريع تـلائم ظروف سكان سـيناء في مـجال العـمل ، وخـاصـة أن النظام القـانوني يتـأثر بالظروف الأخرى السـائدة في هذه المجتـمـعـات القبلية ، ويؤثر بدوره فيها.

تركز هذه الدراسـة الاسـتطلاعيـة – أسـاسـا– على المعرفة المبدئية لأسس العمل ، وقواعده ، ومجالاته في سيناء ، والتحديد الأولى لمشكلات العمل والعاملين في المنطقـة ، وكـذا تحـديد مدى كـفـاية وفـعـاليـة الأسـاليب المتبعـة حـاليـا لتـحـقيق العدالة بين أطراف العمل ، وصـور مواجـهة مشكلات تنظيم العـمل ، بالإضـافة إلى طرح الرؤى المتعددة والتصورات المقترحة لتنظيم علاقات العمل في سيناء .

ومن شـأن هذه الدراسـة الاسـتطلاعيـة أن تكشف عن المناخ العـام الأفضـل بصورة مبدئية للعاملين في المجتمع السينائي ، اعتمادا على الفهم المتكامل الأولى للمشكلات والمعوقات السائدة في المجال العام للعمل في سيناء . كما تمكننا من التعرف على بعض أسباب هذه المشكلات والمعوقات . ولم نكتف بإلقاء الضوء على أبعاد قضيـة تنظيم علاقـات العمل في المجتـمـع السـينائي ، وتحـديد المشكلات ، وطرق ووسـائل مـجابهـتـهـا ، ولكننا هدفنا – أيضـا – إلى رصـد التـصـورات والاقتراحات لتقييمها في ضوء اعتبارات احتياجات مجتمعنا المستقبلية .*

وعلى هدى نتائج هذه الدراسـة الاسـتطلاعية يمكننا اقتراح آفاق ومـجالات ترشد الطريق في ميدان تنظيم علاقات العمل في سيناء .

* نستعرض في هذا المقال أسس العمل في سيناء وقواعده ، وآليات تحقيق العدالة بين أطراف العمـل ، ومعوقات تطبيق التشـريع على علاقات العمل ، وتصورات لتنظيم علاقـات العمل في سيناء . ومن يرغب في الاستزادة من نتائج محاور الدراسة بأكملها ، يستعن بالتقرير النهائي لبحث "قوانين العمالة وتنظيم العمل في سيناء" ، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تحت النشر .

أولا : تصميم استمارة الدراسة الاستطلاعية

اشتملت استمارة الاستبار على العديد من الأسئلة المعنية بالسؤال عن أسس العمل فى سيناء وقواعده ، ومجالاته ، وآليات تحقيق العدالة بين أطراف علاقات العمل ، وكيفية مواجهة مشكلات تنظيمه ، ومعوقات تطبيق التشريع على علاقات العمل والمنازعات الناشئة عنه ، وتصورات ومقترحات لتنظيم علاقات العمل بين أطراف العمل فى سيناء.

قمنا بتجربة إستمارة الاستبار المستخدمة بواسطة باحثى الميدان المدربين على العمل الميداني فى سيناء ، وعرضناها على المتخصصين ؛ لتحديد مدى كفاءتها وصلاحيتها للتطبيق الميدانى .

وتبين لنا أن إستمارة الاستبار قد تناولت عناصر موضوع البحث وأبعاده ، مراعية للترتيب المنطقى للأسئلة المستخدمة فى الأداة .

ثانيا : العينة المستخدمة

فى تقديرنا أن هذه الدراسة الاستطلاعية تلقى أضواء مهمة على بعض الجوانب الأساسية فى قضية قوانين العمل وتنظيم العمالة فى سيناء ، وتبين الموضوعات والتساؤلات التى ينبغى أن يكون لها الأولوية عند إجراء بحث مسحى ، وتحدد المشكلات التى يراها أفراد العينة العمدية المستخدمة جديرة بالمزيد من تسليط الضوء ، وتحدد – أيضا – الاحتياجات الأساسية للمواطن فى سيناء فى مجال العمل ، والنفع المرجو منها يتحقق بالاستمرار فى إجراء البحوث التى يمكن الوصول منها إلى تعميمات على مستوى قومى .

وقد رأينا ضرورة أن تكون فئات العينة العمدية متضمنة للجمهور المهتم attentative ، والمعنى بموضوع البحث ، ولديه معلومات Informed . وقد اكتفينا فى هذه الدراسة الاستطلاعية بعينة من مدينة العريش فى محافظة شمال سيناء (٤٩ مفردة) ، وعينة أخرى من مدينة طور سيناء فى محافظة جنوب سيناء (٤٧ مفردة) ، وراعينا أن يتمثل فى فئات العينة المستخدمة فئتان

أساسيتان هما:

١ - فئة شيوخ وقادة القبائل ومطبقى القانون العرفى والمهتمين بالموضوع من المتعلمين بالقبيلة (محامون وأعضاء النقابات والأحزاب) .

٢ - فئة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية (وتتضمن أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجلس المحلى ، والتنفيذيين فى مديرية القوى العاملة ومكاتب العمل والتأمينات الاجتماعية) .

وقد تركزت العينة المستخدمة فى الذكور (٩١ مفردة) بنسبة ٨ر٩٤٪ ، بينما الإناث (٥ مفردات) بنسبة ٢ر٥٪ ، أى أن إجمالى أفراد العينة ٩٦ مفردة ، منهم ٩٥ فردا من المسلمين ، وفرد واحد من المسيحيين . كما تبين أن ٨٦ مفردة من المتزوجين بنسبة ٦ر٨٩٪ ، بينما ٩ مفردات بنسبة ٤ر٩٪ كانت عزابا، ومفردة واحدة بنسبة ١٪ منفصلا .

ثالثا : التطبيق الميدانى

واستغرقت فترة التطبيق الميدانى* الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٩٩ فى مدينة الطور بجنوب سيناء ، وكذا الفترة من ١٦ إلى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٩ فى مدينة العريش بشمال سيناء .

نتائج الدراسة الاستطلاعية

أسفرت الدراسة الميدانية التى قمنا بها عن نتائج كمية ** ، ونتائج أخرى كيفية بالغة الأهمية . وإن كنا ندرك أن دلالتها تتزايد فى حالة تمثيل كافة فئات المجتمع السيناوى التى تعمل فى مختلف ميادين العمل الرسمى وغير الرسمى ، وفى كافة الأنشطة : الحكومية ، والقطاع العام ، والقطاع الخاص ، والأعمال الحرة ،

* قام الأستاذ عبد السلام محمد عضو هيئة البحث بالإشراف على التطبيق الميدانى ، وتشكل فريق الباحثين الميدانيين من : إسماعيل عبد الهادى ، ومحمد السيد أبو اليزيد ، وماجدة إمام حسنين ، وأمانى رمضان ، وهناء حسين محمد ، ومحمد على حمادة .

** قامت الباحثة جميلة محمد المأمون نصر بالعمل الإحصائى ، وقام الباحث مجدى مسعد بتفريغ الجداول ، وقامت السيدة صباح عبد الباسط بإدخال البيانات .

والأنشطة القبلية أيضا. وكذا فى حالة رصد الإحصاءات التى تبين نسبة العاملين (ذكور وإناث ، بدو ووافدين) . كما تزداد أهمية هذه الدراسة الاستطلاعية فى حالة إجراء التطبيق الميدانى بصفة دورية . وفيما يلى استعراض للنتائج الرئيسية للدراسة الاستطلاعية .

المحور الأول : أسس العمل فى سيناء وقواعده

حرصنا فى هذا المحور على تحديد آراء العينة الكلية التى تبلغ ٩٦ مفردة ، على مستوى أفراد العينة من شمال سيناء (٤٩ مفردة) ، وأيضا على مستوى أفراد العينة من جنوب سيناء (٤٧ مفردة) . ذلك فيما يتعلق بقواعد تنظيم العمل ، ومدى توافر نظام عرفى للتأهيل والتدريب ، والكيفية التى يتم بها التأهيل والتدريب فى الواقع السينائى ، ومدى فعاليته ، ومدى فائدة استخدام العمالة الأجنبية أو عدم فائدتها ، والأسباب التى يرجع إليها الرأى بفائدتها أو عدم فائدتها ، ومدى قبول الاستثمارات الأجنبية فى سيناء ، وأسباب هذا القبول أو الرفض ، ومدى كفاية الرعاية الصحية للعاملين فى سيناء .

كما حرصنا على تحديد آراء أفراد العينة الكلية على مستوى فئة ممثلى وشيوخ القبائل والمهتمين بالموضوع المتعلمين بالقبيلة ، وأيضا على مستوى فئة القيادات : التشريعية ، والتنفيذية ، والشعبية ، والمحلية :

لذا فقد وجهنا سؤالا لأفراد العينة : "ماهى القواعد التى تحكم تنظيم العمل فى المجتمع السيناوى" ؟ وبالرجوع إلى نتائج الإجابة عن هذا السؤال على مستوى أفراد العينة من شمال سيناء (٤٩ فردا) ، أجاب ٢٩ فردا بنسبة ٥٩٫٢٪ بأنها قواعد القانون الرسمى . بينما أجاب ١٩ فردا بنسبة ٣٨٫٨٪ بأنها قواعد القانون الرسمى مع القانون العرفى مع قواعد الاتفاق فى المجتمع السينائى . وأجاب على مستوى أفراد عينة شيوخ القبائل وممثليها فى شمال سيناء ١١ مفردة بنسبة ٧٨٫٦٪ بأن قواعد تنظيم العمل فى سيناء هى قواعد القوانين الرسمية . بينما أجاب ٣ أفراد بنسبة ٢١٫٤٪ بأنها القوانين الرسمية

والعرفية وقواعد الاتفاق . وأجاب على مستوى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية فى شمال سيناء ١٨ فردا بنسبة ٥١٫٤٪ بأن قواعد تنظيم العمل فى سيناء هى القوانين الرسمية . وذكر ١٦ فردا بنسبة ٤٥٫٧٪ بأنها القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق . بينما ذكر فرد واحد بنسبة ٢٫٩٪ بأنها قواعد القانون العرفى وحده .

وفى الوقت الذى أبرزت فيه النتائج الإحصائية أن أفراد عينة شمال سيناء قد ذكر أكثرهم أن قواعد القوانين الرسمية هى التى تحكم تنظيم العمل . بينما ذكر عدد أقل منهم أن القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق معا هى القواعد التى تحكم تنظيم العمل فى سيناء ، فإن النتائج جاءت على عكس ذلك بالنسبة لآراء أفراد العينة من جنوب سيناء ، حيث ذكر ٣٣ فردا بنسبة ٧٠٪ من العينة أن القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق هى التى تحكم تنظيم العمل فى سيناء . وذكر ١٠ أفراد بنسبة ٢١و٣٪ أن القوانين الرسمية وحدها هى التى تحكم تنظيم العمل . وذكر ٤ أفراد بنسبة ٨٫٥٪ أن العرف وحده هو الذى يحكم تنظيم العمل فى سيناء .

وأجاب على مستوى أفراد عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها فى جنوب سيناء ١٢ فردا بنسبة ٨٠٪ أن القوانين الرسمية وقوانين العرف تحكمان تنظيم العمل . بينما يقل عدد أفراد العينة الذين ذكروا أن العرف وحده يحكم تنظيم العمل (فردان بنسبة ١٣٫٣٪)، وأن القوانين الرسمية هى التى تحكم تنظيم العمل وحدها (فرد واحد بنسبة ٦٫٧٪) . وكذلك ذكر غالبية أفراد العينة من فئة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية (٢١ فردا بنسبة ٦٥٫٦٪) . بينما يقل عدد أفراد العينة الذين ذكروا أنها القوانين الرسمية (٩ أفراد بنسبة ٢٨٫١٪) ، وقوانين العرف (فردان بنسبة ٦٫٣٪) هى التى تحكم تنظيم العمل .

من هنا نرصد أن النتائج أوضحت مدى اختلاف إجابات أفراد عينة شمال سيناء عن جنوبها . حيث كانت الأولوية التى يراها أفراد عينة الشمال هى

القوانين الرسمية وحدها ، ثم جاءت قواعد القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق معا . بينما جاءت الأولوية فى إجابة أفراد عينة جنوب سيناء ، وبنسبة فارقة ، لقواعد القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق كقواعد تحكم تنظيم العمل فى سيناء .

هذه النتيجة تثير لدينا تساؤلا يمكن اختباره فى حالة إجراء الدراسة الأساسية والبحث المسحى ، ومؤدى هذا السؤال هو : هل يرجع هذا الاختلاف فى الرؤى لمحدودية العينة ، ولكونها دراسة استطلاعية ، أم أن هناك اختلافا فعليا بين رؤية شمال سيناء وبين جنوبها بالنسبة للقواعد التى تحكم العمل فى سيناء ؟

ولم نغفل فى سياق محور أسس العمل فى سيناء أن نوجه سؤالا لأفراد العينة الكلية (٩٦ مفردة) ، ذلك على مستوى عينة شمال سيناء (٤٩ مفردة) ، وعلى مستوى أفراد العينة من جنوب سيناء (٤٧ مفردة) . مؤداه : هل هناك نظام لتأهيل العاملين وتدريبهم فى القانون العرفى ؟ وقد اتضح من الإجابة عن هذا السؤال أن الإجابة وردت بنفى وجود نظام لتأهيل العاملين وتدريبهم فى القانون العرفى ، سواء على مستوى عينة شمال سيناء (٤٦ مفردة بنسبة ٩٤٪ تقريبا) ، أم على مستوى عينة جنوب سيناء (٤٣ مفردة بنسبة ٥ر٩١٪) . وكذا على مستوى الفئات الفرعية المحددة فى شيوخ وقادة القبائل وممثليها فى شمال سيناء (١٣ مفردة بنسبة ٩٣٪ تقريبا) ، وكذا أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية فى شمال سيناء (٣٣ مفردة بنسبة ٣ر٩٤٪) ، وعلى مستوى الفئة الأخيرة نفسها فى جنوب سيناء ، حيث ذكر ٢٨ مفردة بنسبة ٥ر٨٧٪ أنه لا يوجد نظام لتأهيل العاملين وتدريبهم فى القانون العرفى. وأجمع أفراد عينة القبائل على الإجابة نفسها .

ووجهنا سؤالا لأفراد العينة الكلية الذين أجابوا بأنه يوجد نظام لتأهيل العاملين وتدريبهم فى القانون العرفى مؤداه : كيف يتم تأهيل العاملين

وتدريبهم ؟ فأجاب ثلاثة أفراد من عينة شمال سيناء، أحدهم من عينة شيوخ وقادة القبائل ، أن التأهيل والتدريب يتم بناء على استعداد الفرد وقبوله وتطوعه . بينما أجاب اثنان من عينة القيادات التشريعية والتنفيذية أن تأهيل العاملين وتدريبهم على الحرف والمهن يتم عن طريق الأجهزة الرسمية والشعبية ، وكذا بمشاركة الفرد فى جميع جلسات شيوخ القبائل للتعلم . أما أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب أربعة من عينة القيادات التشريعية والتنفيذية فقط ، بأن تأهيل العاملين وتدريبهم يتم بممارسة الحرف والمهن المناسبة (فردان من العينة) ، ثم جاءت الإجابة بأنه يتم عن طريق قيام الكبير بتعليم الصغير ، وباستعداد الفرد العامل وتطوعه فى التدريب .

كما وجهنا سؤالا آخر لأفراد العينة الكلية على مستوى شمال سيناء وجنوبها مؤداه : فى رأيك أن القانون العرفى يستطيع توفير التأهيل للعاملين فى حالة العجز عن العمل أم لا يستطيع ؟ وأجاب عن هذا السؤال معظم أفراد العينة من شمال سيناء بأن القانون العرفى لا يستطيع توفير التأهيل للعاملين فى حالة العجز عن العمل (٤٨ مفردة بنسبة ٩٨٪) ، وأجاب فرد واحد من أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية بأن القانون العرفى يستطيع تأهيل العاملين فى حالة العجز عن العمل ، ولكن ٣٤ مفردة من ٣٥ مجيبا على السؤال بنسبة ١ر٩٧٪ جاءت إجاباتهم بأن القانون العرفى لا يستطيع تأهيل العاملين فى حالة العجز عن العمل . وبالنسبة لأفراد عينة جنوب سيناء ، أجاب ٤٣ فردا بنسبة ٥ر٩١٪ بأن القانون العرفى لا يستطيع تأهيل العاملين فى حالة العجز عن العمل ، وبخاصة ٢٨ فردا بنسبة ٥ر٨٧٪ من أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية . وقلة من أفراد هذه العينة (ثلاثة أفرادبنسبة ٩٪ تقريبا) ذكروا أن القانون العرفى يستطيع تأهيل العاملين .

وحرصا على استكمال رأى أفراد العينة الكلية فى أسس العمل فى سيناء وقواعده ، فقد طرحنا السؤال الآتى : هل ترى أن استخدام الأجانب فى سيناء

مفيد للمجتمع السيناوى أم غير مفيد ؟ وقد بينت الإجابات على مستوى عينة شمال سيناء أن غالبية أفراد هذه العينة (٣١ مفردة بنسبة ٣ر٦٣٪) أفادوا بعدم فائدة استخدام العمال الأجانب فى سيناء . وظهرت الإجابة نفسها سواء فى إجابات ممثلى وشيوخ القبائل (٩مفردات بنسبة ٣ر٦٤٪) ، أم على مستوى القيادات التشريعية والتنفيذية (٢٢ مفردة بنسبة ٦٣٪ تقريبا) .

وقد تبين لنا أن الإجابات جاءت مخالفة على مستوى أفراد عينة جنوب سيناء ، حيث إن الإجابات أوضحت تقاربا فى عدد الذين أفادوا بفائدتها وعدم فائدتها وعدم وجود عمالة أجنبية . فقد ذكر العدد الأكبر (١٨ مفردة بنسبة ٣ر٣٨٪) أن استخدام العمال الأجانب فى سيناء مفيد للمجتمع السينائى . وذكر (١٥ مفردة بنسبة ٩ر٣١٪) أنه غير مفيد . بينما أنكر ١٤ مفردة بنسبة ٨ر٢٩٪ وجود عمالة أجنبية فى سيناء ، وهى نتيجة تثير الدهشة ، وبخاصة أنها ظهرت بالشكل نفسه على مستوى فئة شيوخ وقادة القبائل وممثليها ، وعلى مستوى القيادات التشريعية والتنفيذية .

ويمكننا القول إنه بحكم أن هذه الدراسة استطلاعية ، فإنها تثير تساؤلات يمكن اختبارها فى حالة إجراء بحث مسحى فى سيناء بصدد هذا الموضوع .

وبناء على القراءة المبدئية المعتمدة على إجابات هذه العينة المحدودة نجد تأكيد نسبة عظمى من أفراد عينة شمال سيناء بأن استخدام العمال الأجانب فى سيناء مفيد للمجتمع السينائى ، بينما تقاربت نسب القائلين بأنها مفيدة ، أو غير مفيدة ، أو لا توجد أساسا بين إجابات أفراد عينة جنوب سيناء ، يمكن أن يرجع إلى اختلاف الأنشطة الاقتصادية وأنواع العمل المتوافرة فى الجنوب عنها فى الشمال ، وبالتالى اختلاف ظروف العمل والعلاقات التى تنظمه ، وهو تساؤل يمكن طرحه فى بحوث أساسية مسحية عن سيناء .

هذا بدوره يدفعنا إلى ضرورة تحديد الأسباب التى تجعل أفراد العينة الكلية يرون فائدة وراء استخدام العمال الأجانب أو لا يرونها مفيدة . نبرز أولا

الأسباب التى تكمن وراء الرأى بأن استخدام العمال الأجانب فى سيناء مفيد للمجتمع السينائى على مستوى أفراد عينة شمال سيناء . فقد ورد السبب الرئيسى بأنها مفيدة لأن الخبرات الأجنبية تكسب العمال خبرات جديدة (١٢مفردة بنسبة ٧ر٦٦٪) ، وأن سيناء تحتاج المزيد من العمالة المدربة (٣مفردات بنسبة ٧ر١٦٪) ، وكذا لفائدة الاحتكاك الثقافى والمعرفى ، وزيادة الإنتاج فى مصر (مفردة واحدة بنسبة ٦ر٥٪ لكل من السببين) .

وقد أظهرت الإجابات – على مستوى أفراد عينة سيناء – تماثلا فى الفئات نفسها، إلا أن إنكار وجود عمالة أجنبية فى عينة الجنوب يثير تساؤلا .

أما الأسباب التى ذكرها أفراد العينة الكلية على مستوى شمال سيناء وجنوبها، والتى تكمن وراء رأيهم بعدم فائدة استخدام العمال الأجانب فى سيناء للمجتمع السينائى ، فقد ذكر أفراد عينة شمال سيناء بأنها ترجع – أساسا – لقلة فرص العمل المتاحة (١٧ مفردة بنسبة ١ر٥٣٪) ، ثم الإجابة بأن سيناء محافظة حدودية لها ظروف أمنية (٤ مفردات بنسبة ٥ر١٢٪) ، بالإضافة إلى عدم تقبل وجود أجانب (٤ مفردات بنسبة ٥ر١٢٪) ، ولارتفاع مرتبات العمال الأجانب (٣ مفردات بنسبة ٤ر٩٪) ، ولعزوف العامل الأجنبى عن نقل الخبرة (فردان بنسبة ٣ر٦٪) ، ثم لاختلاف العادات والتقاليد (ذكرها فرد واحد بنسبة ١ر٣٪) ، وكذا إنكار وجود عمالة أجنبية . وقد ذكر الأسباب نفسها، وبالترتيب نفسه ، أفراد العينة فى فئة شيوخ وقادة القبائل وممثليها وفئة القيادات التشريعية والتنفيذية .

وعلى مستوى أفراد عينة جنوب سيناء ، ظهر أن الأسباب التى تكمن وراء الرأى بأن استخدام العمال الأجانب غير مفيد تتمثل فى عدم وجود عمالة أجنبية أساسا (١٤ مفردة بنسبة ٣ر٤٨٪) ، ولقلة فرص العمل المتاحة للمصريين (٨ مفردات بنسبة ٦ر٢٧٪) ، ولاختلاف العادات والتقاليد (٣ مفردات بنسبة ٣ر١٠٪) ، وعدم تقبل وجود أجانب بعد تحرير سيناء (فردان بنسبة ٢ر٦٪) ،

وللظروف الأمنية (ذكرها فرد واحد بنسبة ٤ر٣٪) ، وقد أكد قادة القبائل وشيوخها – أساسا – على قلة فرص العمل المتاحة للمصريين ، وعدم وجود العمالة الأجنبية ، وعدم تقبل وجود أجانب بعد تحرير سيناء ، وهى نفسها الأسباب التى ذكرها أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية مضافا إليها أن سيناء محافظة حدودية لهاظروف أمنية ، واختلاف العادات والتقاليد ، هذه النتائج الموضحة لأسباب الرأى بأن استخدام العمال الأجانب فى سيناء غير مفيد للمجتمع السينائى .

ولم نكتف بتحديد رأى أفراد العينة الكلية فى استخدام العمال الأجانب فى سيناء ومدى فائدته أو عدم فائدته للمجتمع السينائى ، فوجهنا السؤال الآتى : هل ترى أن استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى منطقة سيناء مقبول لدى المواطن السينائى أم غير مقبول ؟ وتبين لنا من نتائج الإجابات – على مستوى عينة شمال سيناء وجنوبها ، وكذا على مستوى فئة شيوخ وقادة القبائل وممثليها وفئة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية – أن النسبة العظمى أكدت على أن استثمار رأس المال الأجنبى فى منطقة سيناء مقبول لدى المواطن السينائى ، فقد أجاب ٣٤ مفردة بنسبة ٤ر٦٩٪ بأن الاستثمار الأجنبى مقبول لدى المواطن السينائى على مستوى عينة شمال سيناء . بينما قلت نسبة الإجابات التى ذكرت أنه غير مقبول (١٥ مفردة بنسبة ٦ر٣٠٪) . أما عينة جنوب سيناء فقد ازدادت نسبة المجيبين بأن الاستثمار الأجنبى مقبول لدى المواطن السينائى ، حيث بلغت ٤٢ مفردة بنسبة ٤ر٨٩٪ . بينما قلت نسبة الإجابات التى ذكرت بأنه غير مقبول (٥ مفردات بنسبة ٦ر١٠٪) .

مما لاشك فيه أن هذا الاتفاق بين أفرادالعينة بكافة فئاتها على قبول المواطن السينائى للاستثمارات الأجنبية فى سيناء ، يدفعنا إلى تأمل الأسباب التى ترجع إليها الإجابة بالقبول ، وكذلك أسباب الإجابة بعدم القبول للاستثمارات الأجنبية لدى المواطن السينائى .

وقد تجلت أسباب الرأى بأن استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى سيناء مقبول لدى المواطن السينائى فى رأى أفراد عينة شمال سيناء من شيوخ وقادة القبائل وممثليها والقيادات التشريعية والتنفيذية . كان أكثر الأسباب ظهورا هو مزيدا من فرص العمل ، ووردت فى إجابات ١٧ مفردة بنسبة ٥٠٪ من أفراد عينة شمال سيناء ، ونالت الاهتمام نفسه لدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية (١١ مفردة بنسبة ٤٤٪) ، وكذا لدى أفراد عينة شيوخ وقادة القبائل (٦ أفراد بنسبة ٧ر٦٦٪) . ثم ورد أكثر من سبب ، منها : توسعا فى المشروعات الاستثمارية والمشروعات الجديدة ، وتيسيرا لتنفيذ برامج التنمية وزيادة الإنتاج ، وعدم إخلال استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى سيناء بالمصلحة القومية ، وتوافقا مع السياسة الحكومية وتحت مسئوليتها .

وقد وردت الأسباب ذاتها لدى أفراد عينة جنوب سيناء ، وكان أكثر هذه الأسباب ظهورا السبب المتعلق بأن من شأن هذه الاستثمارات الأجنبية توفير مزيد من فرص العمل ، فقد ظهر ذلك فى إجابات ٢٧ مفردة بنسبة ٣ر٦٤٪ من أفراد العينة الكلية . وتوالى ذكر الأسباب السابقة نفسها مع إضافة سبب آخر ذكره فرد واحد بشأن أنها موارد إضافية لخزينة الدولة .

أما بخصوص أسباب الرأى بأن استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى سيناء غير مقبول لدى المواطن السينائى كما ذكرها أفراد عينة شمال سيناء ، فقد تمثلت فى عدد من الأسباب ، وهى : حفاظا على أمن مصر القومى (ذكره ٥ أفراد بنسبة ٣ر٣٣٪) ، ولأنه يعد نوعا من أنواع الاحتلال الاقتصادى (٥ أفراد بنسبة ٣ر٣٣٪) ، ولأفضلية التعامل مع أبناء البلد (ذكره فردان بنسبة ٣و١٣٪) ، ولعدم الدراية بالغرض من الاستثمار (جاء فى إجابة فردين بنسبة ٣ر١٣٪) ، وكان أكثر هذه الأسباب ظهورا لدى أفراد عينة شيوخ القبائل هو أن استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى سيناء غير مقبول لأنه نوع من أنواع الاحتلال الاقتصادى الأجنبى ، ولعدم الدراية بالغرض من الاستثمار الأجنبى . أما أفراد

عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية ، فقد ورد فى إجابتهم ثلاثة أسباب هى : حفاظا على أمن مصر القومى ، ثم لأنه احتلال اقتصادى أجنبى ، ثم لأفضلية التعامل مع أبناء البلد .

وبالرغم من قلة عدد من أجاب بأن استثمار رءوس الأموال الأجنبية فى سيناء غير مقبول لدى المواطن السيناوى على مستوى عينة جنوب سيناء ، فإنه لزاما علينا استعراض إجاباتهم على السؤال بأسباب هذا الرأى افتراضا لاختلافها عن إجابات عينة شمال سيناء . وقد تبين لنا أن الأسباب التى ذكرها أفراد عينة جنوب سيناء بشأن عدم قبول المواطن السيناوى للاستثمارات الأجنبية ، فقد تمثلت فى إجابات عينة القيادات التشريعية والتنفيذية فقط . وانحصرت فى أن الاستثمارات الأجنبية سوف تضيق فرص العمل أمام أبناء مصر ، وأن الاستثمار الأجنبى يهتم بالسياحة فقط ، ولأفضلية التعامل مع أبناء البلد ، ولأنه احتلال اقتصادى أجنبى .

هكذا، تبين لنا من استعراض النتائج الإحصائية والآراء الكيفية لأفراد العينة الكلية فى شمال سيناء وجنوبها العديد من النتائج التى اتفق حولها أواختلف أفراد العينة فى شمال سيناء عن أفراد العينة فى جنوبها ، مما يدعونا إلى تسليط الضوء على الجوانب الفارقة فى إجاباتهم ، بحيث يمكن وضعها فى تساؤلات يتم اختبارها فى بحوث مسحية مستقبلية ، وعندها يظهر لنا ما إذا كان هذا الفارق يرجع إلى محدودية هذه العينة المستخدمة فى دراستنا الاستطلاعية ، أم هو فارق أساسى ينبغى وضعه فى الاعتبار عند رسم سياسات العمل فى سيناء ، والتشريع المستقبلى لتنظيم علاقات العمل .

المحور الثانى : آليات تحقيق العدالة بين أطراف علاقات العمل ، وصور مواجهة مشكلات تنظيم العمل فى واقع المجتمع السيناوى

يمكننا القول إن القانون هو الأداة التشريعية الرئيسية لتحقيق العدالة فى

المجتمع ، وأن تنظيم علاقات العمل فى سيناء لا يمكن أن يتحقق بغير الاعتماد على القانون لإحداث التغير المنشود فى إطار الوضع الاجتماعى السيناثى . وقد قدرنا احتمالية تواجد فجوة بين القانون الرسمى وإمكانية تطبيقه فى المجتمع السيناثى . فكان من الضرورى الاعتماد على الدراسة الميدانية التى تكشف عن ملاءمة القانون الرسمى للأوضاع الاجتماعية المحلية المتغيرة فى سيناء ، والتى تبحث فى إمكانات ودور القانون كأداة لتحقيق العدالة بين أطراف علاقات العمل ولتنظيمه فى الواقع الفعلى فى سيناء .

وراعينا أهمية إثارة أسئلة متنوعة فى هذه الدراسة الاستطلاعية بصدد الأساليب المتبعة فى الواقع السيناثى لتنظيم علاقات العمل بين أطرافه ، ومدى تطبيق قانون العمل الرسمى ، وما هية الجهات المطبقة لقواعده ، وكيفية فض المنازعات والقضايا الخاصة بعلاقات العمل فى سيناء ، ومدى كفاية الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى سيناء لتطبيق القانون الرسمى فى مجال العمل . كان أول هذه الأسئلة التى سألناها لأفراد عينة الدراسة الاستطلاعية مؤداه : ما هى الأساليب المتبعة حاليا فى سيناء لمواجهة مشكلات تنظيم العمل ؟ وظهر لنا من نتائج الدراسة ارتفاع نسبة من أجابوا بأنها الأساليب والإجراءات القانونية ، وقد وردت بنسبة ٣٧٪ تقريبا بين أفراد عينة شمال سيناء ، ووردت بنسبة ٣٨٫٣٪ بين أفراد عينة جنوب سيناء . وبينما وردت الأساليب والقواعد العرفية فى إجابات أفراد عينة شمال سيناء بنسبة ٨٫٢٪ ، فقد وردت فى إجابات أفراد عينة جنوب سيناء بنسبة ٢٦٪ تقريبا . وذكر عدد قليل بأنها الأساليب الرسمية والعرفية معا بنسبة ٢٪ لدى أفراد عينة شمال سيناء ، و٦٫٤٪ لدى أفراد عينة جنوب سيناء . كما ظهر فى الإجابات إجابة بأنه ليس هناك أسلوب منظم لمواجهة مشكلات العمل فى سيناء ، وذلك بنسبة ١٤٫٣٪ لدى أفراد عينة شمال سيناء ،

وبنسبة ٣ر٤٪ لدى أفراد عينة جنوب سيناء . بالإضافة إلى أساليب التدريب المستمر للعمالة ورعاية العاملين وزيادة الأجور ، واللجوء إلى المجالس المحلية .

هكذا تبين لنا - من واقع السؤال المفتوح الذى وجهناه لأفراد العينة فى شمال سيناء وجنوبها عن الأساليب المتبعة حاليا فى سيناء لمواجهة مشكلات تنظيم العمل - أن أبرز الأساليب هى أساليب وإجراءات القانون الرسمى ، تليها أساليب أخرى متعددة ، منها الأساليب والقواعد العرفية ، واللجوء إلى المجالس المحلية ، والتدريب المستمر للعمال . وحرصا منا على تبين مدى تطبيق قانون العمل الرسمى ، أفردنا سؤالا مؤداه : هل يطبق قانون العمل الرسمى على منازعات العمل فى المجتمع السيناوى ؟ فأجاب الغالبية من أفراد عينة شمال سيناء (عدد ٤٦ مفردة بنسبة ٩٤٪ تقريبا) بأنه قانون العمل الرسمى يطبق على منازعات العمل فى سيناء ، وأجاب - أيضا - الغالبية من أفراد عينة جنوب سيناء (٤١ مفردة بنسبة ٢ر٨٧٪) بالإجابة الأخيرة نفسها . وتساوى ارتفاع نسبة المجيبين بالموافقة على أن قانون العمل الرسمى هو المطبق على منازعات العمل ، سواء على مستوى إجابات أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية ، أو على مستوى إجابات أفراد عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها فى شمال سيناء وجنوبها .

وجهنا سؤالا أيضا : ماهى الوسائل التى تلجأ لها الأجهزة الرسمية والشعبية فى سيناء لتطبيق القانون الرسمى للعمل ؟ فأجاب أفراد عينة شمال سيناء (٤٣ فردا منهم بنسبة ٨٩٪ تقريبا) بأن الوسيلة الأساسية لتطبيق القانون الرسمى للعمل هى اللجوء إلى الجهات القانونية المعنية بالقانون . بينما أجاب ٦ أفراد منهم بنسبة ٢ر١٢٪ بأنها التوفيق والتحكيم والتفاوض والحل الودى . وقد أجاب أغلبية أفراد العينة من شيوخ وقادة القبائل وممثليها (بنسبة

٨٦٪ تقريبا) ، وأغلبية أفراد العينة من القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية (بنسبة ٨٩٪) بأن الأجهزة الرسمية والشعبية فى سيناء تلجأ إلى مواد وإجراءات القانون الرسمى عن طريق الجهات القانونية المعنية بالقانون .

كما أن أفراد عينة جنوب سيناء أجاب أغلبيتهم (٢٩ فردا بنسبة ٦٢٪ تقريبا) بأن الأجهزة الرسمية والشعبية فى سيناء تلجأ إلى مواد وإجراءات القانون الرسمى بواسطة الجهات القانونية المعنية لتطبيق القانون الرسمى للعمل. بينما أجاب ١٠ أفراد منهم بنسبة ٣ر٢١٪ بأنه يتم اللجوء إلى التوفيق والتحكيم والتفاوض والحل الودى بواسطة المجالس العرفية . وأجاب ٤ أفراد منهم بنسبة ٩٪ تقريبا بأنه لا توجد وسائل محددة تلجأ لها الأجهزة الرسمية والشعبية فى سيناء لتطبيق القانون الرسمى للعمل ، وأجاب ٣ أفراد منهم بنسبة ٤ر٦٪ بإجابة لا يعرف . وقد جاءت إجابات أفراد عينة قادة القبائل وشيوخها وممثليها متضمنة الوسائل نفسها التى ذكرها أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية وبالترتيب نفسه .

ولم يفتنا أن نسأل أفراد العينة الكلية : هل ترى أن الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى سيناء كافية لتطبيق القانون الرسمى فى مجال العمل ، أم ترى أنها غير كافية ؟ فأجاب غالبية أفراد العينة بأنها كافية . أجاب ٣٣ فردا بنسبة ٣ر٦٧٪ من أفراد عينة شمال سيناء بأن الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى سيناء كافية ، وأجاب ١٦ فردا منهم بنسبة ٣٣٪ تقريبا بأنها غير كافية . وقد تماثلت إجابات أغلبية أفراد العينة – سواء على مستوى أفراد عينة قادة وشيوخ وممثلى القبائل أو على مستوى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية – بأنها كافية . أما على مستوى أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب أغلبيتهم (٣١ فردا بنسبة ٦٦٪) بأنها كافية . وأجاب ١٦ فردا أيضا منهم بنسبة ٣٤٪ بأنها غير كافية . وقد ازدادت الإجابات بأنها كافية عن الإجابة بأنها غير كافية فى إجابات أفراد عينة قادة القبائل وشيوخها وممثليها وأفراد عينة

القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية .

وسألناهم أيضا، وماهى الجهات التى تتولى التطبيق ؟ فجاءت أغلبية الإجابات بأنها المحاكم ، ثم القضاء العرفى . وأضاف أفراد العينة جهات أخرى أيضا. وقد تبين لنا أن أفراد عينة شمال سيناء (٣٦ منهم بنسبة ٧٤٪ تقريبا) أجابوا بأن جهة تطبيق القانون الرسمى فى مجال العمل هى المحاكم . وأجاب ٨ منهم بنسبة ٣ر١٦٪ بأنها القضاء العرفى . وأجاب ٣٠ فردا من أفراد عينة جنوب سيناء بنسبة ٦٤٪ تقريبا بأن جهة تطبيق القانون الرسمى فى مجال العمل هى المحاكم ، بينما أجاب ٢١ فردا منهم بنسبة ٤٥٪ تقريبا بأنها القضاء العرفى . وقد ارتفعت نسبة أخرى تذكر ، فبلغت ٣٠ فردا بنسبة ٢ر٦١٪ من أفراد عينة شمال سيناء . وشملت أفراد العينة من قادة وشيوخ القبائل وممثليها والقيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية . وبلغت ٢٧ فردا بنسبة ٤ر٥٧٪ من أفراد عينة جنوب سيناء ، وشملت أفراد العينة من قادة وشيوخ القبائل وممثليها والقيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية أيضا.

وتضمنت أخرى تذكر الإجابات التالية : الجهات المختصة مثل : مكاتب العمل ، والإدارت المختصة ، وهيئة التأمينات الاجتماعية ، والنيابة الإدارية ، والإدارة المحلية ، بالإضافة إلى الحزب الوطنى .

وفى إطار اهتمامنا بآليات تحقيق العدالة بين أطراف علاقات العمل ، وصور مواجهة مشكلات تنظيم العمل فى سيناء ، وكيفية فض المنازعات فى مجال العمل، فقد طرحنا سؤالا لأفراد العينة مؤداه : كيف يتم فض منازعات أو قضايا العمل فى سيناء ؟ أجاب أفراد عينة شمال سيناء (٣٠ فردا منهم بنسبة ٢ر٦١٪) بأنه يتم اللجوء للقضاء . وقد كان لهذه الإجابة الأولوية بالنسبة لإجابات أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها وأفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية . ثم وردت الإجابة بأنه يتم فض منازعات وقضايا العمل فى سيناء بالتوفيق والتحكيم (وقد جاءت فى إجابات ١٥ فردا من أفراد

عينة شمال سيناء بنسبة ٣١٪ تقريبا) . ثم وردت الإجابة بالمفاوضات الجماعية وإجابات أخرى طرحها أفراد العينة (بعدد ٢٨ فردا بنسبة ٥٧٫١٪) . تمثلت الإجابات الأخرى فى : اللجوء إلى قواعد القانون العرفى والمجالس العرفية ، واللجوء إلى الحلول الودية ، والجهات الرسمية ، والمجالس المحلية والشعبية ، والنيابة الإدارية .

كما وردت الإجابات بالترتيب نفسه بالنسبة لأفراد عينة جنوب سيناء ، فوردت الإجابة باللجوء للقضاء لدى عدد ٢٥ فردا بنسبة ٥٣٫٢٪ . ثم جاءت الإجابة بالتوفيق والتحكيم لدى عدد ١٨ فردا بنسبة ٣٨٫٣٪ . ووردت الإجابة بالمفاوضات الجماعية لدى عدد ١٦ فردا بنسبة ٣٤٪ . وجاءت إجابات أخرى طرحها ٢٥ فردا من أفراد العينة من جنوب سيناء بنسبة ٥٣٫٢٪ . تضمنت هذه الإجابات الأخرى : اللجوء إلى مجالس العرف والأجهزة المحلية والشعبية ، مثل : مكتب العمل ، والمجلس المحلى ، ومجلس المدينة ، والنيابة الإدارية .

كما حرصنا على تحديد الوسائل التى تتبعها بعض القبائل السينائية لمواجهة مشكلات تنظيم العمل . فسألنا أفراد العينة : ماهى الوسائل التى تلجأ لها بعض القبائل فى المجتمع السيناوى لمواجهة مشكلات تنظيم العمل ؟

تبين لنا من الإجابات على هذا السؤال أن أفراد العينة الكلية – على مستوى شمال سيناء وجنوبها ، وعلى مستوى أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها وأفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية – قد أجاب كل منهم بأن بعض القبائل فى سيناء تلجأ –أساسا – للقانون العرفى وقواعده لمواجهة مشكلات تنظيم العمل . فقد ذكر هذه الإجابة الأخيرة ٢٠ فردا بنسبة ٤١٪ تقريبا من أفراد عينة شمال سيناء ، وبنسبة ٣٦٪ تقريبا لدى أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها، وبنسبة ٤٣٪ تقريبا لدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية . كما ذكر الإجابة نفسها ٣٠ فردا بنسبة ٦٤٪ تقريبا من أفراد عينة جنوب سيناء ، وبنسبة ٨٠٪ لدى أفراد عينة قادة وشيوخ

القبائل وممثليها وبنسبة ٥٧٪ تقريبا لدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية . كما ذكر أفراد العينة من شمال سيناء وسائل أخرى متبعة لدى بعض القبائل السينائية لمواجهة مشكلات تنظيم العمل ، ولكن بنسب تقل عن نصف أفراد العينة الكلية لشمال سيناء ، وهى : وسائل القانون الرسمى ، واللجوء إلى الجهات المختصة الرسمية والشعبية والمجالس المحلية ، والتوفيق والتحكيم . وأجاب البعض منهم – أيضا – أنه لا توجد وسائل أو قواعد محددة تلجأ إليها بعض القبائل السينائية ، والبعض الآخر ذكر أنه لا توجد مشكلات .

كما أن أفراد عينة جنوب سيناء قد أجابوا – أساسا – بأن الوسائل التى تلجأ لها بعض القبائل فى سيناء لمواجهة مشكلات تنظيم العمل هى اللجوء إلى القانون العرفى (بنسبة ٦٤٪ تقريبا) ، فإن عددا قليلا منهم قد ذكر وسائل أخرى مثل : التوفيق والتحكيم (بنسبة ١٣٪ تقريبا) ، واللجوء إلى الجهات الرسمية المختصة بنسبة ١٣٪ تقريبا ، ووسائل القانون الرسمى بنسبة ١ر٢٪. وأجاب عدد قليل آخر بأنه لا توجد مشكلات بنسبة ٤ر٦٪ ، وأنه لا توجد وسائل أو قواعد محددة بنسبة ١ر٢٪ .

تشهد النتائج السابقة على حرص أفراد العينة على دعم القانون الرسمى ودوره كأداة تشريعية يعتمد عليها بأساليبه وإجراءاته لتحقيق العدالة فى مجال علاقات العمل فى سيناء . بالإضافة إلى تبيان أهمية دور القانون العرفى ، حيث إن هناك بعض القبائل تلجأ – أساسا – إلى المجالس العرفية التى تعتمد على قواعد العرف لمواجهة مشكلات تنظيم العلاقات بين أطراف العمل .

ونظرا لأهمية التساؤل عن أسباب عدم تطبيق التشريع الرسمى وحده فى مجال علاقات العمل والمنازعات الناشئة بين أطراف العمل فى سيناء ، فقد اهتممنا بإفراد عدد من الأسئلة بخصوص معوقات تطبيق التشريع فى هذا المجال .

المحور الثالث : معوقات تطبيق التشريع على علاقات العمل والمنازعات الناشئة عنه فى سيناء

تقديرا منا لخصوصية المجتمع السيناوى وظروف سكانه ، فقد رأينا ضرورة طرح تساؤل مبدئى عن مدى قبول أو عدم قبول المواطن السيناوى لتطبيق قانون العمل الرسمى ، بالإضافة إلى مدى فائدة أو عدم فائدة الاعتماد على قواعد القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء ، والأسباب التى يرجع إليها الرأى بهذه الفائدة أو عدمها . ومن ناحية أخرى ، تساءلنا عن مدى كفاية القواعد العرفية التى تنظم – وحدها – العمل فى سيناء ، أو عدم كفايتها بمفردها ، بالإضافة إلى مدى فعالية هذه الجزاءات العرفية أو عدم فعاليتها ، وطرق التعويق المتبعة فى سيناء التى تحد من تنفيذ القانون الرسمى .

بينت الإجابات – فى الدراسة الاستطلاعية التى أجريناها– أن النسبة العظمى والتى تبلغ ٧٠٫٢٪ من عينة جنوب سيناء قد أكدت على أن هناك قبولا لدى المواطن فى سيناء لتطبيق قانون العمل الرسمى ، بينما أجاب ٣٠٪ بعدم قبول المواطن السيناوى لتطبيق قانون العمل الرسمى . وقد ازدادت الإجابة بأن هناك قبولا لتطبيقه لدى السيناويين بين إجابات أفراد العينة من القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية . بينما كاد أن يتساوى عدد المجيبين بقبول المواطن السيناوى لتطبيق قانون العمل الرسمى ، مع عدد المجيبين بعدم قبول تطبيقه بين أفراد عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها . فى الوقت الذى أجمعت فيه إجابات أفراد العينة من شمال سيناء على قبول المواطن السيناوى لتطبيق قانون العمل الرسمى .

وعندما وجهنا السؤال الآتى : هل ترى أن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء مفيد للسيناويين أم غير مفيد ؟ فقد أجابت الغالبية العظمى (٩٤٪ تقريبا) من أفراد عينة شمال سيناء بأنه مفيد . وقد ذكر الإجابة نفسها أفراد العينة من القبائل ومن القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية ،

باستثناء ثلاثة أفراد من العينة الأخيرة أجابوا بأن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء غير مفيد للسيناثيين . بينما أجاب ٦٨٫١٪ من أفراد عينة جنوب سيناء بأنه مفيد ، ونسبة ٣٢٪ تقريبا أجابوا بأنه غير مفيد . وظهر واضحا ازدياد عدد المجيبين بأنه مفيد بين إجابات أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية ، بينما تساوى عدد المجيبين بأنه مفيد والمجيبين بأنه غير مفيد بين إجابات أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها فى جنوب سيناء .

وحرصا منا على معرفة الأسباب التى يرجع إليها الرأى بأن الاعتماد على القانون الرسمى مفيد للسيناثيين ، وجهنا سؤالا : لماذا ؟ فوردت إجابات متعددة هى أنه يحفظ – أساسا –حقوق العاملين ويحدد مسئولياتهم وذلك بنسبة ٥٤٫٣٪ بين إجابات أفراد عينة شمال سيناء . وقد ارتفع ذكر هذا السبب – أساسا – فى إجابات أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها بنسبة ٧١٫٤٪ ، بالإضافة إلى إجابات أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية فظهرت بنسبة ٤٧٪ تقريبا . كما جاءت إجابات أخرى لدى أفراد عينة شمال سيناء بأن القانون الرسمى مفيد لأنه يعتمد على سلطة الحكومة بنسبة ١٥٫٢٪ ، وأنه يحقق العدالة بين العاملين وصاحب العمل بنسبة ١٥٫٢٪ ، وأنه يحل كافة المشكلات بنسبة ١١٪ تقريبا ، وأنه يغطى بعض الجوانب الغائبة فى القانون العرفى بنسبة ٤٫٣٪ .

وقد جاء السبب بأن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء مفيد للسيناثيين لأنه يحفظ حقوق العاملين ويحدد مسئولياتهم بنسبة ٦٦٪ تقريبا بين إجابات أفراد العينة الكلية فى جنوب سيناء ، يليه السبب بأنه يحقق العدالة بين العاملين وصاحب العمل بنسبة ١٦٪ تقريبا ، وأنه يعتمد على سلطة الحكومة وذلك بنسبة ١٢٫٥٪ .

أما الأسباب التى وردت لدى أفراد عينة شمال سيناء بخصوص أن

الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء غير مفيد ، فقد وردت فى إجابات ثلاثة أفراد كما سبق أن أوضحنا ، وقد أفادوا بأنه غير مفيد لأنه لا يأخذ فى اعتباره طبيعة البدوى وخصوصيته ، ولاختلاف طبيعة علاقات الإنتاج ، ولأن القانون العرفى أسرع وأقوى . وقد جاءت الأسباب الثلاثة فى إجابات أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية دون غيرهم .

بينما حرص أفراد عينة جنوب سيناء على ذكر أسباب أنه غير مفيد للسينائيين على مستوى أفراد عينة قادة القبائل وشيوخها وممثليها ، وكذا على مستوى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية . وقد تمثلت هذه الأسباب – أساسا – فى : أن القانون العرفى أقوى وأسرع ، فجاءت فى إجابات أفراد عينة جنوب سيناء بنسبة ٦٠٪ . ثم توالى ذكر أسباب أخرى مثل : إن القانون الرسمى يستغرق وقتا طويلا ، ولعدم وعى السينائيين بالقانون الرسمى ، وأخيرا لأنه لا يأخذ فى اعتباره طبيعة البدوى . وقد انحصرت إجابات أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها فى أن القانون أقوى وأسرع ، ثم لأن القانون الرسمى يستغرق وقتا طويلا .

ولم نكتف بتوجيه سؤال عن مدى قبول أو عدم قبول المواطن السيناوى لتطبيق القانون الرسمى أو عدم قبوله إياه ، ومدى فائدة الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل بالنسبة للسيناوئيين أو عدم فائدته ، والأسباب التى تكمن وراء هذه الرؤى من وجهة نظر أفراد العينة الكلية على مستوى شمال سيناء وجنوبها وعلى مستوى فئات العينة من قادة وشيوخ القبائل وممثليها والقيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية ، ولكن اهتممنا – أيضا – بالتساؤل عن مدى كفاية القواعد العرفية التى تنظم العمل فى سيناء أو عدم كفايتها وحدها ، فطرحنا سؤالا : هل ترى أن القواعد العرفية التى تنظم العمل فى سيناء كافية وحدها أم غير كافية ؟ فأجاب ٢٩ فردا من أفراد العينة من شمال سيناء بأنها غير كافية بنسبة ٥٩٫٢٪ ، وأجاب ١٠ أفراد بنسبة ٢٠٫٤٪ بأنه لا توجد قواعد

عرفية تحكم تنظيم العمل فى سيناء ، وأجاب ٩ أفراد بنسبة ٤ر١٨٪ بأن القواعد العرفية كافية وحدها لتنظيم العمل فى سيناء .

أما على مستوى أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب ٢٩ فردا منهم بنسبة ٦٢٪ تقريبا بأن القواعد العرفية التى تنظم العمل فى سيناء غير كافية وحدها . بينما أجاب ١٧ فردا منهم بنسبة ٢ر٣٦٪ بأنها كافية وحدها لتنظيم العمل فى سيناء . وأجاب فرد واحد من أفراد عينة القيادات التنفيذية بأنه لا توجد قواعد عرفية تحكم تنظيم العمل فى سيناء .

كما وجهنا سؤالا لأفراد العينة مؤداه : هل ترى أن الجزاءات العرفية فعالة فى مجال تنظيم العمل فى سيناء أم غير فعالة ؟ فأجاب ٢٥ فردا بنسبة ٥١٪ من أفراد عينة شمال سيناء بأنها غير فعالة . وأجاب ١٤ فردا منهم بنسبة ٢٩٪ تقريبا بأنها فعالة . وأجاب ١٠ أفراد منهم بنسبة ٤ر٢٠٪ بأنه لا توجد جزاءات وقواعد تحكم تنظيم العمل . وقد ورد عدم فعاليتها بعدد أكبر من المجيبين بفعاليتها سواء فى إجابات أفراد العينة من قادة وشيوخ القبائل وممثليها ، وأفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية .

أما أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب ٣٥ فردا منهم بنسبة ٥ر٧٤٪ بأن الجزاءات العرفية فعالة فى مجال تنظيم العمل فى سيناء . بينما أجاب ١١ فردا منهم بنسبة ٤ر٢٣٪ بأنها غير فعالة . وأجاب فرد واحد من القيادات التنفيذية بأنه لا توجد جزاءات عرفية فى مجال تنظيم العمل فى سيناء . وقد ازدادت الإجابة بأنها فعالة بنسبة ٨٧٪ لدى أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها فى جنوب سيناء . كما ازدادت بنسبة ٦٩٪ لدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية .

المعوقات التى تعترض تنفيذ القانون الرسمى

ولم نغفل أهمية التساؤل الأساسى عن المعوقات التى تحد من تطبيق القانون

الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء ، فوجهنا سؤالا مفتوحا عن المعوقات التى تعترض تنفيذ القانون الرسمى فى تنظيم العمل فى سيناء . فأجاب غالبية أفراد عينة شمال سيناء بأنه لا توجد معوقات ، وقد وردت فى إجابات ٢٦ فردا بنسبة ٥٣٫١٪ . وقد جاءت غالبية الإجابات لدى أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها بنسبة ٥٧٫١٪ ، وكذلك فى إجابات أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية بنسبة ٥١٫٤٪ بأنه لا توجد معوقات . وقد وردت فى إجابات قليلة المعوقات التالية على مستوى إجابات أفراد عينة شمال سيناء ، أبرزها البيروقراطية وبطء إجراءات تطبيق القانون وردت بنسبة ١٦٫٣٪ ، ونقص الكوادر الفنية المتخصصة جاءت بنسبة ١٠٫٢٪ ، وعدم تقبل العاملين للقانون الرسمى بنسبة ٨٫٢٪ ، والعلاقات الاجتماعية وتفضيل المصلحة الذاتية بنسبة ٦٫١٪ ، وتعقد الإجراءات والجزاءات القانونية بنسبة ٤٫١٪ ، والطبيعة البدوية التى تلزم البدو بالعرف وجاءت بنسبة ٢٪ .

أما أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب ١٤ فردا منهم بنسبة ٣٠٪ تقريبا بأن الطبيعة البدوية وانتشار المعتقدات بين السينائيين هى التى تعوق تنفيذ القانون الرسمى فى تنظيم العمل فى سيناء . وأجاب العدد نفسه بالنسبة نفسها أنه لا توجد معوقات . بينما أجاب ٦ أفراد منهم بنسبة ١٣٪ تقريبا بعدم تقبل العاملين للقانون الرسمى . كما ورد أن النقص فى الكوادر الفنية المتخصصة فى تنفيذ القانون الرسمى تعد من المعوقات لتنفيذ القانون الرسمى فى تنظيم العمل فى سيناء لدى ٣ أفراد من القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية من عينة جنوب سيناء بنسبة ٦٫٤٪ . وذكر ٣ أفراد من العينة بنسبة ٦٫٤٪ أن تعقد الإجراءات والجزاءات المتضمنة فى القانون الرسمى تعد من المعوقات لتنفيذ القانون ، إلى جانب العلاقات الاجتماعية وتفضيل المصلحة الذاتية على المصلحة العامة بنسبة ٤٫٣٪ ، والبيروقراطية وبطء تطبيق القانون الرسمى بنسبة ٤٫٣٪ ، وعدم وجود كفاءات قيادية بنسبة ٢٫١٪ . وكانت أبرز المعوقات التى ذكرها أفراد عينة قادة

القبائل وشيوخها وممثليها هى الطبيعة البدوية وانتشار القانون العرفى ، فقد جاءت بنسبة ٤٧٪ تقريبا، كما جاءت معوقات مثل العلاقات الاجتماعية وتفضيل المصلحة الذاتية ، وتعقد الإجراءات وجمودها. أما أبرز المعوقات التى وردت فى إجابات عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية فقد تمثلت فى الطبيعة البدوية وجاءت بنسبة ٢٢٪ تقريبا ، وعدم تقبل العاملين للقانون الرسمى وجاءت بنسبة ١٩٪ تقريبا ، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى المذكورة على مستوى إجابات أفراد العينة الكلية التى ذكرناها. أما الإجابة بأنه لا توجد معوقات فقد وردت لدى عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها بنسبة ٣ر٣٣٪ ، ولدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية بنسبة ١ر٢٨٪ .

من واقع تأمل النتائج الإحصائية للإجابات على التساؤلات التى طرحناها بهدف إلقاء الضوء على العوامل والمعوقات التي قد تحد من إمكانية تطبيق قانون العمل الرسمى فى سيناء . وبناء على إدراكنا لمقولة تواجد بعض الحالات التى تسن فيها قوانين جديدة ولكنها لا تنفذ أوتطبق بصعوبة . وهو ما يمكن أن نفسره على أنه توافر مقاومة سلبية مستمرة لتطبيق القانون فى هذه الحالات ، مما يسفر عنه عدم فعالية هذا القانون .

فقد اتضح لنا من هذه الدراسة الاستطلاعية التى قمنا بتطبيقها على عينة من شمال سيناء وجنوبها ، أن هناك بعض الاختلاف والتباين الذى ينبغى رصده وتحليله على أساس عينة مسحية ممثلة للمجتمع السيناثى فى أبحاث مستقبلية . ففى الوقت الذى اتفق فيه أفراد العينة فى شمال سيناء على أن هناك قبولا لدى المواطن السيناثى لتطبيق قانون العمل الرسمى ، واتفق غالبيتهم على أن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء مفيد . واتفق معظمهم على أن القانون الرسمى يحفظ حقوق العاملين ويحدد مسئولياتهم ، إلى جانب أن قواعده تحقق العدالة بين أطراف العمل ، كما أنه يعتمد على سلطة الحكومة ويساعد فى

حل مشكلات العمل كافة ، ويغطى بعض الجوانب الغائبة فى القانون العرفى . إلا أن نسبة منخفضة جدا من أفراد العينة فى شمال سيناء - وبخاصة من عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية - ترى أن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء غير مفيد ؛ بسبب اختلاف طبيعة علاقات العمل والإنتاج . كما يرجع إلى أن القانون الرسمى للعمل لا يأخذ فى اعتباره طبيعة البدوى وخصوصيته ، وأن القانون العرفى أسرع وأقوى فى حل مشكلات العمل وقضاياه .

بينما ظهر حرص أفراد العينة فى جنوب سيناء على إبداء قبول المواطن السيناثى لتطبيق قانون العمل الرسمى ، وفى الوقت نفسه إظهار عدم قبوله إياه بقدر متقارب ، وبخاصة من عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها . وكذلك اتضح ارتفاع نسبة المجيبين منهم بأن الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء مفيد . إلا أن نسبة المجيبين منهم بأنه غير مفيد مرتفعة - أيضا - لدى كافة فئات العينة ، وتتقارب - بخاصة - فى إجابات عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها .

واتضح - أيضا - أن الأسباب التى يستند إليها رأى أفراد العينة بعدم فائدة الاعتماد على القانون الرسمى لتنظيم علاقات العمل فى سيناء هى تميز القانون العرفى بالسرعة والقوة فى التطبيق ، بينما أن القانون الرسمى يستغرق وقتا طويلا . بالإضافة إلى إشارة أفراد العينة من القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية إلى عدم وعى بعض السيناثيين بقواعد القانون الرسمى للعمل ، إلى جانب أن النص القانونى لا يأخذ فى اعتباره خصوصية سكان سيناء .

ومن ناحية أخرى ، فإن أفراد العينة فى شمال سيناء قد حرصت إجاباتهم على تبيان أن القواعد العرفية وحدها غير كافية لتنظيم العمل فى سيناء ، وأنه لا

توجد قواعد عرفية تحكم تنظيم علاقات العمل بمفردها . كما أجاب معظمهم بأن الجزاءات العرفية في مجال تنظيم العمل فى سيناء غير فعالة .بينما ظهر فى معظم إجابات أفراد عينة جنوب سيناء حرصهم على تبيان عدم كفاية القواعد العرفية وحدها لتنظيم العمل فى سيناء ، إلا أن غالبيتهم ترى – أيضا – أن الجزاءات العرفية فى مجال العمل فعالة .

وفى الوقت الذى أجاب فيه أكثر من نصف عينة شمال سيناء بأنه لا توجد معوقات أمام تنفيذ القانون الرسمى فى تنظيم العمل فى سيناء ، وتركيز معظم من أجاب منهم بتوافر المعوقات فى : البيروقراطية وبطء تطبيق إجراءات القانون الرسمى وتعقدها، ونقص الكوادر الفنية المتخصصة فى تنفيذ القانون الرسمى ، وعدم تقبل العاملين للقانون الرسمى ، والعلاقات الاجتماعية والطبيعة البدوية التى تلزم البدو بقواعد العرف . ففى الوقت نفسه ، أجاب معظم أفراد عينة جنوب سيناء بتوافر معوقات أمام تنفيذ القانون الرسمى للعمل فى سيناء . وقد أرجعها معظم أفراد العينة – أساسا – للطبيعة البدوية ، وانتشار المعتقدات العرفية لدى السينائيين ، ولعدم تقبل العاملين للقانون الرسمى . بينما أرجع البعض القليل منهم هذه المعوقات إلى تعقد الإجراءات والجزاءات القانونية فى القانون والبيروقراطية وبطء تطبيق القانون الرسمى .

ومن هنا يمكننا القول بضرورة توعية السينائيين واستقطابهم للالتزام بقواعد القانون الرسمى للعمل ، والالتجاء إليه ، وضرورة تشكيل وعى اجتماعى بأهمية القانون الرسمى للعمل ، وتبيان فوائد الاعتماد عليه ، مع مراعاة طبيعة التطور الاجتماعى والاقتصادى فى سيناء ، وبخاصة فى الجنوب الذى تزداد فيه المشروعات والاستثمارات الخاصة ، مما يستلزم وضع قواعد قانونية تراعى حماية حقوق العاملين فى كافة الأنشطة ، وتراعى – أيضا – المنظور الاجتماعى

والثقافى ، وبخاصة فى مجال المحافظة على الأعراف والتقاليد والقيم السائدة إلى جانب المنظور القانونى والتشريعى .

المحور الرابع : تصورات ومقترحات لتنظيم علاقات العمل بين أطرافه فى سيناء

قدرنا أهمية معرفة كافة التصورات والمقترحات التى من شأنها تسليط الضوء على إمكانات تنظيم العلاقة بين أطراف العمل فى سيناء . ومع إدراكنا بأن آراء العينة ترد فى إطار الدراسة الاستطلاعية ، إلا أن المؤشرات التى تعكسها ذات أهمية أساسية ينبغى وضعها فى الاعتبار عند إجراء دراسة مسحية عن واقع تنظيم العمل فى سيناء فى أبحاث ميدانية مستقبلية .

فقد تضمن بحثنا هذا مجموعة من التساؤلات عن ماهية القواعد المقترحة لدى أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية لتنظيم العمل فى سيناء بين العاملين فى ظل الانفتاح والاقتصاد الحر فى الوقت الراهن ، بالإضافة إلى ماهية الظروف التى يمكن بتوافرها تطبيق القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء ، إلى جانب ماهية الاقتراحات الأخرى التى يرى المجيب أهمية إضافتها فى مجال هذه الدراسة الاستطلاعية . بدأنا بالسؤال الآتى : ماهى القواعد الأخرى التى تقترحها لتنظيم العمل فى سيناء بين العاملين فى ظل الانفتاح والاقتصاد الحر الحالى ؟ فأجاب أفراد العينة من شمال سيناء بالعديد من الاقتراحات ، كان أبرزها ضرورة اتباع قواعد الإدارة الحديثة ، وقد جاءت فى إجابات ١٦ فردا من أفراد العينة بنسبة ٣٣٪ تقريبا . ثم جاءت الإجابة بضرورة توافر فرص العمل ، وذلك لدى ٥ أفراد منهم بنسبة ٢ر١٠٪ . وذكر عدد قليل من أفراد العينة ضرورة توافر وسائل المعيشة الجيدة والبنية الأساسية ، وضرورة تنظيم الإجراءات العرفية وتطبيق المفاوضات الجماعية ، ووضع قواعد تتيح وجود تنظيم نقابى ، وإقامة محكمة متخصصة فى القضايا العمالية ، بينما أجاب ١٧ فردا من العينة بنسبة ٣٥٪ تقريبا – وهى نسبة أكبر من أية إجابة أخرى – بأنه لا توجد

اقتراحات أخرى . وقد اقترح أفراد عينة شيوخ وقادة القبائل وممثليها ضرورة توافر وسائل المعيشة الجيدة والبنية الأساسية ، واتباع قواعد الإدارة الحديثة . وقد أضاف أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية – على الاقتراحات الأخيرة – ضرورة العمل على توافر فرص أكثر للعمل ، وتنظيم الإجراءات العرفية وتطبيق المفاوضات الجماعية ، وإيجاد تنظيم نقابى قوى ، وإقامة محكمة متخصصة لسرعة الفصل فى القضايا والمشكلات العمالية .

أما أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد أجاب معظمهم (٢٣ فردا) بنسبة ٤٩٪ تقريبا أنه لا توجد لديهم اقتراحات أخرى . وكان أكثر الاقتراحات التى ذكرها المجيبون هى : ضرورة اتباع قواعد الإدارة الحديثة بنسبة ١ر١٩٪ ، وتنظيم الإجراءات العرفية وتطبيق المفاوضات الجماعية بنسبة ١١٪ تقريبا ، وتوافر فرص أكثر للعمل بنسبة ٩٪ تقريبا، وتوافر وسائل المعيشة الجيدة والبنية الأساسية بنسبة ٤ر٦٪ ، وإقامة محكمة متخصصة لسرعة الفصل فى القضايا والمشكلات العمالية بنسبة ١ر٢٪ ، وضرورة إنشاء مكتب تابع لوزارة السياحة لتنظيم عمل الأجانب بنسبة ١ر٢٪ . وهى إجابات وردت – أساسا – لدى أفراد عينة القيادات التشريعية والتنفيذية والمحلية . بينما ذكر أفراد عينة قادة وشيوخ القبائل وممثليها مجرد توافر وسائل المعيشة الجيدة والبنية الأساسية .

وسألناهم أيضا : ما هى الظروف التى يمكن بتوافرها تطبيق القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء ؟ فأجاب ١٥ فردا من أفراد عينة شمال سيناء بنسبة ٣١٪ تقريبا بأن القانون الرسمى مطبق بأسلوب سليم ، بينما أجاب ٨ أفراد منهم بنسبة ٣ر١٦٪ بضرورة الإجبار على تطبيق القانون الرسمى لتنظيم العمل فى سيناء وزيادة رقابة الدولة ، وأجاب ٧ أفراد منهم بنسبة ٣ر١٤٪ بالعمل على الإكثار من المشروعات الخاصة ، وأجاب ٦ أفراد منهم بنسبة ٢ر١٢٪ بالعمل على مواجهة مشكلات العاملين ، وورد بنسبة ٢ر٨٪ كل من ضرورة إنشاء مراكز لزيادة الوعى لدى السكان فى سيناء والتعامل بروح

القانون . وذكر فرد واحد من عينة القبائل فى شمال سيناء بنسبة ٢٪ ضرورة مشاركة جميع الجهات فى اتخاذ القرار . وأجاب فردان بنسبة ١ر٤٪ بلا أعرف .

أما أفراد عينة جنوب سيناء ، فقد ذكر ٤ر٢٣٪ منهم بأنه لا يعرف . وأجاب ٧ من أفراد العينة بنسبة ١٥٪ تقريبا بضرورة الحد من سيطرة القانون العرفى وسيادته على المجتمع السينائى ، وجاء بالنسبة نفسها ضرورة العمل على مواجهة الوساطة فى التعيين ، وأجاب ٦ أفراد بنسبة ١٣٪ تقريبا بأن القانون الرسمى لا يصلح لتنظيم علاقات العمل فى سيناء ، وجاء بالنسبة نفسها ضرورة إنشاء مراكز لزيادة الوعى لدى سكان سيناء . كما ورد بعدد أقل ضرورة مشاركة السينائيين فى تطبيق القانون الرسمى ٣ر٤٪ ، والإجبار على تطبيق القانون وزيادة رقابة الدولة بنسبة ٣ر٤٪ ، وتشجيع القطاع الخاص والإكثار من المشروعات الخاصة ، وأجاب ٣ أفراد بنسبة ٤ر٦٪ بأن القانون الرسمى مطبق بأسلوب سليم .

وسألنا أفراد العينة الكلية فى شمال سيناء وجنوبها عن أية اقتراحات أخرى لتنظيم علاقات العمل فى سيناء . فأجاب ٤٣٪ تقريبا منهم بعدم وجود مقترحات أخرى . بينما أجاب ٤ر١٨٪ منهم بضرورة تطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل تمشيا مع الوضع الاقتصادى الحالى ومراعاة خصوصية سيناء كمجتمع صحراوى (مثل النص على حق الإضراب ، وإلغاء أية قيود على العمل) . وذكر ٣ر١٤٪ منهم أهمية رعاية الدولة للعاملين كافة ، سواء فى العمل الخاص أو الحكومى (وذلك بالتأمين على العاملين ، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية من مسكن ومياه ومواصلات ورعاية صحية) . وأجاب ٢ر٨٪ منهم بضرورة توافر مزيد من فرص العمل وجذب العمالة المتخصصة . وأجاب ١ر٦٪ منهم بأهمية تدريب العاملين وتوعيتهم بقواعد قانون تنظيم العمل ، بالإضافة إلى ضرورة العمل على زيادة فاعلية الجهاز الإدارى بالدولة وذلك بتبادل الزيارات والخبرات . وأجاب ٢٪ منهم بضرورة الاستفادة من آراء طرفى علاقة العمل قبل إصدار أية

تشريعات أو قوانين جديدة لتنظيم العمل ، والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الكافة (السينائيين والوافدين ، والرجل والمرأة) .

أما الاقتراحات الأخرى التى أضافها أفراد العينة فى جنوب سيناء فى مجال تنظيم علاقات العمل فى سيناء ، فقد تمثلت فى تطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل التى جاءت فى إجابة ١٧٪ من أفراد العينة ، وكذلك زيادة فاعلية الجهاز الإدارى بالدولة ، كما جاءت المساواة فى الحقوق والواجبات بنسبة ٥ر٨٪ ، ثم وردت الاستفادة بآراء طرفى علاقة العمل قبل إصدار أى تشريع بنسبة ٤ر٦٪ ، وجاءت الإجابة بتوافر فرص العمل وجذب العمالة المتخصصة بنسبة ٣ر٤٪ ، ووردت الإجابة بضرورة تدريب العاملين وتوعيتهم بقواعد تنظيم العمل بنسبة ١ر٢٪ ، وكذلك رعاية الدولة للعاملين سواء فى العمل الخاص أو الحكومى ، بينما ذكر ٢٨ فردا بنسبة ٦٠٪ من أفراد العينة عدم وجود مقترحات أخرى لديهم فى مجال تنظيم علاقات العمل فى سيناء .

من هنا يمكننا القول إن الاقتراحات التى اتفق عليها غالبية أفراد العينة فى شمال سيناء وجنوبها تتركز - أساسا - فى ضرورة اتباع قواعد الإدارة الحديثة لتنظيم العمل فى سيناء بين العاملين فى ظل الانفتاح والاقتصاد الحر ، إلى جانب توافر فرص أكثر للعمل فى سيناء ووسائل المعيشة الجيدة وتوافر البنية الأساسية . وأشار البعض إلى ضرورة وضع قواعد تتيح وجود تنظيم نقابى قوى فى سيناء ، وتنظيم الإجراءات العرفية وتطبيق المفاوضات الجماعية ، وإقامة محكمة متخصصة لسرعة الفصل فى القضايا والمشكلات العمالية ، وإنشاء مكتب لتنظيم عمل الأجانب .

كما أكد أفراد العينة فى شمال سيناء وجنوبها على أهمية تطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل ، ورعاية الدولة للعاملين كافة ، سواء فى العمل الخاص ، أو الحكومى .

ولكن عندما تأملنا النتائج الخاصة بالظروف التى يرى أفراد العينة أنها

تهيئ المجتمع السيناثى بحيث يتم تطبيق القانون الرسمى الذى ينظم علاقات العمل بين أطرافه بصورة أكثر فعالية ، فإن أفراد عينة شمال سيناء قد برز فى إجاباتهم ضرورة الإجبار على تطبيق القانون الرسمى الذى ينظم علاقات العمل بين أطرافه فى سيناء وزيادة رقابة الدولة ، وفى الوقت نفسه الإكثار من المشروعات الخاصة ، وسرعة مواجهة مشكلات العاملين وقضاياهم ، مع إنشاء مراكز لزيادة التوعية القانونية لدى سكان سيناء . بينما برز فى إجابة أفراد عينة جنوب سيناء ضرورة الحد من سيطرة القانون العرفى وسيادته على المجتمع السيناثى ، والعمل على زيادة التوعية القانونية لدى السيناثين والوافدين ، والحد من الوساطة فى التعيين . وهو ما يدعونا إلى القول بأن التحول الاقتصادى يستدعى تدخل الدولة بواسطة القواعد القانونية التى تحمى حقوق أطراف العمل ، والتى توفر الحماية القانونية فى عقد العمل . ونؤكد على أهمية ، بل وضرورة تطوير الأساس القاعدى والاقتصادى للقاعدة القانونية ، مع الوضع فى الاعتبار أهمية البنيان النقابى فى سيناء المستقبل .

الخاتمة

مما لاشك فيه أن إفراد دراسة استطلاعية عن واقع تنظيم علاقات العمل فى سيناء ، اعتمادا على آراء عينة من قيادات القبائل والقيادات التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية ، يعد عملا علميا رائدا ، ويتسم بالأهمية . فقد كشفت لنا هذه الدراسة الاستطلاعية محورين أساسيين :

أولهما الواقع التنظيمى لعلاقات العمل فى سيناء الشمالية والجنوبية بما يتضمنه من أسس العمل وقواعده ومجالاته فى هذه المنطقة ذات الموقع الجغرافى المتميز ، والطبيعة الصحراوية الثرية ، والأحداث التاريخية المتعاقبة ، والمنطقة التى نلمس التطور الاجتماعى والاقتصادى بها . يتطلب وضع القواعد القانونية واللوائح المطبقة للقانون الخاص بتنظيم علاقات العمل بمراعاة التطور الاجتماعى

والثقافى إلى جانب المنظور التشريعى . وإلقاء الضوء على مدى كفاية وفعالية الأساليب المتبعة حاليا فى سيناء ؛ بغرض تحقيق العدالة بين أطراف العمل ، واستكشاف المعوقات السائدة فى المجال العام لتطبيق التشريع فى مجال علاقات العمل فى سيناء ، والأسباب التى تكمن وراء هذه المعوقات التى تحول دون تطبيق القانون الرسمى ، أو تحد من دوره فى تنظيم العلاقات بين أطراف العمل . إلى جانب طرح التصورات المبدئية المقترحة لتنظيم علاقات العمل فى سيناء .

ثانيهما الموضوعات والمشكلات والأبعاد التى ينبغى أن يكون لها الأولوية عند إجراء بحث مسحى أكثر تمثيلا لمجتمع سيناء بكافة فئاته ، وأكثر تمثيلا لأنشطة العمل المتواجدة فى سيناء ، وأكثر شمولا لمجال البحث . ومما لاشك فيه أنه على هدى نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية يمكننا اقتراح آفاق ومجالات جديدة تنير الطريق فى ميدان قوانين العمل وتنظيم العمالة وعلاقات العمل فى سيناء . وننوه هنا إلى أنه من المفيد أن تستمر البحوث الميدانية ، وبخاصة المسحية ، لمعرفة أفضل السياسات والبرامج والأساليب التى ينبغى الاعتماد عليها فى تنمية المجتمع السينائى . بالإضافة إلى إجراء تقييم بحثى مستمر للسياسات المتبناة والبرامج الفعلية المنفذة فى سيناء لتقييم ماحققته ، وبالتالى تحديد الأسباب التى يرجع إليها فشلها أو نجاحها . كما أن الآراء التى طرحها أفراد العينة من ذوى الخبرة القيادية التشريعية والتنفيذية والمحلية أو وثيقى الصلة بموضوع واقع تنظيم علاقات العمل فى سيناء تعد ذات قيمة بالغة ، حيث تلقى أضواء على كثير من المشكلات والأبعاد ، مما يجعلنا نوصى بإجراء بحثى مستمر على عينة ممثلة لذوى الخبرة التشريعية والتنفيذية والشعبية والمحلية فى سيناء ؛ لأنها ستكون بالغة الأهمية فى سياق الحصول على صورة شاملة ومتكاملة لأوضاع العمل الراهنة والمستقبلية فى سيناء . وهذا بدوره يمكن المشرعين من وضع القوانين الرسمية التى يمكن بتطبيقها تنظيم العلاقات بين أطراف العمل فى سيناء .

وهنا نجد لزاما علينا أن نرصد النتائج التى أوضحت مدى اختلاف إجابات أفراد عينة شمال سيناء عن جنوبها ، مما يدعونا إلى إثارة تساؤل يمكن اختباره فى حالة إجراء بحث مسحى هو : هل يرجع هذا الاختلاف فى الرؤى إلى محدودية العينة ولكون الدراسة الميدانية التى قمنا بها هى دراسة استطلاعية، أم أن هناك اختلافا فعليا بين رؤية سكان شمال سيناء وجنوبها ؟

وقد ظهرت هذه الاختلافات -أساسا- بالنسبة للقواعد القانونية التى تحكم تنظيم العمل فى سيناء ، ومدى فائدة العمالة الأجنبية أو عدم فائدتها ، وتتمثل فيما يلى :

١ - إن غالبية أفراد العينة من شمال سيناء ترى أن قواعد القانون الرسمية هى التى تحكم تنظيم العمل . وانخفض عدد القائلين بأن القوانين العرفية وقواعد الاتفاق والقواعد الرسمية معا تحكم تنظيم العمل فى سيناء . وقد جاءت النتيجة على العكس من ذلك فى جنوب سيناء ، حيث ارتفع عدد القائلين بأن القوانين الرسمية والعرفية وقواعد الاتفاق معا تحكم تنظيم العمل فى سيناء ، بينما انخفض عدد القائلين بأن القواعد القانونية الرسمية هى التى تحكم تنظيم العمل فى سيناء .

٢ - إن النسبة العظمى من أفراد عينة شمال سيناء ترى أن الاستعانة بالعمالة الأجنبية فى سيناء مفيد للمجتمع السينائى . بينما تقاربت نسبة المجيبين بأنها مفيدة أو غير مفيدة بين إجابات أفراد عينة جنوب سيناء ، وهذا يمكن أن نرجعه إلى اختلاف الأنشطة الاقتصادية وأنواع العمل المتوافرة فى الجنوب عنها فى الشمال ، وبالتالى اختلاف ظروف العمل والعلاقات التى تنظمه ، وهو تساؤل يمكن طرحه فى بحوث مسحية عن سيناء .

كما أوضحت النتائج حرص أفراد العينة على دعم القانون الرسمى ودوره لتحقيق العدالة فى مجال علاقات العمل فى سيناء ، مع عدم إغفالهم لأهمية دور القانون العرفى الذى تلجأ إليه بعض القبائل لمواجهة مشكلات تنظيم العلاقات

بين أطراف العمل .

وقد أشرنا - من واقع نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية - إلى ضرورة توعية سكان سيناء بهدف الالتزام بقواعد القانون الرسمى للعمل ، وضرورة تشكيل وعى اجتماعى بأهمية القانون الرسمى لتنظيم علاقات العمل ، مع مراعاة طبيعة التطور الحالى لواقع سيناء ، إلى جانب أهمية وضع القواعد القانونية التى تراعى حقوق كافة العاملين فى الأنشطة المختلفة ، وتراعى - أيضا- الأعراف والتقاليد والقيم السائدة فى سيناء .

Abstract

THE ORGANIZATION
OF THE PRESENT LABOUR RELATIONS IN SINAI
An Exploratory Field Study
Nagwa Khalil

This article is an exploratory field study concerning the organization of the present labour relations in Sinai. The field work utilized the interview research method, and applied it on a sample consisting of 96 persons: Tribal leaders, who apply the martial law in Sinai, besides the legislative and executive leaders. 49 individuals were from the city of El Arish in North Sinai governorate, and 47 persons were from the city of Tour Sinai in South Sinai governorate.

The study revealed the labour fields in Sinai, and the initial identification of the problems pertaining to labour and labourers in the society of Sinai. Moreover, it showed the extent to which the means followed nowadays are efficient in achieving justice between the different parties (labourers, and labour owners). It also dealt with the ways of facing problems related to the organization of labour, and the proposed perceptions for organizing labour relations in Sinai.

الشباب وبرامجه فى التليفزيون المصرى*

دراسة استطلاعية

آمال كمال**

تعنى هذه الورقة بعرض نتائج الدراسة الاستطلاعية التى أجريت فى إطار بحث "برامج الشباب فى التليفزيون المصرى" ، والتى تمثل مرحلة سابقة على التطبيق النهائى للبحث الذى سيجرى على عينة احتمالية ممثلة للشباب المصرى على مستوى الجمهورية . وقد أعدت هذه الورقة بهدف التوصل إلى مؤشرات عامة لإثراء نتائج الدراسة . وقد توصلت الورقة إلى ارتفاع حجم التعرض للتليفزيون بين مفردات العينة ، وغلبة دوافع التسلية والترفيه على هذا التعرض . واحتلال الدراما مقدمة المواد المفضلة لدى الشباب ، وتراجع مكانة البرامج الموجهة للشباب بين قائمة تفضيلاته ، وانخفاض نسبة التعرض لها . ويرجع ذلك – من وجهة نظر العينة – إلى تكرار موضوعاتها ، وعدم تعبيرها عن المشكلات الحقيقية للشباب .

مقدمة

تمارس وسائل الإعلام دورا حيويا فى المجتمع المعاصر ، حيث تعد مصدرا رئيسيا يلجأ إليه الجمهور فى التعرف على ما يدور حوله من أحداث وقضايا على الصعيدين المحلى والدولى على حد سواء . ويعد التليفزيون أبرز وسائل الاعلام التى يلجأ إليها الجمهور ، ليس لتلبية احتياجاته المعرفية فحسب ، ولكن أيضا بهدف التسلية والترفيه وشغل أوقات الفراغ .

* تمثل هذه الورقة جزءا من نتائج بحث "برامج الشباب فى التليفزيون المصرى" الذى يجريه قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت إشراف الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال . وتعنى الورقة بعرض نتائج الدراسة الميدانية على العينة الاستطلاعية للبحث .

** خبير الإعلام ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وتتفاوت أهمية التليفزيون والدور الذى يمارسه فى المجتمع وفقا لتباين خصائص الجمهور المستهدف . فقد كشفت الأدبيات عن أن الشباب من أكثر الفئات تعرضا لوسائل الإعلام ، لاسيما التليفزيون ، وأنهم يقضون نسبة كبيرة من وقت الفراغ فى التعرض لوسائل الإعلام ، وفى مقدمتها التليفزيون [١] .

ويمثل الشباب قطب عملية التنمية والتقدم والتغيير نحو الأفضل فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية ، فمصير التنمية يتوقف على تربية الشباب وإعدادهم ورعايتهم ، إذ تعتبر مرحلة الشباب من المراحل الهامة فى حياة الأفراد والمجتمعات ، حيث تبلغ طاقات الشباب وملكاتهم أقصاها نشاطا[٢]. ويعتبر الشباب قاعدة البناء فى استمرار مسيرة المجتمعات الحضارية عبر التاريخ ، كما أن الاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاته ظاهرة عالمية ، وينطلق هذا الاهتمام من الاعتراف بما للشباب من مكانة فى بناء المجتمع المعاصر[٣] .

وترجع أهمية شريحة الشباب إلى ثلاثة عوامل : أولها أنها تمثل القطاع السكانى الغالب فى مجتمعات العالم الثالث ، وهم المتحملون لأعباء العملية الانتاجية فى المجتمع ، وعلى أكتافهم تلقى مسئولية استمرار المجتمع ، ويتمثل العامل الثانى فى أن الشباب هم الشريحة الأكثر احتياجا لعطاء المجتمع وإيجابيته، ويرتبط العامل الثالث بأنهم الشريحة الأكثر وعيا أو الأكثر متابعة لحركة المجتمع[٤] .

أهمية موضوع الدراسة

تبرز أهمية الاهتمام بالشباب الذى يمثل قطاعا كبيرا فى البناء السكانى للمجتمع المصرى ، إذ بلغ تعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاما ١٦ر٣٤٧ر٢٦٩ نسمة ، أى حوالى ٢٧ر٥٦٪ من إجمالى سكان جمهورية مصر العربية وفق تعداد ١٩٩٦[٥] . غير أنه لا تقتصر أهمية ذلك القطاع السكانى على حجمه فقط ، وإنما تنبع أهميته من الأدوار المنوط به القيام بها فى

سبيل تقدم المجتمع ، وتحقيق أهداف التنمية فى الحاضر والمستقبل .

وتعد مرحلة الشباب من أهم مراحل عمر الفرد ، حيث تتبلور فيها شخصيته ، وتتضح اتجاهاته . وتمارس التنشئة الاجتماعية دورا هاما فى إعداد الشباب خلال هذه المرحلة . ويشارك فى عملية التنشئة العديد من المؤسسات الاجتماعية أبرزها: الأسرة ، والمؤسسات التعليمية ، والدينية ، وجماعات الرفاق ، ووسائل الإعلام . ويشير العديد من الدراسات إلى أن للتليفزيون دورا مهما فى عملية التنشئة واكتساب المعلومات اليومية ، وتكمن أهميته فى تشكيل الأفكار والاتجاه السائد لثقافة المجتمع .

ويعنى التليفزيون المصرى ببرامج الفئات الاجتماعية ؛ نظرا لما تتسم به مشكلات هذه الفئات من خصوصية تتعلق بها دون غيرها . حيث تبلغ نسبة هذه البرامج ١٣٫٠٪ من إجمالى ساعات الإرسال فى التليفزيون المصرى وذلك وفق إحصاءات ١٩٩٩/٢٠٠٠[٦] .

وقد أولت الخطط الإعلامية العامة التى يصدرها اتحاد الإذاعة والتليفزيون[٧] اهتماما واضحا بالشباب ، نظرا لما يمثله من طاقة نشطة ، وجهد إنسانى خلاق ، وقدرة مستمرة على العطاء ، إذ تؤكد الخطط على العديد من المحددات التى تهدف البرامج إلى تناولها والتركيز عليها مثل زرع وترسيخ قيمة الانتماء للوطن ، وغرس القيم الدينية ، ودفع الشباب للعمل التطوعى ، وتقديم المفهوم الصحيح للحرية ، وتشجيع الشباب على العمل والإنتاج.

وعلى الرغم مما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات التعرض للتليفزيون فى مرحلة الشباب ، إذ تصل إلى حوالى ٩٨٪ ، وكذلك ارتفاع متوسط مدة التعرض اليومى للتليفزيون بين الشباب [٨] ، تواجه برامج الشباب – طبقا لنتائج بعض الدراسات – إشكالية انخفاض حجم تعرض الشباب لها، إذ لم تحظ تلك البرامج بمرتبة متقدمة فى قائمة المواد والبرامج المفضلة لديهم والتى تتمتع بكثافة فى التعرض . هذا فضلا عما أظهرته

بعض البحوث من عدم معرفة نسبة كبيرة من الشباب بأسماء هذه البرامج وموعد عرضها ، الأمر الذى يؤدى إلى الحيلولة دون وصول الرسائل الإعلامية إلى الجمهور المستهدف منها ، مما يثير الجدل حول تعثر هذه البرامج فى تحقيق الأهداف المنشودة منها .

كذلك تزداد حدة هذه الإشكالية فى ظل تزايد التطورات فى وسائل الاتصال الحديثة ، خاصة القنوات الفضائية ، والشبكة الدولية للمعلومات ، واتجاه أفراد الجمهور- خاصة الشباب -إلى مزيد من التعرض لتلك الوسائل الحديثة ، مما قد يؤثر على حجم مشاهدتهم للتليفزيون على وجه الخصوص ، وتعرضهم لوسائل الإعلام التقليدية بصفة عامة ، الأمر الذى يضيف مزيدا من العوائق والتحديات التى تواجه القنوات التليفزيونية الأرضية الرسمية فى سبيل الوصول إلى جماهيرها المتنوعة .

ومن ثم تبرز أهمية دراسة جمهور برامج الشباب ، للتعرف على مدى تعرض الشباب للبرامج الموجهة إليه ، والتى تتناول قضاياه على شاشة التليفزيون المصرى ، ورصد آراء الشباب حول ما يقدم لهم من برامج ، والتوصل إلى العوامل المؤثرة فى ذلك .

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التى عنيت بعلاقة الشباب بوسائل الإعلام بوجه عام ، والتليفزيون بوجه خاص ، وتأثير المضامين الإعلامية المختلفة على الشباب . وسوف يتم استعراض أهم المحاور التى تناولتها الدراسات السابقة بالبحث والدراسة* ، وأبرز النتائج التى توصلت إليها ، والمتعلقة بتعرض الشباب للتليفزيون ، ومشاهدتهم لبرامج الشباب على شاشة التليفزيون المصرى ، وآرائهم فى هذه البرامج ، ودور هذه البرامج فى معالجة وطرح قضايا الشباب .

* العرض التفصيلى للدراسات السابقة سوف ينشر فى التقرير النهائى للبحث .

١- الإشكاليات المنهجية فى دراسة الشباب

تشير قراءة الدراسات السابقة في موضوع البحث إلى اختلاف المدى العمرى لتحديد مرحلة الشباب الذى تبنته هذه الدراسات ، وعدم الاتفاق على بداية هذه المرحلة ونهايتها، حيث تفاوتت بداية هذه المرحلة بين ١٥و ١٨ عاما ، وتباين الحد الأعلى لها فى بعض الدراسات بين ٣٠ و٣٥ عاما ، هذا فضلا عن التداخل بين سمات مرحلة الشباب وسمات مرحلة المراهقة .

كما تركزت عينات معظم الدراسات التى تناولت علاقة الشباب بوسائل الإعلام إما فى محافظة القاهرة ، أو محافظة إقليمية معينة، الأمر الذى يحول دون التعرف على آراء واهتمامات شباب الأقاليم المختلفة على مستوى الجمهورية.

تم تطبيق معظم هذه الدراسات على عينات صغيرة غير احتمالية ، مما يسفر عن صعوبة تعميم نتائجها . كذلك فإن تطبيق معظم الدراسات الميدانية على عينات من الطلاب الجامعيين أدى إلى إغفال قطاعات مهمة من الشباب ، كشباب الفلاحين ، والعمال ، والحرفيين ، والمهنيين . وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التجانس الكبير فى العديد من الخصائص التى يتميز بها الأفراد فى مرحلة الشباب – سواء من الناحية العمرية أو البيولوجية أو القدرات ، والتى تجعل هذه المرحلة تختلف عن المراحل العمرية الأخرى – فإنه من الثابت وجود درجة كبيرة وواضحة من الاختلاف والتباين بين جماعات الشباب أنفسهم ، سواء من حيث النوع والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة . وتفرض هذه التباينات ضرورة النظر إلى الشباب باعتبارهم شريحة اجتماعية تتضمن العديد من الجماعات الطبقية ذات الأوضاع المتباينة ، لكل جماعة منها أوضاع اجتماعية وظروف معيشية تفرض وجود اختلاف فى الموارد والإمكانات والاحتياجات والمشكلات [١] .

٢- التعرض للتليفزيون بين الشباب

أجريت العديد من الدراسات التى اهتمت بقياس مدى التعرض للتليفزيون لدى فئات الجمهور المختلفة ، لاسيما الشباب . وقد اتفقت نتائج معظم هذه الدراسات على ارتفاع معدلات التعرض للتليفزيون بين الشباب ، حيث بلغت نسبة مشاهدى التليفزيون ٨ر٩٨٪ (أماني فهمى ١٩٨٧) ، و٩ر٩٨٪ (اتحاد الإذاعة والتليفزيون ١٩٩٦) ، و٥ر٩٧٪ (أشرف عبد المغيث ١٩٩٨) الأمر الذى يشير إلى أن التليفزيون يشغل مكان الصدارة من حيث حجم الاستخدام اليومى لدى الشباب[١٠] .

كذلك اتفقت نتائج الكثير من الدراسات حول كثافة مدة التعرض اليومى للتليفزيون لدى الشباب ، إذ ترتفع هذه المدة إلى أكثر من ثلاث ساعات يوميا لتبلغ ٣ر٧٢٪ ، و٤٧٪ فى بعض الدراسات . وتزداد كثافة التعرض لتبلغ ٥ ساعات و٤٠ دقيقة فى دراسات أخرى[١١] .

كما توصلت العديد من الدراسات إلى سيطرة دوافع التسلية والترفيه ، والاسترخاء ، وقضاء وقت الفراغ على دوافع مشاهدة التليفزيون لدى الشباب مقارنة بدوافع الحصول على المعلومات والتعرف على الأحداث الجارية .

تفضيلات المشاهدة لدى الشباب

تكاد تتفق نتائج معظم البحوث حول تقدم الدراما العربية والأجنبية – من مسلسلات وأفلام وغيرها – قائمة المواد المفضلة للمشاهدة بين فئات الجمهور بوجه عام ، وبين الشباب بوجه خاص ، حيث تحتل مشاهدة الدراما مقدمة المواد المفضلة لدى الشباب .

وتشير نتائج البحوث إلى وجود علاقة بين التعرض للدراما ومستوى التطلعات الاجتماعية والاقتصادية لدى الشباب من ناحية ، وبين التعرض للدراما الأجنبية والاغتراب الثقافى لدى الشباب من ناحية أخرى ، وكذلك بين معدلات التعرض للعنف فى الدراما واتجاهات الشباب نحو العنف من ناحية ثالثة[١٢] .

كما كانت الأخبار والبرامج الإخبارية فى مقدمة البرامج المفضلة لدى الشباب – بعد الدراما والمنوعات – فى غالبية الدراسات السابقة . وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين التعرض للأخبار وحجم الاهتمام السياسى والمشاركة السياسية لدى الشباب . بينما تفاوتت نتائج الدراسات التى اختبرت نظرية وضع الأولويات حول دور التليفزيون فى وضع أجندة الاهتمامات العامة لدى الشباب ، حيث كشف بعضها عن وجود علاقة قوية بين أجندة اهتمامات الأخبار التليفزيونية وقائمة اهتمامات الشباب ، فى حين توصل البعض الآخر إلى ضعف هذه العلاقة ، ويفسر ذلك فى ضوء اختلاف العينات موضع البحث ، وتباين القضايا المثارة من فترة زمنية لأخرى [١٣] .

مدى التعرض لبرامج الشباب

تشير نتائج معظم الدراسات الإمبريقية إلى أن برامج الشباب لا تأتى فى مرتبة متقدمة بين تفضيلات الشباب للبرامج والمواد التليفزيونية ، كما انتهت معظم الدراسات إلى انخفاض نسبة التعرض لبرامج الشباب ، وعدم تذكر نسبة كبيرة من المبحوثين لأسماء معظم هذه البرامج .

كما كشفت النتائج عن أنه من أبرز الأسباب وراء الإحجام عن مشاهدة برامج الشباب عدم ملاءمة توقيت إذاعتها ، وعدم ثبات هذا التوقيت ، وسطحية الموضوعات التى تطرحها [١٤] .

القضايا الأساسية التى يهتم بها الشباب ومدى ارتباطها بالأجندة الإعلامية

تثير نتائج الدراسات السابقة حول هذا المحور جدلا كبيرا ، حيث توصل الباحثون إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين ترتيب أولويات قضايا الشباب فى برامج التليفزيون وترتيب هذه القضايا من وجهة نظر الشباب ، حيث انتهت إحدى الدراسات [١٥] إلى أن برامج الشباب فى التليفزيون تركز على موضوعات وقضايا ليست لها الأولوية عند الشباب . إذ ركزت هذه البرامج على الموضوعات

العلمية والتعليمية وعرض النماذج المشرفة من الشباب ، ولكن بمقارنة هذه الموضوعات مع الواقع الفعلى للشباب خلصت النتائج إلى أن هناك قضايا أخرى تشغل بال الشباب مثل : قضية العمل بعد التخرج ، وقضية الزواج .

وتتفق مع ذلك أيضا دراسة أخرى أثبتت أن مشكلات الشباب التى تم تقديمها فى برامج الشباب فى التليفزيون حظيت بالمراتب الأخيرة لدى الشباب [١٦] .

كما خلصت إحدى الدراسات إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين يرون أن برامج الشباب تعرض مشكلاتهم بدرجة متواضعة (١ر٤٦٪) ، ويرى ١ر٢٩٪ أن هذه البرامج لا تعرض مشكلات وقضايا الشباب بالدرجة الكافية [١٧] .

اتفقت نتائج العديد من الدراسات حول احتلال قضية البطالة وعدم وجود فرص عمل المرتبة الأولى فى اهتمامات الشباب ، وذلك رغم اختلاف خصائص العينات موضع البحث ، واختلاف الفترة الزمنية التى تم خلالها تطبيق تلك الدراسات الميدانية .

فقد توصلت سلوى إمام (١٩٩٨) فى دراستها على عينة بلغت ٤٠٠ مفردة من طلاب كلية الإعلام جامعة القاهرة ، إلى أن قضية عمل الخريجين قد احتلت الترتيب الأول فى قائمة أولويات الاهتمام لدى عينة البحث [١٨] .

كذلك كانت مشكلة البطالة فى المركز الأول بنسبة ٩ر٦٤٪ لدى عينة البحث فى دراسة وليد فتح الله (١٩٩٨) التى أجريت على ٤٠٠ شاب فى القاهرة الكبرى فى الحضر والريف ، حيث تلقى هذه القضية بظلالها على مستقبل هؤلاء الشباب [١٩] . كما وردت قضية البطالة فى المركز الأول فى قائمة اهتمامات الشباب بنسبة ٧٤ر٦٦٪ ، وذلك فى دراسة أخرى على أولويات الاهتمام لدى الشباب ، وأجريت على عينة بلغت ٣٦٥ مفردة تضم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨و٣٠ عاما فى محافظتى القاهرة وبنى سويف ، وتشمل شرائح تعليمية مختلفة [٢٠] .

ونخلص مماسبق إلى أن مراجعة الدراسات السابقة قد أسفرت عما يلى :

* عدم الاتفاق بين الدراسات على تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب .
* تم إجراء معظم هذه الدراسات على عينات محدودة وغير ممثلة لكافة قطاعات المجتمع ، هذا فضلا عن تركيز معظمها على طلاب الجامعات ، مما يؤدى إلى إغفال قطاعات أخرى كشباب الفلاحين والعمال والمهنيين ، مما يستلزم ضرورة إجراء دراسات على عينات احتمالية على مستوى الجمهورية تفيد صانعى القرار فى التعرف على آراء الجمهور من الشباب فيما يقدم لهم من برامج .
* اتفاق نتائج هذه الدراسات حول ارتفاع نسبة التعرض للتليفزيون بين الشباب ، وزيادة عدد ساعات التعرض اليومى له ، وسيطرة دوافع التسلية والترفيه على أسباب مشاهدة التليفزيون .
* تراجع مكانة برامج الشباب بين قائمة المواد المفضلة لدى الشباب ، وتتمثل أبرز الأسباب وراء العزوف عن مشاهدة هذه البرامج فى عدم ملاءمة توقيت العرض ، وسطحية الموضوعات التى تطرحها . هذا فضلا عما توصلت إليه هذه الدراسات حول وجود تباين بين القضايا التى تتناولها برامج الشباب ، وبين أجندة اهتمامات الشباب فى الواقع .

هدف البحث وتساؤلاته

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى التعرف على مدى تعرض الشباب للبرامج الموجهة إليه من خلال التليفزيون المصرى والتى تتناول قضاياه ومشكلاته ، والتعرف على آراء الشباب فيما يقدم لهم من برامج ، والعوامل والمتغيرات المرتبطة بذلك *.

* يقصد ببرامج الشباب – موضع الدراسة – تلك البرامج الصادرة عن إدارة الشباب بالتليفزيون المصرى بقنواته المركزية والمحلية الأرضية ، وكذلك بعض البرامج الحوارية العامة التى تذاع على القناتين الأولى والثانية فى فترة السهرة والتى تهتم بقضايا الشباب من بين العديد من القضايا التى تعالجها .

يرى فريق البحث أن مرحلة الشباب تتضمن كل من يقع خلال المرحلة العمرية من ١٨ إلى٣٠ عاما ، حيث تبدأ منذ بداية اكتمال التغيرات الفسيولوجية للفرد وتنتهى حينما يستكمل الفرد شغل الأدوار الاجتماعية المختلفة المنوط به ممارستها فى المجتمع .

ولتلبية هذا الهدف الرئيسى يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما حجم تعرض الشباب عينة البحث للتليفزيون المصرى ؟

٢ - ما حجم تعرض الشباب عينة البحث لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى ؟

٣- ما تفضيلات الشباب للمواد والبرامج التى تبث من خلال التليفزيون بصفة عامة ، وما يقدم لقطاع الشباب بصفة خاصة ؟

٤- ما أسباب تفضيل الشباب ، أو عدم تفضيلهم لبرامج معينة ؟

٥ - ما دوافع التعرض لبرامج الشباب ؟ وما أسباب الإحجام عن مشاهدة برامج الشباب فى التليفزيون المصرى ؟

٦ - ما المشكلات والقضايا التى تواجه الشباب من وجهة نظر الشباب عينة البحث ؟

٧ - ما المشكلات التى تواجه الشباب ولا تعالجها هذه البرامج ؟

٨ - ما الجوانب الإيجابية فى مقابل جوانب القصور فى هذه البرامج من وجهة نظر الشباب عينة البحث ؟

٩ - ما أهم مقترحات الشباب لتطوير هذه البرامج ؟

الأسلوب البحثى المستخدم

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائى ، سواء فى اختيار العينة ، أو تحديد حجمها، وأسلوب سحبها، وكذلك عند جمع البيانات ، وتحليل النتائج إحصائيا .

أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على الاستبار كأداة لجمع البيانات من مفردات عينة البحث ، حيث يعتبر الاستبار أحد الأساليب الأساسية التى تستخدم فى جمع بيانات العينة المختارة ، خاصة إذا ما اشتملت العينة على مفردات أمية لاتعرف القراءة والكتابة ، وذلك عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة المعدة مقدما، وذلك

بهدف التعرف على حقائق معينة ، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم . ويفيد الاستبار الذى يتم جمع بياناته عن طريق المقابلة الشخصية بين الباحثين والمبحوثين فى التعرف على حقيقة الدوافع ، ووجهات النظر المختلفة لدى المبحوثين [٢١] .

وقد تم تصميم صحيفة الاستبار بحيث تتكون من مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة ، وذلك لتحقيق أهداف البحث ، كما روعى فى تصميمها دقة الصياغة ووضوحها .

وقد اشتملت صحيفة الاستبار على عدد من المحاور تضم ما يلى :

١- مدى التعرض للتليفزيون ، ودوافع التعرض .

٢- عادات التعرض .

٣- تفضيلات المشاهدة .

٤- التعرض للقنوات الفضائية .

٥- التعرض لبرامج الشباب .

٦- الرأى فى برامج الشباب .

٧- البيانات الأساسية .

اختبار صدق الأداة

مرت عملية إعداد أداة البحث بعدة مراحل ، حيث تم إعدادها إعدادا أوليا ، ثم عرضت على مجموعة من الأساتذة المحكمين* ؛ وذلك لإبداء الرأى فى مدى صلاحيتها لقياس ما هى معدة لقياسه ، ثم أجرى فريق البحث تعديلا للصحيفة

* الأساتذة الذين قاموا بتحكيم صحيفة البحث :
الأستاذ الدكتور على عجوة ، عميد كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، والأستاذة الدكتورة ماجى الحلوانى، وكيل كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود ، أستاذ علم النفس ، بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور مجدى حجازى ، عميد كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، والأستاذ الدكتور على ليلة ، أستاذ الاجتماع ، بجامعة عين شمس .

وفقا للاحظات المحكمين ، حيث أعيدت صياغة بعض الأسئلة ، وإغلاق بعض الأسئلة المفتوحة ، واستبعاد أسئلة أخرى . وذلك تمهيدا للتطبيق الميدانى على العينة الاستطلاعية موضع الدراسة ، والتى تعرض نتائجها فى هذه الورقة ، وقد تم اجراء التطبيق الميدانى على العينة الاستطلاعية خلال الفترة ٢٠- ٢٠٠١/٣/٢٥ .

عينة البحث

تم تطبيق البحث فى هذه المرحلة على عينة استطلاعية بلغت ٢٠٠ مفردة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨و٣٠ عاما ، وذلك فى محافظات القاهرة الكبرى والمنوفية والغربية .

وقد تم توزيع العينة على مناطق تطبيق الدراسة على النحو التالى :

- تقسيم عينة الدراسة بواقع ١٠٠ مفردة فى القاهرة الكبرى ، و١٠٠ مفردة فى محافظتى المنوفية والغربية .
- روعى فى اختيار مفردات العينة عند التطبيق فى القاهرة الكبرى أن تضم مناطق ذات مستويات اقتصادية اجتماعية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة [٢٢] .
- كذلك تم اختيار مركزين وقريتين اختيارا عشوائيا بمحافظتى المنوفية والغربية للتطبيق الميدانى [٢٣] .

خصائص العينة

بلغ إجمالى حجم العينة ٢٠٠ مفردة ، وقد كانت نسبة الذكور ٥ر٥٣٪ (١٠٧ مفردة) ، بينما كانت نسبة الإناث ٥ر٤٦٪ .

تراوحت أعمار مفردات العينة موضع البحث بين ١٨و٣٠ عاما. حيث كانت نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما ١٣٪ (٢٦ مفردة) ، وبلغت نسبة الفئة العمرية من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ عاما ٣٩٪ (٧٨ مفردة) ، فى حين كانت نسبة الفئة العمرية من ٢٥ إلى٣٠ عاما – ر٤٨٪ (٩٦ مفردة) .

تفاوتت المستويات التعليمية لمفردات العينة ، وقد كانت النسبة الغالبة لذوى

المؤهلات الجامعية (٥ر٥٩٪)، يليها نوو المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة (٥ر٣٣٪) ، فى حين كانت نسبة الأميين والمستويات التعليمية الدنيا، وكذلك نسبة التعليم فوق الجامعى محدودة للغاية .

كذلك تنوعت فئات المهنة فى العينة الاستطلاعية موضع الدراسة ، حيث بلغت نسبة المهنيين ٣٢٪ ، والطلاب ١٨٪ ، والموظفين ١٤٪ ، فى حين كانت نسبة من لا يعمل ٥ر١٣٪ من مفردات العينة ، كما ضمت العينة فئات الأعمال الحرة والأعمال الحرفية وأعمال الخدمات بنسب محدودة (٦٪ ، و٥ر٣٪، و٥٪ على التوالى) .

النتائج

أولا : التعرض للتليفزيون

تشير نتائج التجربة الاستطلاعية إلى ارتفاع نسبة التعرض للتليفزيون بين مفردات العينة ، إذ بلغت ٩٦٪ ، هذا فى حين لم تتعد نسبة غير مشاهدى التليفزيون بين مفردات العينة ٤٪ . وقد كانت فى مقدمة الأسباب وراء العزوف عن مشاهدة التليفزيون عدم الرضا عن برامجه ، وتفضيل مشاهدة الڤيديو. وقد ذكر هذين السببين كل المبحوثين الذين لا يشاهدون التليفزيون (بنسبة ١٠٠٪ من جملة غير مشاهدى التليفزيون) ، يلى ذلك أسباب تتعلق بعدم وجود وقت فراغ، أو الانشغال بالدراسة .

وتتفق هذه النتائج حول ارتفاع معدلات التعرض للتليفزيون بين الشباب مع ما توصلت إليه العديد من البحوث والدراسات فى هذا المجال . ويرجع ذلك إلى العديد من الخصائص التى يتمتع بها التليفزيون كوسيلة اتصال جماهيرية تستطيع الوصول إلى ملايين المشاهدين ، ولا تتطلب تكاليف باهظة فى الحصول عليها، كما أنها لا تستلزم مستوى تعليميا معينا ، هذا فضلا عن أنها توفر للجمهور وسيلة ميسرة للتسلية والترفيه ، وقدرة على الإحاطة بما يجرى من

أحداث فى مختلف أنحاء العالم .

أما فيما يتعلق بدوافع التعرض للتليفزيون لدى مفـردات عينة البحث ، فقد جاء دافع التسلية والترفيه فى مقدمة الدوافع التى ذكرها المبحوثون بنسبة ٦٥٫١٪ (١٢٥ مفردة) ، يليه دافع معرفة الأحداث بنسبة ٤٤٫٣٪ (٨٥ مفردة)، ثم زيادة المعلومات بنسبة ٣١٫٨٪ (٦١ مفردة) ، ثم متابعة المباريات الرياضية ، ومشاهدة نجوم الفن والمجتمع بنسبة ١٨٫٨٪ ، و٨٫٩٪ على التوالى .

تشير هذه النتائج إلى غلبة دوافع الترفيه والتسلية على أسباب التعرض للتليفزيون مقارنة بدوافع متابعة الأخبار وزيادة المعلومات ، ويتفق ذلك مع ما انتهت إليه نتائج العديد من البحوث من أن المراهقين والشباب يستخدمون وسائل الإعلام سعيا للحصول على العديد من الإشباعات ، وفى مقدمتها الاسترخاء، وتمضية الوقت ، والتسلية والترفيه ، وأن المستوى المرتفع من الدوافع الطقوسية * لمشاهدة التليفزيون يعد أكبر لدى المراهقين عنه لدى كبار السن [٢٥] .

وبسؤال المبحوثين عن عدد أيام مشاهدة التليفزيون أسبوعيا تبين أن ٥٨٫٣٪ – من جملة مشاهدى التليفزيون فى العينة – يشاهدون التليفزيون يوميا بصفة منتظمة ، بينما ٣٢٫٣٪ يشاهدونه فى أوقات غير منتظمة ، هذا فى حين انخفضت نسبة المبحوثين الذين يتعرضون للتليفزيون مرة كل يومين أو ثلاثة أو مرة واحدة كل أسبوع فلم تتعد ٧٫٨٪ ، و١٫٦٪ على الترتيب .

أما عن كثافة ساعات التعرض اليومى للتليفزيون ، فقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة كثيفى التعرض من الشباب عينة البحث ، حيث كانت نسبة من يتعرض للتليفزيون أكثر من ٣ ساعات يوميا ٤٨٪ من جملة مشاهدى التليفزيون من العينة (٩٢ مفردة) ، بينما كانت نسبة من تتراوح ساعات مشاهدته اليومية

* تعنى الدوافع الطقوسية مشاهدة التليفزيون لأغراض التسلية والترفيه ، وكنوع من التعود والرغبة فى الراحة والاسترخاء .

للتليفزيون بين ساعة وساعتين يوميا ٤٦٫٩٪ (٩٠ مفردة) . هذا فى حين انخفضت نسبة قليلى التعرض – أقل من ساعة يوميا – فلم تتعد ٥٫٢٪ .

أما عن الأيام المفضلة لمشاهدة التليفزيون ، فقد أظهرت نتائج البحث أن يوم الجمعة كان فى مقدمة أيام الأسبوع التى تزداد فيها نسبة مشاهدة التليفزيون بين مفردات العينة، وذلك بنسبة ٤٢٫٧٪، يليه الخميس بنسبة ٣٠٫٧٪، فى حين انخفضت نسبة من ذكر أيام الأسبوع الأخرى بصورة ملحوظة .

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء خصائص عينة الدراسة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨و٣٠ عاما ، حيث ينشغلون طوال أيام الأسبوع، إما بالدراسة ، أو بالعمل ، مما يؤثر على مدة التعرض للتليفزيون . فى حين تزداد كثافة التعرض للتليفزيون فى عطلة نهاية الأسبوع ، الأمر الذى ينبغى أن يضعه المسئولون فى التليفزيون فى الاعتبار عند وضع برامج الشباب على خريطة البرامج ، ومحاولة تنسيق مواعيد بث هذه البرامج فى عطلة نهاية الأسبوع ، وفى أوقات ذروة المشاهدة حتى تصل إلى الجمهور المستهدف منها .

وتأكيدا على ما سبق فقد تبين أن فترة السهرة (٩-١٢ مساء) تعد أكثر فترات اليوم تعرضا للتليفزيون بين الشباب عينة البحث بنسبة ٤٩٫٥٪ ، تليها فترة المساء (٥ – ٩) ٢٩٫٢٪ ، ثم فترة ما بعد منتصف الليل ١٢٫٥٪ ، فى حين لم تحظ فترتا الصباح والظهيرة إلا بنسب محدودة (٢٫١٪ ، و٦٫٨٪ على الترتيب) .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج بارومتر المشاهدة الذى أجراه اتحاد الإذاعة والتليفزيون خلال الفترة من ٢٤-٣٠ مارس ٢٠٠١ – وهى ذات الفترة التى تم التطبيق الميدانى للعينة الاستطلاعية للبحث خلالها – حيث خلصت نتائجه إلى أن الفترة ما بين التاسعة والعاشرة جاءت كأعلى فترات كثافة المشاهدة اليومية ، حيث حققت ٨٥٪ خلال أسبوع الدراسة بصفة عامة [٢٦] .

وحول ظروف التعرض للتليفزيون ، أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المبحوثين

– من الشباب عينة البحث الاستطلاعية – الذين يتعرضون للتليفزيون مع الأسرة ، فقد بلغت ٦٩٫٣٪ (١٣٣ مفردة) ، فى حين كانت نسبة من يشاهدون التليفزيون بمفردهم ٢٧٫٦٪ . كذلك فقد ارتفعت نسبة مشاهدة التليفزيون فى المنزل ، حيث بلغت ٩٦٫٩٪ (١٨٦ مفردة) ، فى حين انخفضت نسبة مشاهدته خارج المنزل ، كالمقهى ، والنادى ، وغيرهما .

ثانيا: تفضيلات المشاهدة

أظهرت نتائج البحث أن ٩٢٫٢٪ (١٧٧مفردة) من المبحوثين – مشاهدى التليفزيون فى العينة – يفضلون مشاهدة برامج ومواد معينة أكثر من غيرها على شاشة التليفزيون مقارنة بنسبة ٧٫٨٪ يشاهدون أى مواد أو برامج تذاع بالصدفة على شاشته .

وتبين من النتائج أن الدراما العربية كانت فى مقدمة المواد التليفزيونية المفضلة لدى العينة الاستطلاعية موضع البحث (٥٤٫٢٪) ، يليها الأغانى والمنوعات والموسيقى (٤١٫٢٪) ، ثم الدراما الأجنبية بنسبة ٤٠٫١٪ ، ثم البرامج الإخبارية فى الترتيب الرابع بنسبة ٣٣٫٩٪ . ولم ترد برامج الشباب إلا فى الترتيب السابع بين المواد المفضلة لدى الشباب عينة البحث .

وتثير هذه النتائج العديد من المؤشرات ، منها سيطرة الدراما بأشكالها المختلفة – سواء عربية أو أجنبية – على معظم المواد المفضلة لدى الشباب ، وكذلك الأغانى والمنوعات ، الأمر الذى يدعم بروز دوافع التسلية والترفيه مقارنة بدوافع الإحاطة بالأحداث الجارية وزيادة المعلومات لدى الشباب عند مشاهدة التليفزيون .

ويتمثل الأمر الثانى فى تأخر مكانة برامج الشباب بين قائمة البرامج المفضلة لدى الشباب ، حيث وردت فى الترتيب السابع ، مما يثير عدة تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك : فهل ترجع لعدم مناسبة توقيت عرض هذه البرامج للشباب ، أم لعدم رضا الشباب عما تقدمه من مضامين ؟ الأمر الذى

يثير إشكالية فاعلية هذه البرامج فى قيامها بدورها لدى الجمهور المستهدف .

وبسؤال المبحوثين عن الأسباب والدوافع وراء متابعة هذه النوعيات من البرامج وتفضيلها أكثر من غيرها، أجاب ٥٤٫٢٪ أن التسلية والترفيه هو السبب الرئيسى، بينما ورد دافع زيادة المعلومات بنسبة ٣٩٫٥٪ ، ودافع متابعة الأخبار فى مختلف المجالات بنسبة ٣٥٪ .

ثالثا : التعرض للقنوات الفضائية

يتبين من النتائج ارتفاع نسبة من لايتعرضون للقنوات الفضائية فى العينة موضع الدراسة ٦٤٫٦٪ (١٢٤ مفردة) ، فى حين كانت نسبة من يتعرضون للقنوات الفضائية ٣٥٫٤٪ فقط (٦٨ مفردة) من العينة . وقد يرجع ذلك لتوزيع العينة الاستطلاعية بين الريف والحضر ، مع قلة انتشار البث الفضائى فى الريف نسبيا .

كما أظهرت النتائج أن القنوات الفضائية المصرية احتلت مقدمة القنوات الفضائية التى يتابعها من يتعرضون لتلك الفضائيات فى العينة بنسبة ٦٧٫٦٪ ، ثم الفضائيات العربية الأخرى بنسبة ٤٤٫١٪، فى حين كانت نسبة مشاهدة القنوات الفضائية الأوربية ٢٦٫٥٪ .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات (٢٠٠١)(٢٧) حول ارتفاع مشاهدة القنوات الفضائية العربية بنسبة ٥٩٪ مقارنة بغيرها من الفضائيات . ويفسر ذلك فى ضوء عدم معرفة الكثير من الجمهور باللغات الأجنبية التى تبث بها القنوات الفضائية الأجنبية برامجها .

أما عن أسباب تفضيل قنوات فضائية معينة أكثر من غيرها ، فقد كانت الجرأة والحرية التى تتمتع بها هذه القنوات دون غيرها فى مقدمة الأسباب التى ذكرها المبحوثون بنسبة ٤٥٫٦٪ ، يلى ذلك أن هذه القنوات معاصرة وتقدم الجديد بنسبة ٤٥٫٦٪ . فى حين ذكر ٢٦٫٥٪ أن هذه القنوات تذيع أفلاما جيدة ، أما الأسباب المتعلقة بتقديم هذه الفضائيات معلومات مفيدة ، وأن

برامجها تتسم بالجدية فقد وردت بنسبة ٢٥٪ ، و٥ر٢٣٪ على التوالى .

وتشير هذه النتائج إلى أهمية الحرية وإتاحة الفرصة للآراء المختلفة كعامل أساسى من عوامل جذب المشاهدين للقنوات الفضائية بصفة عامة .

وبسؤال المبحوثين الذين يتعرضون للقنوات الفضائية عما إذا كانت هذه الفضائيات تغنى عن مشاهدة القنوات التليفزيونية المصرية ، فقد انقسمت الآراء وتقاربت نسبتا من أجاب بنعم (٥ر٤٨٪) ومن أجاب بلا (٥ر٥١٪) .

ومن ثم وجهت هيئة البحث سؤالا لمن يرى أن الفضائيات يمكن أن تغنى عن مشاهدة التليفزيون المصرى حول أسباب ذلك ، وقد جاءت فى مقدمة ذلك الحرية والجرأة فى تناول الموضوعات على شاشة الفضائيات بنسبة ٨ر٧٥٪ ، والجدية التى تقدم بها البرامج فى القنوات الفضائية بنسبة ٥ر٤٥٪ ، ثم الإمكانات الفنية والتكنولوجية المتقدمة بنسبة ٣ر٣٣٪ .

ومن جهة أخرى ، فإنه بسؤال الذين يرون أنه لا يمكن أن تغنى القنوات الفضائية عن مشاهدة التليفزيون المصرى عما يقدمه التليفزيون المصرى لهم ، ولا تقدمه القنوات الفضائية : كانت فى مقدمة الاستجابات أن التليفزيون المصرى "يعبر عن مشاكلنا وحياتنا أكثر" بنسبة ٤ر٧١٪، ثم تمثل السبب الثانى فى مراعاة التليفزيون المصرى لقيم المجتمع وتقاليده بنسبة ٤ر٥١٪ .

رابعا: التعرض لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى

تشير نتائج البحث إلى الارتفاع النسبى لمن لا يتعرضون لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى بين مفردات العينة ، حيث أظهرت النتائج أن ٧ر٥٥٪ من الشباب موضع البحث لا يشاهدون برامج الشباب فى التليفزيون ، فى حين لا تتعدى نسبة مشاهدى هذه البرامج ٣ر٤٤٪ بين مفردات العينة . وتثير هذه النتائج مشكلة أمام الجهود المبذولة من قبل التليفزيون للوصول إلى الجمهور المستهدف ، حيث تقف عوائق عديدة فى سبيل تحقيق ذلك : يتعلق بعضها

بالشكل ، والبعض الآخر بالمضمون ، أو بالجمهور المستهدف ذاته .

وحول **الأسباب** وراء عدم حرص الشباب عينة البحث على متابعة هذه البرامج ، فقد تبين أن السبب الرئيسى – من وجهة نظرهم – يتمثل فى أن الموضوعات التى تتناولها هذه البرامج مكررة ومملة بنسبة ٥٢٫٣٪ ، ثم كونها لا تعبر عن المشكلات الحقيقية للشباب بنسبة ٢٦٫٢٪ ، هذا فى حين تساوت نسبتا من رأى أن طريقة تقديم هذه البرامج غير جذابة ، ومن ذكر أنه لا يعرف مواعيد عرضها على الشاشة بنسبة ٢٥٫٢٪ لكل منهما .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تكرر ورود هذه الأسباب ذاتها فى نتائج العديد من الدراسات السابقة حول برامج الشباب فى التليفزيون والعوامل التى تؤدى إلى عزوف الشباب عن مشاهدتها ، الأمر الذى يؤدى إلى تبدد الجهود المبذولة والموجهة إلى قطاعات مستهدفة من الجمهور ، والمتمثل فى عدم وصول هذه الرسائل إليهم .

ومن الجانب الآخر ، فقد تمثلت أسباب إهتمام المبحوثين – الذين يشاهدون برامج الشباب – بتلك البرامج فى سببين رئيسين : أولهما أنها تناقش مشكلات جيل الشباب بنسبة ٥٦٫٥٪ ، والثانى أنها تعبر عن آراء الشباب بحرية بنسبة ٤٣٫٥٪ . وقد كانت أكثر برامج الشباب التى يتابعها الشباب فى هذه العينة "لو بطلنا نحلم"، و"أمانى وأغانى"، و"ماسبيرو"، و"شباب على الهواء" .

وحول **مدى مناسبة موعد عرض** هذه البرامج للشباب ، أجاب أكثر من نصف الذين يتعرضون لبرامج الشباب بين مفردات العينة بأنها مناسبة إلى حد ما (٥٦٫٥٪) ، فى حين رأى ٣٢٫٩٪ منهم (٢٨ مفردة) أنها مناسبة . ولم تتعد نسبة من يرى أن موعد برامج الشباب غير مناسب سوى ١٠٫٦٪ (٩ مفردات) من جملة مشاهدى هذه البرامج بين مفردات العينة الاستطلاعية .

وحول مدى كفاية برامج التليفزيون الموجهة للشباب ، أجاب ٣١٫٨٪ (٢٧ مفردة) من جملة مشاهدى برامج الشباب فى العينة بأنها كافية ، بينما ذكر

٩ر٤٥٪ أنها كافية إلى حد ما، هذا فى حين رأى ٤ر٢٢٪ (١٩ مفردة) أنها غير كافية .

كما تشير نتائج العينة الاستطلاعية موضع البحث إلى ارتفاع نسبة من لا يتعرض لبرامج الشباب فى القنوات الفضائية لتصل إلى ٤ر٧٩٪ (٥٤ مفردة) من جملة مشاهدى القنوات الفضائية فى العينة . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء غلبة دوافع الترفيه والتسلية على مشاهدة القنوات الفضائية ، حيث تقع الأفلام والمسلسلات العربية والأغانى والمنوعات فى مقدمة المواد المفضلة والأكثر مشاهدة على شاشات الفضائيات[٢٨] .

وبسؤال المبحوثين الذين يشاهدون برامج الشباب على كل من شاشتى التليفزيون المصرى والفضائيات ، أجاب ٥٠٪ منهم (٧ مفردات) بأنهم يفضلون برامج الشباب على كلا النوعين من القنوات : قنوات التليفزيون المصرى ، والقنوات الفضائية . فى حين ارتفعت نسبة مفضلى برامج الشباب على القنوات الفضائية (٥ مفردات) ، بينما كانت نسبة مفضلى برامج الشباب على التليفزيون المصرى محدودة للغاية (مفردتان) .

وقد كانت فى مقدمة مزايا برامج الشباب فى التليفزيون المصرى من وجهة نظر العينة : الاهتمام بمناقشة قضايا الشباب ، ومحاولة إيجاد حلول لها، والاهتمام بطرح موضوعات جديدة وجذابة .

فى حين كانت أهم مميزات برامج الشباب فى القنوات الفضائية : الجرأة والحرية فى عرض الموضوعات ، ومناقشة قضايا الشباب ، وجاذبية أسلوب التقديم ، وارتفاع الإمكانات الفنية لهذه البرامج .

قائمة القضايا التى تمثل أولويات الاهتمام لدى الشباب موضع البحث

تشير النتائج إلى احتلال قضية البطالة مقدمة اهتمامات الشباب بنسبة ٨ر٧٨٪، تليها قضية تكاليف الزواج بنسبة ٢ر٤١٪ ، ثم قضية الزواج العرفى فى المرتبة

الثالثة بنسبة ٤٠٪ ، ثم مشكلة إدمان المخدرات بنسبة ٨ر٣٨٪ ، فمشكلة الإسكان فى المرتبة الخامسة بنسبة ٤ر٢٩٪ ، يليها انخفاض الدخل بنسبة ٦ر١٧٪ فى المرتبة السادسة .

هذا فى حين تراجع الاهتمام ببعض القضايا كالمشاركة السياسية (٤ر٢٪)، وضعف الانتماء للوطن (٢ر٨٪) ، وبعض القضايا الاجتماعية التى لا تمس الجوانب الاقتصادية من الحياة اليومية للشباب مثل : غياب القدوة الاجتماعية (٤ر٩٪) ، وعدم الترابط الأسرى (٢ر٨٪) .

وتشير هذه النتائج إلى بروز قضية البطالة ، وتأثيرها المباشر على الشباب ، حيث تعد من المشكلات المهمة ، إذ إنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب ، وإنما هى مشكلة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية أيضا ، حيث تعنى افتقاد مصدر للدخل يضمن مواجهة متطلبات الحياة ، كما تعنى إهدار طاقات المجتمع الإنتاجية المختلفة [٢٩] . فقد بلغت نسبة البطالة إلى قوة العمل فى مصر وفق تقرير التنمية البشرية (٩٧- ١٩٩٨) ٩ر٨٪[٣٠]. ويمكن تفسير ورود مشكلة البطالة فى المركز الأول فى ضوء خصائص هذه العينة الاستطلاعية ، حيث يمثل الطلاب فيها نسبة ١٨٪ ، وتمثل فئة من لا يعمل ٥ر١٣٪ .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات حول أهمية قضية البطالة واحتلالها مقدمة أولويات الاهتمام لدى الشباب المصرى ، سواء فى الحضر، أو فى الريف ، الأمر الذى يشير إلى عمق المشكلة وآثارها الخطيرة على العديد من قطاعات الشباب . ويفسر ذلك فى ضوء أنه عندما تكون لدى الأفراد خبرة مباشرة بالقضايا الاقتصادية كالتضخم والبطالة ، وحينما تؤثر هذه القضايا على الحياة اليومية للأفراد ، عندئذ تحتل هذه القضايا مكانة بارزة فى قائمة أولوياتهم ، بصرف النظر عن التغطية الإعلامية حولها [٣١].

كما أظهرت النتائج أن التليفزيون المصرى كان فى مقدمة وسائل الإعلام ومصادر المعلومات التى يستقى منها الشباب – موضع البحث – معلوماتهم عن

القضايا المطروحة فى المجتمع ، وذلك بنسبة ٩٥٫٣٪ (٨١ مفردة) ، يليه الصحافة القومية بنسبة ٦٤٫٧٪ (٥٥ مفردة) ، ثم الإذاعة المصرية فى الترتيب الثالث بنسبة ٣٨٫٨٪ (٣٣ مفردة) . فى حين انخفضت نسبة من ذكروا القنوات الفضائية فكانت ٩٫٤٪ ، بينمالم تتعد نسبة من ذكروا الصحافة الحزبية والإذاعات الخارجية ٤٫٧٪ لكل منهما .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات[٣٢] عن طلاب الجامعات من أن نسبة ٤٦٪ ترى أن التليفزيون يحتل المرتبة الأولى بين مصادر المعلومات حول أحداث السياسة الخارجية ، والأحداث الرياضية ، والموضوعات الدينية ، والعلمية والثقافية ، والأحداث الاقتصادية ، وأخبار الطقس ، فى حين كان التليفزيون المصدر الثانى لمعرفة الأحداث الجارية عن السياسة الداخلية والأحداث الفنية .

آراء المبحوثين فى برامج الشباب

الرأى فى أسلوب معالجة البرامج لمشكلات الشباب

يسعى البحث إلى التعرف على آراء الشباب فيما يقدمه التليفزيون من برامج تعالج قضاياهم وموقفهم من حيث مدى تعبير هذه البرامج عن مشكلاتهم الواقعية ، وآرائهم فى أسلوب تناول هذه المشكلات ، ومدى إتاحة الفرصة للشباب لعرضها وتقديمها لمختلف وجهات النظر ، ومدى اقتراح حلول لها من خلال برامج الشباب .

وتشير النتائج إلى أن نسبة ٣٦٫٥٪ – من جملة مشاهدى برامج الشباب فى العينة – ترى أن هذه البرامج تعبر عن مشكلات الشباب الحقيقية . ورأى ٥٦٫٥٪ أنها تعبر عن هذه المشكلات إلى حد ما ، بينما انخفضت نسبة من يرى أنها لا تعبر عن مشكلات الشباب إلى ٧٫١٪ (٦ مفردات) .

ويرى ٤٨٫٢٪ من مشاهدى برامج الشباب فى العينة أن معالجة هذه

البرامج للقضايا المختلفة غير كافية . فى حين يرى ٩ر٤٥٪ منهم أنها كافية إلى حد ما ، فى حين لم تتعد نسبة من يرى أنها كافية ٩ر٥٪ .

وقد تقاربت نسبة من يرى أن هذه البرامج تناقش القضايا بحرية ، ومن يرى أن ذلك يحدث إلى حد ما (٢ر٤١٪ ، و٧ر٤٤٪ على التوالى) . بينما انخفضت نسبة من يرى أنها لا تناقش القضايا بحرية فبلغت ١ر١٤٪ .

كذلك تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة من يرى أن برامج الشباب تعرض وجهات نظر مختلفة ١ر٨٧٪ (٧٤ مفردة) . بينما انخفضت نسبة من يرى أنها تدافع عن وجهة نظر واحدة ٨ر١١٪ (١٠ مفردات) .

وفيما يتعلق بمدى إتاحة الفرصة للشباب لعرض مشكلاتهم ، أجاب ٧ر٤٤٪ من جملة مشاهدى برامج الشباب فى العينة أنها تتيح هذه الفرصة للشباب ، فى حين رأى ٤ر٤٢٪ أنها تتيح الفرصة إلى حد ما ، بينما لم تتعد نسبة من يعارض ذلك ٩ر١٢٪ .

وحول مدى تقديم هذه البرامج لحلول لمشكلات الشباب من وجهة نظر المبحوثين ، ارتفعت نسبة من يرى أنها تحاول تقديم هذه الحلول (٩ر٤٥٪) . فى حين رأى ٤ر٢٩٪ أنها تقوم بذلك إلى حد ما ، بينما يرى ٧ر٢٤٪ (٢١ مفردة) أنها تكتفى بعرض المشكلات دون الإهتمام بتقديم حلول لها.

كما اهتم البحث بتوجيه سؤال للمبحوثين حول أهم قضية يودون مناقشتها من خلال برامج الشباب فى التليفزيون المصرى . وقد تبين احتلال قضية البطالة المرتبة الأولى فى أجندة اهتمامات الشباب موضع البحث بنسبة ٧ر٦٧٪ (٥٧ مفردة) ، تليها مشكلة تكاليف الزواج بنسبة ٨ر٣١٪ ، ثم عدم التدين بنسبة ٦ر٢٧٪ ، ثم مشكلة إدمان المخدرات فى المرتبة الرابعة بنسبة ٧ر٢٤٪ ، ومشكلة صعوبة الحصول على مسكن بنسبة ٢ر٢١٪ ، تليها قضية الزواج العرفى بنسبة ٢٠٪ .

وتؤكد هذه النتائج أن القضايا الحياتية الملموسة – كالبطالة وتكاليف

الزواج والإسكان وما إلى ذلك – تمثل مقدمة اهتمامات الجمهور ، بصرف النظر عن مدى الاهتمام الإعلامى بها ، حيث تؤثر هذه القضايا على الحياة اليومية لأفراد المجتمع. ويتفق ذلك مع ما ذهبت إليه ماتز Mutz فى دراستها عن البطالة من أنه فى حالة إدراك أهمية بعض القضايا الاقتصادية ينبغى توخى الحذر من أن يعزى إدراك أهمية هذه القضايا إلى وسائل الإعلام . إذ إن هذه القضايا ذات تأثيرات واقعية ، حيث يمكن للناس استخدام خبراتهم الشخصية التى تتجاوز التأثيرات الإعلامية المحتملة فى إدراك بروز بعض القضايا دون غيرها، ومن ثم تعد الخبرات الشخصية مصادر معلومات رئيسية قد تقلل من أهمية تأثيرات الاتصال الجماهيرى أو الشخصى [٣٣].

مدى تمثيل برامج الشباب لقطاعات الشباب المختلفة

وبسؤال المبحوثين حول مدى تمثيل ضيوف برامج الشباب لقطاعات الشباب المصرى ذكر ٢٠٪ – من جملة مشاهدى هذه البرامج فى العينة – أنهم لا يمثلون الشباب المصرى (١٧ مفردة) ، فى حين رأى ٤٠٪ أنهم يمثلون هذا الشباب ، بينما ذكر ٣٨٫٨٪ أنهم يمثلون الشباب فى الواقع إلى حد ما .

كما أوضحت النتائج ارتفاع نسبة من يرى أن برامج الشباب تتوجه إلى شباب العواصم الكبرى والحضر بدرجة أكبر من اهتمامها بشباب الريف والمناطق الشعبية . حيث ذكر ٤١٫٢٪ أن هذه البرامج تهتم بشباب العواصم الكبرى ، فى حين انخفضت نسبة من يرى أن هذه البرامج تتوجه إلى شباب المجتمعات الريفية (٤٫٧٪) ، أو شباب المناطق الشعبية (٧٫١٪) .

أوجه الاستفادة من التعرض لبرامج الشباب

وحول أوجه الاستفادة التى تنجم من وراء التعرض لبرامج الشباب ، كانت زيادة المعلومات التى تهم الشباب فى مقدمة ذلك بنسبة ٧٦٫٥٪، يليها التعرف على تجارب الشباب الناجح بنسبة ٢٣٫٥٪، ثم التعرف على الأنشطة والخدمات التى تقدمها الدولة للشباب بنسبة ٢٠٪ من جملة مشاهدى برامج الشباب فى العينة .

مقترحات الشباب لتطوير هذه البرامج

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من جملة مشاهدى برامج الشباب فى العينة ترى أن هذه البرامج تحتاج للتطوير لجذب الشباب (٨٠ مفردة من جملة ٨٥ مفردة) بنسبة ١ر٩٤٪ ، فى حين يرى ٩ر٥٪ فقط منهم أنها لا تحتاج لذلك .

وقد كانت أهم المقترحات التى أدلى بها المبحوثون لتطوير برامج الشباب فى التليفزيون : أن تعبر هذه البرامج عن المشكلات الحقيقية للشباب فى الطبقات المتوسطة والدنيا وذلك بنسبة ٣ر٥٧٪ (٤٣ مفردة) ، وأن يتم تنويع القضايا المقدمة من خلال هذه البرامج بنسبة ٧ر٣٨٪ (٢٩ مفردة) ، وأن تنزل كاميرات البرامج للتصوير فى الشارع المصرى بنسبة -ر٣٢٪ (٢٤ مفردة) ، وزيادة المساحة الزمنية للبرامج بنسبة ٧ر٢٦٪ (٢٠ مفردة)، والنزول بالكاميرات إلى المناطق الشعبية والريفية ٢٤٪ (١٨ مفردة) .

الخلاصـــة

تمثلت أبرز النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة الاستطلاعية فى ارتفاع حجم التعرض للتليفزيون بين مفردات العينة من الشباب ، وغلبة الدوافع الطقوسية مثل: التسلية والترفيه ، وقضاء وقت الفراغ ، والاسترخاء ، مقارنة بالدوافع النفعية : مثل زيادة المعلومات ، والإحاطة بما يدور من قضايا وأحداث فى المجتمع ، كدوافع للتعرض للتليفزيون بين مفردات العينة .

كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة كثيفى التعرض للتليفزيون بين مفردات العينة ، حيث يتعرض حوالى نصف العينة للتليفزيون لمدة تزيد على أكثر من ثلاث ساعات يوميا ، وكذلك ارتفاع نسبة التعرض الجماعى مع الأسرة داخل المنزل .

واتفقت نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة حول احتلال الدراما العربية والمنوعات والدراما الأجنبية مقدمة المواد المفضلة لدى الجمهور ، وتراجع مكانة البرامج الموجهة للشباب والتى تعالج قضاياه اليومية إلى مرتبة

متأخرة فى قائمة تفضيلات المشاهدة لديه .

كذلك تشير الدراسة إلى أن التعرض الكثيف للتليفزيون بين الشباب لايعنى - بالضرورة - التعرض لما يوجه إليهم من برامج ورسائل تسعى لمخاطبة هذه الفئة والتأثير فيها أكثر من غيرها ، إذ تبين أنه على الرغم من ارتفاع حجم التعرض للتليفزيون بصفة عامة انخفضت نسبة التعرض للبرامج الموجهة للشباب بين مفردات العينة .

وقد كان فى مقدمة أسباب عزوف الشباب عن مشاهدة برامج الشباب فى التليفزيون تكرار موضوعاتها، وعدم تعبيرها عن المشكلات الحقيقية للشباب .

وقد تمثلت أبرز جوانب القصور فى برامج الشباب - من وجهة نظر العينة - فى أنها لا تولى اهتماما متوازنا بكافة قطاعات الشباب ، هذا فضلا عن تركيز هذه البرامج معظم اهتمامها على شباب العواصم الكبرى ، إذ تضاءلت نسبة من يرون أن هذه البرامج تتوجه إلى شباب المجتمعات الريفية ، أو شباب المناطق الشعبية .

وعلى الجانب الآخر كانت أبرز دوافع القلة الذين يتعرضون لبرامج الشباب مناقشة تلك البرامج لمشكلات جيل الشباب ، وتعبيرها عن آراء الشباب بحرية ، الأمر الذى يشير إلى أن اقتراب هذه البرامج من المشكلات الأساسية التى تواجه الشباب يمثل حجر الزاوية فى نجاحها فى الوصول إلى الجمهور المستهدف . ويؤكد ذلك أن القضايا الحياتية الملموسة المؤثرة - بشكل مباشر - على الحياة اليومية للشباب قد شكلت مقدمة أجندة أولويات اهتمام الشباب عينة البحث وعلى رأسها قضية البطالة ، ثم تكاليف الزواج ، والزواج العرفى ، والإدمان ، والإسكان .

ويتفق ذلك مع ماتوصلت إليه هيئة البحث فى دراستها التحليلية [٣٤] لبرامج الشباب فى التليفزيون المصرى فى الفترة يناير- مارس ٢٠٠١ حول إغفال هذه البرامج الاهتمام بشباب الفلاحين والعمال ، والشباب فى المناطق

الريفية والعشوائية ، واهتمامها بشكل مكثف بالشباب الجامعى والطلاب وشباب العاصمة . كما أظهرت تلك الدراسة التحليلية ضعف اهتمام برامج الشباب بالقضايا الاقتصادية : كالبطالة ، وعدم وجود فرص عمل ، وانخفاض مستوى الدخل ، والإسكان ، وما إلى ذلك ، وتركيز هذه البرامج على موضوع المشروعات الصغيرة للشباب دون ماعداه .

وعلى الجانب الآخر تمثلت أبرز الإيجابيات فى هذه البرامج – من وجهة نظر العينة – فى تعبيرها عن مشكلات الشباب ، ومحاولتها تقديم حلول لهذه المشكلات ، وإسهامها فى زيادة المعلومات التى تهم الشباب وتتيح لهم فرصة التعرف على تجارب الشباب الناجح .

وقد تضمنت المقترحات التى أدلى بها المبحوثون لتطوير برامج الشباب جوانب عديدة كان أبرزها : أهمية التعبير عن المشكلات الحقيقية للشباب فى الطبقات المتوسطة والدنيا ، وتنويع القضايا المقدمة من خلال هذه البرامج ، والنزول بكاميرات البرامج للشارع المصرى وللمناطق الشعبية والريفية .

وتلقى هذه النتائج مزيدا من الضوء على أن معالجة برامج الشباب للمشكلات الواقعية التى يعانى منها الشباب فى مختلف طبقات المجتمع ، وتناول هذه المشكلات تناولا موضوعيا ، تتصدر العوامل وراء الإقبال على هذه البرامج ، أو العزوف عنها ، لاسيما المشكلات والقضايا الحياتية الملموسة التى تؤثر تأثيرا حيويا على الشباب كالبطالة ، وعدم وجود فرص عمل ، وارتفاع تكاليف الزواج ، وصعوبة الحصول على مسكن مناسب ، تلك القضايا التى كانت دوما نصب عينيه وفى مقدمة أولوياته وفقا لنتائج هذه الدراسة ، أو ماسبقها من بحوث ودراسات . ومما لاشك فيه أن تناول التليفزيون لهذه القضايا والمشكلات ، وتقديم صورة واقعية للشباب فى المناطق الشعبية والريفية – تناولا يتسم بالجاذبية والتجديد فى الشكل ، وبالحرية والموضوعية فى المضمون من شأنه أن يجذب مزيدا من الشباب لهذه البرامج ، ويزيد من فعالية الرسالة الإعلامية .

المراجـــع

١- Morgan, Michael et al., Adolescents, VCR and The Family Enviornment, Communication Research, Vo. 17, No. 1 , 1990. pp. 84 - 85.

٢ – مسعود ، أماني ، الدور التنموى للشباب فى العالم الثالث بالتطبيق على مصر : قضايا نظرية ، دراسة مقدمة إلى اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة ، دراسة غير منشورة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١١ .

٣ – مجلس الشورى ، التقرير النهائى للجنة التعليم والبحث العلمى للشباب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٣ .

٤ – ليلة ، على ، الشباب العربى : تأملات فى ظواهر الإحياء الدينى والعنف ، ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥ .

٥ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، إجمالى الجمهورية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

٦ – إحصاءات اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، مجلة الفن الإذاعى ، العدد ١٦٢ ، يناير ٢٠٠١ .

٧ – إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، الخطة الإعلامية العامة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإدارة العامة للسياسات والخطط ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٥ – ١٨٧ .

٨ – اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الشباب المقدمة من الإذاعة والتليفزيون ، بحث غير منشور ، القاهرة ، اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١٢٩ .

٩ – عبد النبى ، محمد إبراهيم ، الشباب وفرص الحراك الاجتماعى : دراسة عبر جيلين ، فى : محمود الكردى (محرر) ، الشباب ومستقبل مصر ، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ .

١٠ – من أمثلة هذه الدراسات ، انظر :

فهمى ، أمانى ، برامج الشباب فى التليفزيون : دراسة تحليلية وميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٨٧ .

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الشباب ، مرجع سابق .

عبد المغيث ، أشرف ، العلاقة المتبادلة بين التعرض المشترك لوسائل الإعلام والعلاقات الاجتماعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم العلاقات العامة ، ١٩٩٨ .

١١ – من هذه الدراسات ، انظر :

اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الشباب ، مرجع سابق .

عبد اللطيف ، ياسر ، التعرض للدراما التى يقدمها التليفزيون ومستوى التطلعات لدى الشباب المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٨ .

١٢ – ندا ، أيمن منصور ، العلاقة بين التعرض للمواد التليفزيونية الأجنبية والاغتراب الثقافى لدى الشباب الجامعى المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٧ .

صالح ، سهير ، تأثير الأفلام المقدمة فى التليفزيون على اتجاه الشباب المصرى نحو العنف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٧ .

عبد اللطيف ، ياسر ، مرجع سابق .

١٣ – إسماعيل ، حنان محمد ، دور المادة الخبرية التليفزيونية فى تدعيم مفهوم المشاركة السياسية لدى شباب القاهرة الكبرى : دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الإذاعة ، ١٩٩٦ .

يسرى ، جيهان ، دور التليفزيون المصرى في ترتيب أولويات الشباب الجامعى تجاه القضايا العربية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى السادس ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٠ .

١٤ – قنديل ، راجية ، الشباب المصرى ووسائل الإعلام والثقافة ، القاهرة ، الشركة المتحدة للطبع والنشروالتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ٨٥ .

فهمى ، أمانى ، مرجع سابق .

١٥ – إمام ، سلوى ، دور برامج الشباب فى التليفزيون فى تحديد أولويات قضايا الشباب ، دراسة مسحية ، مجلة البحوث الإعلامية ، جامعة الأزهر ، العدد الثامن ، يناير ١٩٩٨ ، ص ٧٠ .

١٦ – فهمى ، أمانى ، مرجع سابق .

١٧ – فتح الله ، وليد ، برامج الشباب فى التليفزيون المصرى ودورها فى معالجة مشكلات الشباب، دراسة ميدانية فى الحضر والريف ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، العدد الثانى والعشرين ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٥٨٥ .

١٨ – إمام ، سلوى ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

١٩ – فتح الله ، وليد ، (١٩٩٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧ .

٢٠ – كمال ، آمال ، دورالصحافة فى وضع أولويات اهتمام الشباب نحو القضايا القومية : دراسة تحليلية وميدانية ، رسالة ماجستير، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، قسم الصحافة ، ١٩٩٧ .

٢١ – حسين ، سمير ، تطبيقات فى مناهج البحث العلمى ، بحوث الإعلام ، ط ٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩١ ، ص ص ١٤٦ – ١٤٨ .

٢٢ – تم التطبيق فى القاهرة الكبرى فى أحياء : مصر الجديدة ، والمعادى ، ومدينة نصر ، وحدائق القبة ، ومنيل الروضة ، والعباسية ، والشرابية ، والسيدة زينب ، وشبرا ، وعين شمس ، والمطرية ، والزيتون .

٢٣ – تم التطبيق فى محافظة المنوفية فى مدينة شبين الكوم ، ومركز منوف ، وقريتى منشية سلطان ، وكفر المصيلحة ، وفى محافظة الغربية ، تم التطبيق فى مركز طنطا ومركز زفتى وزفتى وقريتى دهتورة وميت حبيش .

٢٤ - انظر :
فهمى ، أمانى ، مرجع سابق .
قنديل ، راجية ، مرجع سابق .
اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الشباب ، مرجع سابق .

٢٥ - من أمثلة الدراسات التى توصلت إلى ذلك :
عبد المغيث ، أشرف ، مرجع سابق .
عمارة ، نائلة ، تعرض المراهقين وكبار السن للتليفزيون المصرى وعلاقته بتقدير الذات وتشكيل الصور المتبادلة بينهما : دراسة مسحية مقارنة ، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ص ١٠٧ - ١٥٥ .

٢٦ - اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، بارومتر المشاهدة خلال أسبوع ، الأمانة العامة ، الإدارة العامة لبحوث المشاهدين ، يونيو ٢٠٠١ .

٢٧ - إمام ، سلوى ، أنماط مشاهدة الجمهور المصرى للقنوات الفضائية ، فى : الإعلام وحقوق الإنسان ، المؤتمر العلمى السنوى السابع ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٤٩٧ .

٢٨ - المرجع السابق نفسه ، ص ٥١٠ .

٢٩ - عبادة ، مديحة أحمد ، تحليل سسيولوجى لمشكلة البطالة من واقع الاقتصاد المصرى : مصر دراسة حالة ، فى : أحمد زايد ، سامية الخشاب ، (محرر) ندوة سياسات التكيف الهيكلى فى مصر : الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥ - ١٦ مايو ١٩٩٥ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، قسم الاجتماع ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٥ .

٣٠ - The Institute of National Planning, Egypt's Human Development Report, 1997/98, Cairo, p. 141.

٣١ - Watt, James H., Mazza, Mary and Snyder, Leslie, Agenda-Setting Effects of Television News Coverage and The Effects Decay Curve, Communication Research, Vol. 20, No. 3, June 1993, pp. 408 - 435.

٣٢ - السيد ، ليلى حسين ، دور وسائل الاتصال فى إمداد طلاب الجامعات المصرية بالمعلومات عن الأحداث الجارية فى إطار نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام فى : الإعلام وقضايا الشباب ، المؤتمر العلمى الرابع لكلية الإعلام ، ٢٥ - ٢٧ مايو ١٩٩٨ ، القاهرة ، ص ١٩٧ .

٣٣ - Weaver, David H., Zhu, Jian-Hua and Willnat, Lars, The Bridging Function of Interpersonal Communication in Agenda-Setting, Journalism Quarterly, vol . 69, No. 4, winter 1992, pp. 858 - 867.

٣٤ - كمال ، آمال ، قضايا الشباب فى التليفزيون المصرى : دراسة تحليلية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٣ - ١٦ مايو ٢٠٠١ .

Abstract

YOUTH AND THEIR PROGRAMS
IN THE EGYPTIAN TELEVISION
A Pilot Study
Amal Kamal

This paper represents the results of a pilot study carried out within the framework of a research programme titled "Youth and their programs in the Egyptian Television". It is an initial phase that precedes the final application of the research tool, and which will be carried out on a probability sample representing the Egyptian youth on a national basis.

The pilot study concludes that members of this sample lie within what is called heavy viewers of television. It also shows that the main motives that lie behind this are leisure and recreation. Drama came on top of favorite materials for the majority of this sample. However youth targeted programmes were not among their list of preferences. This is due to the poring contents of these programmes and the repetition of marginal issues discussed, and the lack of tackling of realistic problems of Egyptian Youth.

الخصوصية المنهجية للعلوم الاجتماعية

صلاح قنصوه *

يتناول هذا المقال مخاطر إنكار الخصوصية المنهجية للعلوم الاجتماعية ، وكذلك محاذير المبالغة فى إقرارها ، ووجوه خصوصية الظاهرة الاجتماعية ، وجوانب الخصوصية فى علاقة الباحث بموضوع بحثه ، واقتراحات لحل مشكلة الخصوصية فى علاقة الباحث بموضوعه ، واقتراح بحل مشكلة خصوصية موضوع البحث الاجتماعى .

مخاطر إنكار الخصوصية ومحاذير إقرارها

للمنهج العلمى إطار واحد لأنه وحده الذى يميز بين العلم – مهما يكن موضوعه – وبين غيره من الفاعليات الإنسانية ، فله هدف ، ووظائف ، وأبنية ، وأدوات .

فأما **الهدف** فهو فرض المعقولية على ماتشتت من معطيات ووقائع ، بحيث يضمها نسق واحد على النحو الذى يؤدى بتلك المعطيات والوقائع المناطة بالبحث إلى أن تحتل مواقعها فى هذا النسق دون أن تخلف بواق خارجه ، وهذا نفسه هو هدف التعميم ، أو كشف الاطراد، أى الانتظام فى الوقوع .

و **وظائفه** هى التى تحقق هدفه على مستويات متفاوتة ، وهى : الوصف والتفسير، والتنبؤ .

وتؤدى هذه الوظائف عملها خلال **أبنية** ، أو تركيبات ، أو تشكيلات علمية هى : الوقائع العلمية ، والمفهومات ، والفروض ، والقوانين ، والنظريات .

* أستاذ الفلسفة ومناهج البحث ، بالدراسات العليا ، أكاديمية الفنون .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ .

وتصاغ تلك الأبنية من مادة علمية أو معطيات يحصل عليها الباحث باستخدام **الأدوات** ، أو الأساليب أو التقنيات والتى هى أوعية أو وسائل لجمع المادة العلمية .

ولا يتعدد الإطار العام للمنهج العلمى ، بل تتعدد أنواع البحوث . وقد يعزى الخلط بين التعدد المزعوم للمناهج وتعدد البحوث إلى عدة أسباب أهمها :

١ – الاختلاف فى تقدير الأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف المنهج بحيث قد يحمل "المنهج" اسم وظيفة من الوظائف مثل : الوصفى ، والتشخيصى (التفسيرى)، والمقارن ... إلخ .

٢ – الاختلاف فى **نقطة البداية** والنهاية فى الخطوات والإجراءات مثل : الفرضى ، التحليلى ، التركيبى ... إلخ .

٣ – الاختلاف فى **نمط الاستدلال** المستخدم مثل : الاستنباطى ، والاستقرائى ، والجدلى ... إلخ ، لأن كل منها ليس منهجا مستقلا ، بل هو نمط استدلال منطقى يستخدمه المنهج العلمى وغيره من الممارسات النظرية ، ولا يستوعب ، من ثم ، المنهج بكامله .

٤ – الاختلاف فى استخدام **أدوات منهجية** معينة دون غيرها لجمع المادة العلمية . ومن هنا قد يسمى المنهج – أحيانا– باسم الأدوات المستخدمة مثل : التجريبى ، والتاريخى ، والفينومينولوچى ... إلخ .

ومهما يكن من أمر التسميات والفوارق ، فالمنهج العلمى لا يعمل آليا ، بل يقوم به باحث إزاء موضوع للبحث . ومن هنا تنشأ الخصوصية المنهجية للعلوم الاجتماعية ، وهى خصوصية مزدوجة : خصوصية موضوع البحث ، وخصوصية العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه . وإنكارها أو التهوين من شأنها يسلمنا إلى محاذير ينبغى أن يحتاط لها .

وأبرز هذه المحاذير التبسيط المتطرف ، والاختزال الناقص فى التناول العلمى ، الذى يبدو معها الإنسان كما لو كان حيوانا ، أو حشرة ، أو مجرد

جهاز آلي يفتقد الوعى أو الحرية [١] ، وهى النتائج التى تفضى إليها النزعة الفيزيائية Physicalism أو الاختزالية Reductionism . فالعلوم الاجتماعية بأسرها يمكن أن ترد فى خاتمة المطاف إلى الفيزياء . فيرد علم الاجتماع إلى علم النفس الذى يرد بدوره إلى علم وظائف الأعضاء العصبى ومنه إلى الفيزياء ، وهى نزعة تطلق على نفسها - أيضا - اسم العلم الموحد Unitary Science [٢] .

ويمضى ذلك إلى اتجاهين متضادين من الوجهة السياسية ، ولكنهما يصبان فى النهاية عند نوع من الهندسة البشرية تستخدم الأساليب العلمية فى تكييف الجماهير وقيادتها صوب أهداف يتبناها هذا النظام عبر صون الامتثال الكامل لها ، وقمع الخلاف الإبداعى الخلاق لحساب الاتفاق والوفاق ، وحث الجماهير على الرضا والإذعان . وهو ما نراه فى الأنظمة الشمولية اليسارية ، وفى بعض الأنظمة الرأسمالية على السواء .

ويطلق خصوم هذه النزعة الاختزالية المنكرة لخصوصية الفعل الإنسانى تسمية ساخرة هى "العلموية" Scientism .

أما الإسراف في ادعاء الخصوصية ، فإنه يدفع العلوم الاجتماعية إلى وضع تحدق به المخاطر فيعوقها عن النمو والتقدم ، ويفك أواصرها .

ونجد مصداق ذلك فى اتجاهين متباينين : واحد فى الغرب ، ويمثله أصحاب اليسار الجديد ، أو علماء الاجتماع الراديكاليون ، وآخر يمثله لدينا فى الوطن العربى أصحاب دعوى أسلمة العلوم الاجتماعية .

فأما أصحاب اليسار الجديد فيتفقون على أن علم الاجتماع الأكاديمى أو الرسمى قد أصابه الهزال ، وفقر الدم ، وأصبح فى حاجة إلى "نقل دم" من خارجه ، أى من خارج المجال العلمى الذى يدَّعى الموضوعية . فعلم الاجتماع - فى نظرهم - عمل سياسى لابد أن ينطوى بالضرورة على وجهات نظر وتوجيهات للعمل تجعل من الموضوعية أمرا مستحيلا . كما أنه متعلق بالنقد والتشهير أكثر

مما يقتصر على الوصف والتفسير .

فالبحوث الإمبريقية المتناثرة ، والأنساق النظرية الكبرى تجهد نفسها فى دفع الباحثين عن الانخراط فى قرارات السياسة ، والاختيار بين البدائل المتاحة ، لكى تخفى تحت قناع العلم أيديولوچية محافظة يشجعها أصحاب السلطة فى المجتمع . وعندما يرفض هؤلاء الرايكاليون الواقع الاجتماعى والسياسى الراهن، ويحاولون الثورة عليه لايجدون فى النظرية الثورية التقليدية – وهى الماركسية الأصولية أو الأرثوذكسية – ما يتيح لهم فهم التطورات الحديثة التى لحقت بما يسمى "بالمجتمع الصناعى المتقدم" الذى تنتمى إليه الرأسمالية الحديثة فى الغرب، ومجتمع اشتراكية الدولة أو رأسماليتها فى شرق أوربا الذى كان قائما ، وهو مجتمع يختلف عما درسه ماركس من قبل .

ولعل أهم ماحفز حركة اليسار الجديد إلى نشاطها النقدى هو إدراك أصحابها للتعارض الصارخ بين حركة الأحداث فى المجتمع والعالم وبين عزلة علماء الاجتماع عنها. فقد أدى انفجار هذه الأحداث إلى تحرير عدد من القوى الاجتماعية من وهم المثل العليا للديمقراطية فى المجتمع الغربى ، وبخاصة فى المجتمع الأمريكى الذى اشتعلت فيه حركات الرفض والتحرر بين الزنوج والطلاب. على حين انشغل علماء الاجتماع عن رؤية الخلل ، وعدم الاستقرار، وانصرفوا إلى الدراسات الإمبيريقية المعنية بالماحكات المنهجية دون الصراعات الاجتماعية والسياسية ، ملتزمين بالبحوث الممولة من الحكومة والمؤسسات الكبرى التى لا تطالبهم بالتساؤل عن النظام القائم .

فباحثو اليسار الجديد يجمعهم السخط على النظام القائم ، وعلى مبرريه من علماء الاجتماع معا فى آن واحد . لكنهم لايستخلصون من ذلك إمكان بلوغ الموضوعية فى علم الاجتماع إذا ما انحاز الباحث إلى القوى المصححة للأوضاع. "فالعلم الإنسانى يعتمد فى صياغته على الطلب الوظيفى الذى يشبعه" كما يقول "باومان" Baumann [٣] . فأهمية علم الاجتماع للمجتمع وطرق

إخضاعه للاستغلال والنفع ونتائجه وآثاره كل ذلك سيؤثر فى شكل المجال العلمي ، ويحدد مشاكله ، ووسائله ، ووقائعه ونتائجه [٤]. فعلى الباحث أن ينتقى "وجهة نظر" يقيم عليها تحليلاته المتحيزة بالضرورة بما ينطوى عليها من التزام أو توجه . والموقف الذى يزعم تحرره من ذلك هو موقف الملاحظ المتجاوز للمجتمع الواقف خارجه Trans- Social كما يسميه "جون سيلى"، وهو ذلك الشخص الذى يقف خارج التاريخ . وفى غياب ذلك الموقف المزعوم نحن محكومون بعدم الموضوعية [٥] .

وهكذا وضع الراديكاليون القضية بحيث نعترف بالعجز عن تحقيق الموضوعية للعلوم الاجتماعية ، وليس لنا أن نطالب باتفاق حول قضاياها، أو نهيب من أجل حسمها علميا بمثل أعلى للموضوعية يمكن أن يحتكم إليه الجميع .

أما فيما يتصل بدعوى أسلمة العلوم الاجتماعية ، فقد يتفق كثير من الدعاة على أن الدين لايقدم محتوى بعينه فيما يخص العلوم الطبيعية ، ولكنهم يختلفون بصدد العلوم الاجتماعية . فمنهم من يسمى علوم الطبيعة بعلوم التسخير أو علوم الوسائل ، بينما العلوم الاجتماعية هى علوم الغايات التى مستقرها الدين . وهم يتخذون مبرراتهم من مستوى العلوم الاجتماعية الراهن الذى لاتزال فيه الاجتهادات النظرية مشتبكة بأنساق فلسفية متضاربة وأيديولوچيات متنازعة وليس فى وسعنا – الآن – أن نحرر صيغها ونتائجها النظرية من عناصر أخرى غير علمية مثل الالتزامات القيمية ، والسياسية ، وغيرها. ومادام الأمر على هذا النحو من الخلاف والتنافس فلم لايكون لنا علومنا الإسلامية بديلا للعلوم الماركسية والرأسمالية وغيرها ؟ وهكذا يضع أصحاب دعوى العلوم الإسلامية اقتراحهم بحل مشكلة خصوصيتها.

وربما كان هذا السؤال مشروعا لو استبدلنا بكلمة علوم كلمة فلسفة علوم أو علم كلام جديد ، فنحن أحرار فى فلسفة العلوم ، أو علم الكلام الذى نختاره

أو نضعه ، مادمنا لانطرحه بوصفه قضايا علمية يمكن أن يتفق حولها المسلمون وغير المسلمين . وليس فى مقدورنا كمسلمين أن ندعو غيرنا ونثبت لهم بالأدلة والتجارب العلمية – كما يصنع العلم – صحة العقيدة ، لأنها مسألة تخص الإيمان والتصديق ، ولا يمكن أن ينقل أحد إيمانه إلى الآخر بالأسلوب العلمى إلا أن يشرح الله صدره للإيمان .

فإذا عجزت العلوم الاجتماعية اليوم عن الوفاء بشرط الموضوعية فهذه نقيصة لابد من السعى إلى إزالة العقبات التى تحول دون استكمالها. وليس لنا أن نجعل من هذه النقيصة مبررا لدخول حلبة المنافسة بين الآراء التى تعلن تحيزها منذ البداية . وإذا ما أقررنا بامتناع الموضوعية – كما يذهب أصحابنا – فإن الأمانة ، واستقامة القصد ، بل والذكاء البسيط ، كل ذلك يفرض علينا الاعتراف –قبل كل شىء – باستحالة العلوم الاجتماعية . وبالتالى فليس ثمة مايسمى بعلوم إسلامية وعلوم غير إسلامية فى مجال دراسة المجتمع والإنسان . وليس من النزاهة أن نزعم "علوما" ندعوها إسلامية ، ونحن نعلم علم اليقين أن أساسها ومبرر اقتراحها هو غياب الموضوعية ، بمعنى إمكان الاتفاق بين الباحثين جميعا مهما يكن دينهم أو فلسفتهم أو أيدلوچيتهم . وإذا أردت علما فيجب أن يكون موضوعيا، وإلا فاطلب شيئا آخر ، وضع عليه اسمه الحقيقى دون تزوير . وليس الدين فى حاجة إلى العلم لترسيخ الإيمان . فالعلم ليس معيار الدين ، بل إن أهدافه أشد تواضعا ، وأقل نفوذا وشمولا من أهداف الدين .

فإذا كان العلم إسلاميا ، فكيف أتداوله مع غير المسلمين ؟ أم أنه مقصور علينا ، ولكل علمه ، كما لكل دينه ؟ ثم ، وممن أقبل ذلك العلم الإسلامى المزعوم ؟ ما السلطة العلمية التى أحتكم إليها للاختيار من بين تلك العلوم التى ينتجها أصحابها باسم الدين ؟ أم أن لكل فرد الحق فى إنتاج علمه الإسلامى الخاص ويطرحه فى سوق حرة لتداول التعميمات الفردية التى لاتخضع لسلطة المنهج الموضوعى ؟ ومن ثم لكل منا أن يصدر أحكامه ونظرياته، فى نطاق السنة أو

الشيعة ، المعتزلة أو الأشاعرة أو غير ذلك وذلك ، وليس لغيره أن يطالبه بتأييدها علميا ، وإلا رشقه بسهام التكفير أو اتهمه بسوء التأويل !

نحن إذن بإزاء خيارين لا ثالث لهما، فإما نسعى إلى تأسيس علوم اجتماعية وموضوعية ، أو ننكر قيام العلوم الاجتماعية لاستحالة بلوغها للموضوعية.

وعلى أية حال ، فإن معظم المحاولات التى تسرف فى دعوى الخصوصية ، صنوف مختلفة من التبرير الذى يقوم على التعسف فى إقحام مايخرج عن التعميم النسقى المشار إليه فى هدف المنهج العلمى ، بحيث تنفرط وحدة النسق وتبرز منه زوائد متعددة . وقد يتخذ هذا التبرير هيئة الدور المنطقى متى كانت أدلته وشواهده التى يحاول أن يثبت بها صحة مقدماته لاتقوم إلا بافتراضه صحة مقدماته نفسها . وهذا مانجده فى العلوم التى تصرح بتحيزاتها منذ البداية مثل : العلوم الآرية فى حكم النازى ، والعلوم البروليتارية أثناء حكم ستالين ، والعلوم الإسلامية فى حقبتنا المعاصرة . ومنها العلوم التى تقوم على التفسيرات البعدية expost facto ، وتفسيرات التهدئة ، أو الإثارة التى تجد مبرراتها خارج العلم . ومنها أيضا النظريات التى تُطرح تلبية لأهداف أو احتياجات عاجلة boiling pot .

فالمشكلة الحقيقية الراهنة فى العلوم الاجتماعية هى اختلاط المنهج بالمنحى approach سواء كان ثقافيا أو أيديولوچيا ، وامتزاج العناصر العلمية بغير العلمية دون تفرقة أو تمييز ، بحيث وقع بعض الباحثين فى هذه العلوم تحت إغراء إطلاق تسميات متعددة على مناهجهم . ومن ثم لانجد سبيلا لإقامة اتفاق حول ما يصلون إليه من نتائج . فجعلوا اتفاقهم مشروطا بالاتفاق مع المنحى الذى هو مواقفهم الدينية أو الفلسفية أو السياسية . ومن هنا احتدمت الخصومة داخل العلوم الاجتماعية المعاصرة . ولا مفر للخروج من هذا المأزق إلا بالسعى إلى تحقيق الموضوعية التى لا تستجاب بالدعوات والعظات والخطابة ، بل بتوافر

شروط منهجية أخرى لاحتواء خصوصية العلوم الاجتماعية .

وسنعرض للجوانب المتعددة لهذه الخصوصية المزدوجة قبل أن نتقدم باقتراحاتنا لمواجهتها .

خصوصية الظاهرة الاجتماعية

ويدور الوجه الأول لتلك الخصوصية حول القضية الأساسية القائلة بتفردها، وما يتصل بهذا التفرد من تعقيد ، وعفوية ، وحرية إرادة ، وجدة ، وسرعة تغير ، وغيرها مما يفضى إلى تعذر استخلاص التعميمات من تقلب السلوك ، والتنبؤ به ، وإجراء التجارب عليه ، وقابليته للقياس .

ففى التجربة المنضبطة فى العلوم الطبيعية يمكن للمجرب أن يعالج بإرادته – فى حدود معينة – بعض السمات والخصائص فى الموقف التجريبى الذى يواجهه ، وهى التى تسمى متغيرات أو عوامل مفترضا أنها تؤلف الشروط المناطة لوقوع الظاهرة محل الدراسة . وبحيث يمكن بالتنويع المتكرر لبعضها ، مع تثبيت غيرها، أن يدرس آثار تلك التغيرات على الظواهر ، ويكشف علاقات الاعتماد القائمة بين الظاهرة والمتغيرات . ولا تنطوى التجربة المنضبطة فقط على تحولات موجهة فى المتغيرات التى يمكن أن تحدد وتميز عن سائر المتغيرات على نحو موثوق به ، بل تتضمن – أيضا – إعادة إنتاج للآثار التى تفضى إليها هذه التحولات على الظواهر محل البحث .

غير أن ذلك لايتيسر فى العلوم الاجتماعية ، فإدخال متغير معين إلى موقف اجتماعى قد يؤدى إلى تعديل لايقبل عكس مساره فى المتغيرات المناطة . فتكرار التغير لمعرفة ما إذا كانت آثار المشاهدة ثابتة سيقع دوما على متغيرات لم تعد فى أوضاعها الأصلية عند كل محاولة من محاولات التكرار . وما دمنا على غير يقين فى عزونا للثوابت أو التغيرات المشاهدة فى الآثار والنتائج إلى الحالات الأصلية للمتغيرات أو إلى الاختلافات فى الملابسات الأخرى للتجربة ، فمن

المستحيل علينا أن نقرر بالوسائل التجريبية ما إذا كان تعديل أو تحويل معين فى ظاهرة أجتماعية يمكن أن ننسبه - بثقة - إلى نمط معين من التغير فى عامل معين أو متغير بعينه .

وقد يتغلب الباحثون على هذه الصعوبة فى موضوعات الدراسة غير الاجتماعية باستخدامهم لعينات جديدة فى كل محاولة من التكرار ، على شريطة أن تكون العينات الجديدة متجانسة من جهة الجوانب المناطة مع العينة الأصلية ، بينما يتغير ذلك فى العلوم الاجتماعية ، لأن العينات - على فرض وجود قدر كاف منها - قد لا تكون متماثلة فى الخواص المطلوبة [٦] . فالاطراد فى هذا المجال أقل ظهورا منه فى الظواهر الطبيعية ، وذلك لأن درجة التركيب والتعقيد فى الظواهر الإنسانية أكبر منها فى الظواهر الطبيعية ، مما يصعب معه أن نعزل جانبا واحدا من جوانب الموقف التجريبى عزلا يمكننا من تتبع العامل أو المتغير وحده فى تكرار وقوعه .

وإذا نحن اقتصرنا على مشاهدة الظواهر فى حالة تركيبها وتعقيدها دون تحليلها إلى عناصرها وجدنا تلك الظواهر ذات طابع فريد لايحتمل لها أن تتكرر بالقدر الذى يتيح لنا أن نشاهد الاطراد فيها . فالباحث فى العلوم الاجتماعية ليس فى وسعه أن يعيد الظاهرة التى يدرسها كلما أراد أن يخضعها للمشاهدة، لأنها تجئ مرة واحدة ثم تمضى [٧] .

وخصوصية الظاهرة الاجتماعية لا تنشأ فحسب عن التعقيد الهائل للظواهر ، بل وأيضا فى المحل الأول ، لأن الأفعال الإنسانية واعية وتصدر عن روية ، وبالتالى فهى عرضة للتعديل والتبديل على أساس من الفهم ، والتبصر. فالأفكار والآراء قوة محركة قادرة على تغيير الأحداث . وتكتنف التنبؤات حدود لا منجاة منها، حيث تدفع معرفة الإنسان للمجرى المتنبأ به للحوادث إلى تبديله ، وبالتالى إلى تكذيبه للتنبؤ بنفسه ، والواقعة أو الحادثة أو العملية أو الموقف لايحدث أى منها إلا فى نطاق سياق أوسع بحيث لا يمكن فهم الحادث أو السياق

أو تفسير كل منهما فى ذاتهما. مما يسلم إلى صعوبة التغلب على التعارض بين ماهو فردى، أو فذ، وبين ماهو عام أو متكرر [8].

وكذلك هناك خصوصية تنفرد بها طبيعة موضوعات الدراسة فى العلوم الاجتماعية ، وهى أن القيم أو التقويم جزء جوهرى من الوقائع التى يدرسها الباحث ، ولكن ليس بالمعنى الذى يجعلها من الالتزامات الخاصة بالباحث ، بل بوصفها التزامات باطنة فى الظاهرة الاجتماعية نفسها. وعلى الرغم من انطواء الأفعال الإنسانية على عمليات فيزيائية وفسيولوجية لا تتباين قوانين عملها فى كل المجتمعات فإن الطريقة التى تشبع بها الجماعة الإنسانية حاجاتها البيولوجية الأساسية لا تتعين فحسب بالوراثة البيولوجية أو الطابع الفيزيائى للبيئة الجغرافية ، لأن تأثير هذه العوامل على الفعل الإنسانى تتوسطه تقاليد ثقافية خاصة تساهم الغايات والقيم فى صوغها .

خصوصية علاقة الباحث بالموضوع

تنشأ الخصوصية المتصلة بالباحث عن تأثره بالعوامل التى تحرف حكمه على الواقع ، وتعوق قدرته على استخلاص النتائج من البيانات والشواهد المتاحة لديه. فمن أيسر ضروب النقد الموجهة إلى قضايا ونظريات العلوم الاجتماعية القول بأن الباحث – على الرغم من اعتقاده المخلص فيما يقدمه – إنما هو قد لا يملك حكما سليما على الأمور ، وعرضة للقفز إلى النتائج التى لاتسوغها بينات كافية. أو القول – دون أن نشك فى قدرته على استخلاص النتيجة الصحيحة من الشواهد المتاحة له – إن لم يتيسر له بعض البينات المهمة – أو القول – دون أن نضع قدرته أو بيناته وشواهده محل التساؤل.– أن حكمه يمكن أن يقلل من شأنه ، وقيمته تحيزه ، وتعاطفه الخاص ، وتنشئته الاجتماعية ، وموقفه السياسى ، إلى غير ذلك من الحجج التى جرى التقليد على تسميتها بالحجة الشخصية أو الإنسانية argumentum ad hominem . ويمكن إيجاز ذلك فى

دوائر أو مستويات ثلاثة رئيسية هى : الذاتية ، والقيمة ، والأيدلوچية . ففى الذاتية يتقوم موقف الباحث من موضوع بحثه بوصفه فردا وشخصا بعينه ، بينما يتحدد موقفه فى القيمة بوصفه ملتزما بمعايير جماعته أو مجتمعه ، على حين يتعين موقفه في الأيديولوچية بوصفه متوحدا بمصلحة جماعته المرجعية . وهذه الدوائر الثلاث ليست فى الواقع دوائر متخارجة ، بل هى متداخلة تنفتح الواحدة على الأخرى ، وتنساب إليها. فالصلة بين الباحث كذات وبين موضوع بحثه فى العلوم الاجتماعية صلة لها وضعها الخاص الذى يختلف عن مكانتها فى العلوم الطبيعية حيث يمكن إبطالها تماما بينما فى العلوم الاجتماعية لايمكن إغفال أثرها.

أما فيما يتعلق بالقيمة ، فإنه لم يعد من اليسير الزعم بأنه بالملاحظة وحدها دون تصورات مسبقة يمكن أن تنتظم الوقائع العلمية من تلقاء نفسها فى نسق يفترض أنه قائم موجود سلفا ، وليس علينا سوى اكتشافه . فبدون أن نطرح أسئلة لن نتلقى إجابات ، بل إن الإجابات نفسها قد سبق – على نحو ما – تصورها فى صوغنا وطرحنا للأسئلة. فالأسئلة لابد أن تعبر عن اهتمامات الباحث التى لا يمكن أن يكون الباعث عليها علميا خالصا. فهى اختيارات ونتاجات لتقويم الباحث "وبدون تقويمات لن يكون للباحث اهتمامات ولا احساس بالإناطة أو بالدلالة المتعلقة بالمعطيات ، وبالتالى لايكون لدينا موضوع[١٠] كما يقول "ميردال" فالاهتمامات التى توجه الأسئلة تقويمات ماثلة فى مراحل العمل العلمى : عندما نقوم بملاحظة الوقائع ، ونعمد إلى التحليل النظرى ، وليس فقط فى المراحل التى عندها نستخلص استنتاجات سياسية أو عملية من الوقائع والتقويمات [١١] . وهذه القيم التى يلتزم بها الباحثون فى الظواهر الاجتماعية لا تصبغ فحسب محتويات كشوفهم ونتائجهم ، بل إنها لتتحكم كذلك فى تقريرها للشواهد والبيانات التى يؤسسون عليها النتائج المستخلصة ، وتمييز الوقائع وتحديدها، وتقرير أو وزن الشواهد والأدلة [١٢]. ومادام الباحث خاضعا لتأثير

اعتبارات الصواب والخطأ ، فإن أفكاره وتصوراته الخاصة عما يشكل نظاما اجتماعيا سليما، أو مقاييسه الخاصة عن العدالة الاجتماعية ، تتسلل إلى جميع تحليلاته العلمية . فمن العسير على الباحث – فى كل الأحوال – أن يفصل بين ماهو وقائعى ، وماهو تقويمى فى وزنه للوقائع . ومن غير الميسور فى العلوم الاجتماعية أن نميز فى العديد من المصطلحات المستخدمة فى هذه الأيام بين ماهو منتسب إلى تقرير الواقع ، وبين ماهو نابع عن أحكام القيمة .

أما الأيديولوچية ، فقد يختلف المفكرون فى دلالتها، إلا أنهم يتفقون –فى نهاية الأمر – على أنها – تعبير على نحو ما– عن ارتباط الفكر بالأصول الاجتماعية لأصحابه . وقد يكون هذا الارتباط انعكاسا مباشرا فى نظر البعض . وقد يكون لدى آخرين حجبا وتحريفا متعمدا أو دون قصد لهذه الصلة . وغاية هذا الانعكاس أو ذلك الحجب هى إما أن تكون سعيا إلى ترسيخ الحالة الراهنة للمجتمع ، أو طلبا لتغييرها أو قلبها، ومن ثم فإن التفاعل بين الباحث والحياة الاجتماعية لابد أن يخلق – فى معظم الأحوال – مواقف لاتدعونا فقط إلى تقدير صدق الأقوال والأحكام، بل وإلى النظر فى تأثرها الفعلى بما صدرت فى نطاقه من مواقف اجتماعية ، وفى تأثيرها النشط على تطورات تلك المواقف فى المستقبل .

وهكذا ينبغى أن نتوقع العثور فى العلوم الاجتماعية على العديد من الميول والاتجاهات بنفس القدر الذى نجد عليه الكثير من المصالح والمواقف فى الحياة الاجتماعية .

وعلى هذا النحو يمكن أن تؤدى هذه العلوم وظيفة "القابلة" فى معاونتها فى تعويق أو إجهاض التحولات الاجتماعية الوشيكة الحدوث ، كما يقول "كارل بوبر" . وعلى هذا فإن الأفكار تكاد أن تكون دالة Function بالمعنى الرياضى لمن يعتنقها ، ولوضعه فى وسطه الاجتماعى[١٤] كما يقول كارل مانهايم .

فمادامت النظم الاجتماعية ومترتباتها الثقافية دائبة التغير ، فإن الجهاز

الفكرى المتطلب لفهمها لابد أن يعتوره التغير هو أيضا. ومن ثم يندر ألا يعبر أى تحليل للظواهر الاجتماعية عن موقف اجتماعى خاص، أو يعكس المصالح والقيم السائدة لقطاع معين من المسرح الاجتماعى فى مرحلة معينة من تاريخه.

اقتراحات لمواجهة الخصوصية فى علاقة الباحث بموضوعه

ومهما يكن من أمر خصوصية الظاهرة الاجتماعية أو خصوصية تطبيق المنهج العلمى، فإن ما يثير الدهشة أن الذين يبدون حماسا مشبوبا فى إنكارهم لإمكان قيام علم موضوعى دقيق للإنسان والمجتمع هم أنفسهم - بأقوالهم القاطعة وأحكامهم الحاسمة - إنما يقدمون المثل البارز على مشروعية التعميم فى العلوم الاجتماعية، فهم يسوقون آراءهم فى تقريرات تحدد علاقة ضرورية بين متغيرات معينة، مثل القول بأن قيم الباحث أو فلسفته أو أيديولوچيته أو مصلحته تؤثر على نتائج بحثه. أو القول بأن مايصدق على العامل فى أمريكا لايصدق على العامل فى مصر، أو غيرها، إلى آخر هذه الآراء المأثورة التى تزعم استحالة التعميم العلمى. غير أن هذه الآراء هى تعميمات تضمر الافتراض بأن كل حالة على حدة يمكن أن تدرس، ومن ثم يمكن أن تقارن بغيرها. ومع ذلك فهى تخفى افتراضا أشد خطورة، وهو أن لكل فرد الحق فى أن يصدر أحكاما وليس لغيره أن يطالبه بتأييدها علميا، أو لكل منا أن ينتج علمه الاجتماعى الخاص الذى يلائمه ويفى بمطالبه بشرط أن ألا يسمى علما. ففى غمرة إنكار التعميم العلمى تطلق التعميمات دون مسئولية أو رقيب. ويؤكد هذا مانراه فى حياتنا اليومية، فكلنا سواء أقررنا بمشروعية العلوم الاجتماعية الموضوعية أو أنكرناها، نصدر أحكاما على كل مايواجهنا من مواقف اجتماعية. بل نتطرف فى أحكامنا إلى الحد الذى يجعلها مصبوبة فيما يسمى بالقوالب أو الأنماط الجامدة Stereotypes، فنقسم البشر إلى أصناف، تيسيرا للحكم عليهم، وتعجيلا باتخاذ قرارات بشأنهم، لأن ضغوط الحياة لا تسمح لنا بإهدار الوقت والجهد فى الدراسة المتأنية. وحسبنا ما يتاح لنا من تلقين مستتر نتلقاه

من وسائل التنشئة الاجتماعية والإعلام ، فضلا عما تمليه علينا مصالحنا المباشرة التى غالبا ما تتخفى فى ثوب أنيق نسيجه المبادئ والمثل العليا والقيم الروحية !

ولعل أبرز المخاوف إزاء العلوم الاجتماعية هى احتذاؤها للعلوم الطبيعية ، ومعالجة الخبرات الاجتماعية بمثل ما تعالج العلوم الطبيعة موضوعاتها.

غير أننا ينبغى أن نفرق بين مسألتين أو رأيين فى هذا الصدد : الأول : هو القول بإمكان تطبيق المنهج العلمى بمعناه الشامل الذى أسلفناه على الظواهر الاجتماعية . والثانى هو القول باختزال تلك الظواهر وردها إلى وقائع طبيعية فيزيائية أو بيولوچية ، بحيث لايختلف عنها إلا فى درجة التعقيد والتركيب .

فأما الرأى الأول ، فيفترض أن للعلم - رغم اختلاف الظواهر - منهجا واحدا ، ولا يعنى أن تكون تلك الظواهر من نوعية واحدة ، فالتوكيد هنا يقع على وحدة المنهج ، وليس على وحدة الظواهر ، لأن الواحدة لا تلزم عن الأخرى لزوما منطقيا على الإطلاق .

أما الرأى الثانى فيزعم أن المنهج واحد ، وكذلك الظواهر واحدة فى نهاية الأمر ، ويرجع هذا الزعم إلى الفلسفة التى يسلم بها أصحابه ، ولايرجع إلى طبيعة المنهج نفسه ، فتطبيق المنهج على البيولوچيا والفيزياء والفلك لايجعل من هذه الظواهر شيئا واحدا متجانسا. وإذا رأى البعض ذلك فلأن فلسفتهم الوضعية ، وليس علمهم ، هى التى أدت بهم إلى ذلك الافتراض الفلسفى الذى مايزال يثير الخصومة والنزاع فى الفلسفة .

وإذن فلا يعنى الحديث عن العلم والمنهج العلمى واتخاذ أمثلة - أحيانا- من العلوم الطبيعة ، لايعنى احتذاء لهذه العلوم ، بمعنى النزوع إلى رد الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر طبيعية ، إنما المقصد هو البحث عما هو مشترك فى الممارسة العلمية التى أثبتت نجاحا واضحا، أى البحث عما يجعل من أية دراسة بحثا علميا، وليس بحثا فلسفيا أو دينيا، أو غيره من طرق المعالجة والتداول .

ولابد من الاعتراف بأن المشروع العلمى فى البحوث الاجتماعية حالياً ليس نقيا خالصا، بل يمتزج ويتشابك مع أمور كثيرة غير علمية . ولذلك جاءت النظرية الاجتماعية – وهى التتويج النهائى للمشروع العلمى – خليطا يجمع بين الفلسفة والأيديولوچية وتصورات الحياة اليومية ، وهى تمثل نسقا مفتوحا، أو على الأصح منفرطا، حيث تتسلل من قمته الفلسفات والأيديولوچيات والتقويمات دون رقابة أو تمحيص ، وتتسرب من قاعدته التعميمات الإمبيريقية دون أن تؤسس رصيدا متفقا عليه من الفروض المحققة .

وقد أدى ذلك إلى الإخفاق فى إخضاع بعض النظريات للاختبار الإمبريقى ، أو إلى الاضطرابات فى التمييز بين التفسيرات النظرية ، والتعميمات الإمبيريقية .

والواقع أن تلك الممارسات – سواء تطرفت فى التنظير أو أفرطت فى التجريب – ترد إلى أن الأرض المشتركة التى يؤسس عليها المشروع العلمى فى البحث الاجتماعى لم تمهد بعد ، ولم تحدد تخومها .

ومن ثم يتوجب علينا أن نضع المشكلة بحيث تسير نحو الحل ، ولا نجعلها طريقا مسدودا لايفضى إلى تأسيس الاتفاق بين الباحثين .

والوضع السديد للمشكلة هو أن نميز بين – ماهو علمى عما هو غير علمى، ولكن بطريقة غير مباشرة ، ليس بالوعى أو التصريح بما هو غير علمى (فلسفة ، أو أيديولوچية، أو قيم) . بل بجعله عاجزا عن التدخل المباشر فى القضية العلمية .

ولن يكون ذلك إلا بصياغة قضايا العلوم الاجتماعية على النحو الذى لايجعل الحكم عليها قائما على مقاييس الحكم على الفلسفة ، أو الأيديولوچية ، أو القيم ، أو الدين . ويعنى هذا أن تطوع القضية العلمية لشروط الفرض العلمى الذى يقبل التحقق من صحته من حيث المبدأ ، وكل ما لايقبل هذا التطويع يظل خارج العلم حتى يجد طريقه فيما بعد لهذا التطويع .

فلتكن مصادر الفروض فلسفية ، أو أيديولوچية ، أو قيمية ، أو أى شئ آخر ، فهذا لايهم ، ولكن يجب أن نستمد من هذه المصادر المتنوعة مايمكن أن يصاغ فى فروض ، فهنا يمكن أن تنشأ لغة مشتركة يتعامل بها المختلفون ، ويمكن أن يتناقشوا فيما يخضعونه من فروض يغزلونها من افتراضاتهم الفسلفية ، أو منظوراتهم الأيديولوچية ، أو مدرجاتهم القيمية .

ولا يشبه التطويع لشروط الفرض العلمى وضع الأفكار والآراء على سرير "بروكروست" حيث تقطع أوصالهاحتى يلائمها، بل هو أشبه بممر أو ثقب لايسمح إلا بعبور ماهو علمى محتجزا أمامه ماينتمى إلى غير العلم طالما كان عاجزا عن صوغ نفسه فى فرض يقبل التحقق من صحته أو كذبه .

والمنهج العلمى مصحح لذاته عبر تطوير الفروض واختبارها، وهو يمثل انتقالا مستمرا من المبادئ إلى الوقائع ، ومن الوقائع إلى المبادئ ، لأنه طريق ذو اتجاهين . وليس لنا أن نتوقع من المنهج العلمى أن ينتج عقائد ثابتة مطلقة كالتى نجدها فى مجالات أخرى ، كما لاينبغى علينا – من جهة أخرى– ألا نتخذ من المهنج العلمى مبررا لسوق الأفكار والآراء التى نتداولها فى مستوى الفهم الشائع كما تتمثل فى مقالات الصحافة ، وخطب السياسة وأحاديث المنتديات ، بعد أن نرصعها بالمصطلحات والمفاهيم المعقدة والإحصاءات العديدة .

والمشكلة القائمة هى أن العلوم الاجتماعية تملك اليوم الكثير من المناهج ، والقليل من النتائج ، ومن ثم فلابد من تحقيق شرط الموضوعية العلمية التى تعنى – فى نهاية الأمر – إمكان الاتفاق فى وجهات النظر إزاء موضوع البحث عن طريق الاتفاق فيما يؤديه الباحثون المختلفون من إجراءات . فهى الاتفاق على الطريقة التى تناقش بها الخلافات النظرية كى تحسمها كلما كان ذلك متيسرا. ومقياس هذا الشرط فى العلوم الاجتماعية هو إمكان رد تلك المناهج المختلفة المتعددة ، وقابليتها للترجمة والتحويل إلى خطوات وإجراءات يمكن أن يؤديها أى باحث مهما أنكر النظرية التى تقترح تلك المناهج . وهو مايمكن تسميته

"بالتساوق المنهجى"، أو قابلية التحويل من منهج إلى آخر ، وإلا ظلت نظريات العلوم الاجتماعية مثل عقائد الأديان ومذاهب الفلسفة والأيديولوچيات التى لاسبيل إلى التحقق من صحتها علميا ، ومن ثم الإجماع على التسليم بها .

فإذا مانجحنا فى تحقيق التساوق المنهجى عبر تطويع النظريات بصياغة الفروض القابلة للتحقق ، فإننا نكون قد نجحنا فى مواجهة مشكلة خصوصية العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه فى العلوم الاجتماعية .

احتواء خصوصية موضوع البحث

وتبقى مشكلة خصوصية موضوع البحث وتفرده . فإذا ما تأملنا العلوم الفيزيائية فإننا نجد أن الباحث يبدأ أول الأمر من حوادث فيزيائية فى نطاق مواقف مختلطة متشابكة ، ولكنه مايلبث أن يميز فى هذه المواقف مايتصدى له بالدراسة من وقائع أو وحدات أو متغيرات يعزلها عن سياقها الكيفى التى تختلط فيه بغيرها، حيث يقع مرة واحدة ثم يختفى . وعند عزلها عن موقفها أو سياقها الذى تحدث فيه، يكشف عن طابعهاالنموذجى المتكرر لكى يبلغ تعميما علميا مشروعا.

فما يوجد فى الواقع الفيزيائى هو – فى أغلب الأحيان – مركبات معقدة فى حركة دائبة تختلط بغيرها فى كوكبات متعددة العلاقات . غير أن العلوم الفيزيائية حاولت ومازال تحاول الوصول إلى العناصر النقية ، أو الذرات ، أو الجسيمات ، أو الموجات ، أو غيرها ، أو فى كلمة واحدة ، الوحدات التحليلية. وقد لاتخضع تلك الوحدات للمشاهدة الحسية على الإطلاق . وقد تند أحيانا عن مطالب المنطق المعتاد . وهى ليست كيانات دائما ، بل قد تكون مجرد علاقات ، ومهما يكن من أمرها فإن التجانس والاطراد المنسوب لوقائع الطبيعة إنما هو تجانس وحدات التحليل واطرادها، وليست المواقف الكلية التى تحدث مرة واحدة ولا تتكرر .

أما فى العلوم الاجتماعية ، فإننا مازلنا عند المواقف الكلية ، ولم نستطع بعد تحليلها إلى وحداتها التى يمكن أن تتكرر وتطرد ويمكن أن نتنبأ بها.

وربما عزا الباحث تنازلاته المنهجية إلى طبيعة الظاهرة الإنسانية ، ولكننا نرى الأمر بخلاف ذلك ، فالعجز عن كشف الاطراد لايكمن فى طبيعة الظاهرة الاجتماعية ، كما لايرجع إلى تخلف المناهج التى يستخدمها.

والسبب الحقيقى هو أن مايدرسه الباحث حتى اليوم ليس واقعة علمية اجتماعية ، مهما يتكلف فى تجريدها أو اجتزائها، بل هو موقف كلى مهما تكن درجة بساطته .

وما يحدث بالفعل فى مجرى الحياة المعتادة هو مجموعة من المواقف الكلية التى تتألف بدورها من عناصر متعددة . وحرص الباحث على مايقع بالفعل واعتقاده بأنه وحدة التحليل ، إنما يؤدى به إلى طريق مسدود، لأن المواقف تتعدد وتتشكل على أنحاء شتى لايمكن أن يحصرها أحد .

ولذلك فإن ماهو فذ فريد هو الموقف بشموله ، كما أنه الإنسان المعين بكليته. والتحدى الذى يجب أن يواجهه العلم هو الكشف عن الوحدات التحليلية التى تؤلف المواقف . ولا مفر من أن يبدأ الباحث بالموقف مثيرا لبحثه وحافزا لفروضه، ولكن على أن يجرد منه عناصره وبسائطه . وما يهم هو أن يجد الباحث أو يستخلص الوحدات الوقائعية التى يركب منها مايراه مناطا بالفرض الذى يسعى إلى التحقق منه .

والتعميم الذى يتخذ صورة الفروض التى تتحقق فى قوانين أو نظريات لايمكن أن يبلغه الباحث على مستوى المواقف التى تصادفنا فى حياتنا المباشرة كما يصنع الإمبريقيون بوجه عام . ولابد أن نتخطى المرحلة التى كانت عندها العلوم الطبيعية قبل "جاليليو"، فمازلنا فى العلوم الاجتماعية عند تلك المرحلة التى تجاوزتها العلوم الطبيعية ، حيث كانت السخونة والبرودة نوعين مختلفين من الصفات أو الأشياء بدلا من أن تكونا درجات على مقياس وحدة فيزيائية مفردة هى الحرارة التى تترجم إلى التغير فى طاقة الذرات أو الجزئيات التى تتكون منها مادة الجسم .

أما المواقف ، وهى مايحدث فى خبرتنا المباشرة ، فلا تخضع لمثل ذلك الاطراد ، وربما أعادتنا تلك النتيجة ثانية إلى مشكلة الخصوصية فى العلوم الاجتماعية ، إلا إذا قام الباحث بمهمة أخرى ، بعد أن يفرغ من كشف وحداته التحليلية الوقائعية . وهذه المهمة هى القيام بعمليات مضنية من التركيب بين هذه الوحدات التى تتخذ أشكالا عديدة من "التباديل والتوافيق" Permutation and Selection بالمعنى الرياضى المعروف، وهى التى تصوغ المواقف الفعلية ، والممكنة والمتوقعة ، لأن هناك دائما مسارات عديدة بقدر تعدد المواقف .

ويمقتضى هذا التركيب يمكن أن تحل مشكلات التنبؤ فى العلوم الاجتماعية التى سوف تشبه التنبؤ في علم الأحوال الجوية Meteorology ، فهذا العلم الأخير يجمع وحدات وقائعية تحليلية متعددة مثل : الضغط ، ودرجة الحرارة ، واتجاه الريح ، والرطوبة ، وغيرها، ويجمعها فى "مواقف" هى التى يتفاوت نجاحه بالتنبؤ بها بقدر تفاوت دقته فى تحديد وحداته الأولية ، وربطها فى علاقات ، والتأليف بينها .

وعلى هذا الوجه تحل مشكلات التفرد والتقلب والتعقيد والمراوغة . فهذه كلها راجعة إلى الطريقة التى تتألف بها وحداتها التحليلية . كذلك مشكلة الجدة novelty يمكن توقعها متى استطعنا أن نركب ونؤلف من الوحدات المناطة مانراه ممكنا .

ويمكن أن نحل مشكلة التعارض بين الحتمية والإرادة الإنسانية . فالحتمية الاجتماعية تختلف عن الحتمية الطبيعية فى أن الإنسان – بكل وحداته التحليلية- جزء من هذه الحتمية ، على أن تتضمن تلك الوحدات إرادته ووعيه . ويمكن دراسة الإرادة الفردية من خلال التعيين الذاتى ، أو الحتمية الداخلية ، على أن يتصل ذلك بسائر من يشاركون فى الموقف المحدد بالزمان والمكان .

ومن ثم يصبح من المشروع فى العلوم الاجتماعية دخول عناصر القيمة أو الغاية التى يشترك فى تكوينها الوعى ، والتقدير ، وإرادة التغيير ، على أن تفكك

عناصرها ووحداتها التحليلية ، بحيث تكون من بين المسائل التى تخضع للدراسة العلمية على الوجه الذى أسلفنا بيانه .

وقد يتيسر لعلم اللغة الحديث أن يصنع ذلك فى بلوغه وحدات التحليل الأساسية من المورفيم والفونيم ، ولذلك نجح فى إحراز تقدم بارز بين سائر العلوم الاجتماعية .

ومعنى هذا أن نفصل بين مستويين : الأول للتفسير، والثانى للتنبؤ . فالتفسير يعتمد على كشف الوحدات التحليلية الوقائعية ، بينما يعتمد التنبؤ على عمليات أخرى للجمع ، والفصل ، والتركيب ، والتأليف . وهنا يمكن أن توفق العلوم الاجتماعية فى التنبؤ مادامت لاتخلط بين المواقف ، والوحدات التحليلية .

ومن ثم تتحدد وظيفة الفلسفة والأيديولوچية فى البحث الاجتماعى دون أن تكونا عنصرين من عناصر المشروع العلمى للبحث كما هو فى الوقت الراهن . فتقدم الفلسفة الإطارات المرجعية . وبذلك تدخل شريكا خفيا فى صوغ مشكلات البحث ، ليس بمعنى الصياغة الإجرائية ، بل بمعنى التوجيهات النقدية التى تجلو آفاق المشكلة ، وتعين حدودها وإمكانيات بحثها .

أما الأيديولوچية والتقويم ، فسيظلان الباعث الرئيسى الفعال فى اختيار مشكلات البحث ، وانتقاء وقائعه ، ومواقفه ، وإيثارمفاهيمه . ولابد أن تحفز آمال الباحث ومثله العليا ومصالحه على تكوين افتراضاته الواسعة ، التى يغزل منها فروضه الجزئية التى لايلبث أن يحتكم فى صحتها إلى التحقق العلمى .

المراجع

١ - Helmut Schoech, (editor), Scientism and Values. N. J. Van Noscrand Co., 1960.– P.X.

٢ - Herbert Feigl, "Unity" of science and Unitary Science" in Readings in the Philosophy of Science edited by Feigl, and Broadbeck, N. Y. Appleton, INC., 1953, p.383.

٣ - Williams. "Methodology and Sociology" in Recent Sociology edited by H. Dreitzel, London, Macmillan Co., 1969, p. 8.

٤ - Loc. cit.

٥ - P. Bandyopadhyay, "One Sociology" or Many" in Sociological Review, No. 1, Vol. 19, 1971, p. 7.

٦ - E. Nagel, The Structure of Science, N.Y., Harcourt, 1961. p. 451.

٧ - زكى نجيب محمود ، المنطق الوضعى ، جزء ثالث ، طبعة رابعة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠٨ .

٨ - Werkmeistr, "Theory Construction and the Problem of objectivity" in Gross L. (ed) Symposium on Sociology, N. Y. Row, 1959. pp.4 90 -2

٩ - Q. Gibson, The Logic of Social Enquiry, London, Routlege & Kegan Paul, 1960, p. 73.

١٠ - G.Myrdal,Value in Social Theory, London, Routlege & Kegan Paul, 1962, p. 12.

١١ - G. Myrdal, Objectivity in Social Research, London, Gerold Duckworch, 1970, p.9.

١٢ - F. Nagel, op. cit., p. 485.

١٣ - K Poper, The Poverty of Historicism, London, Routlege and Kegan Paul, 1966, p. 161.

١٤ - K. Mannbiem, Ideology and Utopia, London, Routlege and Kegan Paul, 1940, p. 50.

Abstract

METHODOLOGICAL PECULIARITY
OF SOCIAL SCIENCES
Salah Kansu

This article deals with the restrictions of the ideas of Social Sciences methodological peculiarity, the reservations about overrating, the aspects of peculiarity of social phenomenon and the aspects of peculiarity of the relationship between reseacher subject and social object.

It also offers proposals for solutions to the above mentioned aspects.

الصحافة وقياس الرأى العام

(الديمقراطية - الأخلاقيات)

ناهد صالح *

نتناول فى هذه الورقة العلمية العلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام ، انطلاقا من رؤية نظرية تدرك الدور الذى تلعبه هذه العلاقة فى العملية الديمقراطية وتأثيرها على النظام الديمقراطى . وفى الوقت الذى تبرز فيه هذه الرؤية إيجابيات هذه العلاقة ، فهى تحذر بشدة من سلبياتها ، التى قد تصل إلى حد استغلال الرأى العام ، أو التحكم فيه ، أو التلاعب به manipulation . ومن هنا تأتى المواثيق الأخلاقية ethical codes التى تنظم العلاقة بين الصحافة وقياسات الرأى العام ، لتكون بمثابة صمام الأمان الذى يحمى هذه العلاقة من إساءة الاستغلال ، ويدفع بها إلى تحقيق وظيفتها الأولى فى تأكيد الديمقراطية ودعم آلياتها . فالديمقراطية هى الهدف النهائى لعلاقة الصحافة بقياسات الرأى العام ، والالتزام بالأخلاقيات المنظمة والحاكمة لهذه العلاقة هى وسيلة تحقيقها أو الحفاظ عليها .

مقدمة

يوضح لنا التأريخ لقياس الرأى العام الدور الحيوى الذى قامت ، وتقوم به الصحافة بالنسبة لنشر المعرفة بقياسات واستطلاعات الرأى والرأى العام ، وخلق الاهتمام بها ، وتنمية الوعى بأهميتها ، ومن ثم تهيئة المناخ السياسى للاعتراف بها كإحدى آليات العملية الديمقراطية ، وكمؤشر دال على مدى ديمقراطية الدولة . وقد حققت الصحافة هذا من خلال دورها الريادى فى مجال

* مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

استطلاع الرأى ، وتمسكها وحرصها على ممارسة هذا الدور ودعمه ، من خلال المزاوجة بين العمل الصحفى والعمل العلمى ، سواء قصرت دورها على دور "المنتج" لاستطلاعات الرأى ، أو دور الممول "لإنتاجها" ، أو دور "المستهلك" لها .

إذا رجعنا إلى الأدبيات التى تناولت العلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام ، نجد تسليما من جانب المتخصصين فى مجال قياس الرأى العام بالدور الريادى للصحافة - الصحافة الأمريكية على وجه التحديد - فى مجال استطلاعات الرأى العام . فالصحافة هى أول من مارس هذا النشاط العلمى ، والصحافة هى أول من فجر العديد من القضايا المنهجية والأخلاقية فى هذا المجال ، والصحافة أخيرا هى أول من نشر المعرفة العلمية باستطلاعات الرأى ، وأثار اهتمام كل من القادة والجماهير بها ، بحيث أصبحت استطلاعات الرأى تشكل اليوم جزءا من الحياة السياسية ، وتشغل جانبا من اهتمامات المواطن العادى فى الدول الديمقراطية . وهذا ما سنحاول أن نوضحه من خلال تتبعنا لمراحل ثلاث من مراحل علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام .

المرحلة الأولى - مرحلة البدايات . الصحافة كمنتج لاستطلاعات الرأى

كانت بداية علاقة الصحافة باستطلاعات الرأى العام فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وبالتحديد فى عام ١٨٢٤ . ففى الرابع والعشرين من شهر يوليو ١٨٢٤ نشرت صحيفة هارسبورج بنسيلفانيان Harusburg Pennsylvanian أول استطلاع للرأى ، وهو نمط من استطلاعات الرأى التى مهدت الطريق لما أصبح يعرف اليوم باستطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب pre-election polls ، والتى عرفت آنذاك باسم straw polls ، وهى الاستطلاعات التى تقيس الاتجاه السياسى نحو انتخاب المرشحين ، والتى اعتبرها جورج جالوب George Gallup - بحق - البداية المبكرة لمسوح لاستطلاعات الرأى الحديثة . وقد أعقب هذا الاستطلاع استطلاع آخر نشر فى شهرأغسطس من

نفس العام قامت به صحيفة راليغ ستار Raleigh Star [1] .

وقد جاءت مبادرة الصحافة بإجراء هذا النوع من استطلاعات الرأى ، تعبيرا من جانبها عن رغبة شعبية ، فى ظل مناخ سياسى تميز بتنامى الاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية ، وساعدت ظروف انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٢٤ على إتاحة إمكانات إجرائها [2].

وبدون دخول فى الأساليب المنهجية التى اتبعت فى إجراء هذا النوع من استطلاعات الرأى ، وأوجه النقد التى تعرضت لها ، فإن ما يعنينا هنا ثلاثة أمور :

الأمر الأول هو أن الصحافة هى أول من اهتم بمحاولة إجراء استطلاعات للرأى ، وأول من اهتم بمعرفة آراء الجمهور ، بعد أن ظل موضوع الرأى العام موضوعا يشغل اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين والاجتماعيين منذ عصر التنوير ، دون أن يجد هذا الاهتمام صداه من جانب علماء العلوم الاجتماعية فى شكل محاولات علمية لرصد أو لقياس الرأى العام ، أو لاستطلاع آراء الجمهور ، ومن هنا كانت الريادة للصحافة فى هذا المجال .

الأمر الثانى هو أن أهم إسهام أسهمت به استطلاعات عام ١٨٢٤- فى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ استطلاعات الرأى - هو إثارة الرؤية النقدية بين المهتمين باستطلاعات الرأى ، والحرص على النقد الحر الذى ينشر على صفحات الجرائد ، ومن ثم إعطاء الفرصة للكشف عن التحيزات ، والتحذير من الوقوع فيها مستقبلا [3] ، فضلا عن طرح العديد من القضايا التى تسهم مناقشتها فى تطوير وإثراء عملية استطلاع الرأى ، التى بدأت آنذاك تخطو أولى خطواتها .

الأمر الثالث هو أن استطلاعات الرأى هذه أثارت اهتمام العديد من محررى الصحف اليومية الأمريكية الأخرى ، الذين اكتشفوا - من خلالها - أن مايفكر فيه الناس ، مثله فى ذلك مثل ما يفعله الناس ، يصنع "أخبارا" جيدة [4] . ومن هنا كانت بداية دخول الصحافة فى مجال استطلاعات الرأى ، لا كناشر

لنتائجها ، أو كممول لإجرائها ، ولكن كمنتج لهذه الاستطلاعات .

إذا كان عام ١٨٢٤ يؤرخ به لبداية استطلاعات الرأى ، ولدور الصحافة فى هذا المجال ، فإن هذا النوع من استطلاعات الرأى ، أى استطلاعات الرأى السابقة على إجراء الانتخابات ، لم يأخذ طابع العمل الجاد إلا بدءا من عام ١٨٩٦ ، إذ كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية لذلك العام على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للمسار المستقبلى للولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم نشطت الصحافة الأمريكية فى إجراء استطلاعات للرأى ؛ لجذب المزيد من القراء ، وبهذا بدأت استطلاعات الرأى تأخذ وضعها فى الصحافة كمشروع استثمارى (٥) .

هنا نود أن نشير إلى أنه فى تلك الحقبة من تاريخ الصحافة الأمريكية - أواخر القرن التاسع عشر - ساد اتجاه بين أغلب الصحف الأمريكية يؤكد الحرص على استقلالها عن الأحزاب ، أو عن الاتجاهات الموالية لها ، والحرص - أيضا - على الإعلان عن هذا الاستقلال ، وذلك على عكس الوضع الذى كان سائدا بعامة قبل ذلك ، حيث انتشرت الصحافة الحزبية ، أو ذات الميول الحزبية .

ويرجع ظهور هذا الاتجاه فى الصحافة الأمريكية - فى جانب منه - إلى بدء ظهور "ثقافة صحفية" تعلى من موضوعية الخبر ، أما الجانب الآخر فيرجع إلى سبب مالى محض، مبنى على أساس أن القراء لا يقبلون عادة على الصحف الحزبية أو ذات الميول الحزبية ، وفى ظل هذا الإطار القائم على حرص الصحافة على استقلالها ، وعدم تبعيتهاالحزبية ، كان لابد وأن تزدهر استطلاعات الرأى الخاصة بتوقع نتائج الانتخاب فى الصحافة الأمريكية ، حيث إنها تقدم الخبر غير المنحاز (٦) .

وبالاقتراب من القرن العشرين تزايد أكثر فأكثر عدد الصحف التى بدأت تدخل مجال استطلاعات الرأى ، بحثا عن الخبر الموضوعى الذى يجذب إليها المزيد من القراء ، وبالتالي يحقق لها المزيد من الانتشار ، والمزيد من الربح ، وإن

ظل اهتمام الصحافة يكاد يكون منحصرا تماما فى استطلاعات الرأى الخاصة بالانتخابات ، سواء على المستوى القومى ، أو على المستوى المحلى . ولم يلبث أن انتقل هذا الاهتمام – منذ عام ١٩١٢ – من الصحافة اليومية إلى الصحافة الأسبوعية ، بسلسلة استطلاعات الرأى عن انتخابات الرئاسة الأمريكية التى بدأتها الصحيفة الأسبوعية فارم چورنال Farm Journal ، ولم تلبث أن تبعتها – فى عام ١٩١٦ – صحيفة المختار الأدبى ليترارى دايچست Literary Digest التى استمرت فى إجراء هذا النوع من استطلاعات الرأى حتى كان فشلها فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦ ، هذا الفشل الذى لم تقتصر تبعاته على النقد القاسى الذى تعرضت له هذه الصحيفة ، ونقد المنهجية التى تتبعها الصحف عامة فى إجراء هذا النوع من الاستطلاعات ، وإنما امتدت تبعات هذا الفشل فأدت إلى وهن العلاقة بين الصحافة واستطلاعات الرأى العام [٧] ، والانحسار النسبى لدورها كمنتج لهذه الاستطلاعات ، لتفسح الطريق أمام المؤسسات التى تخصصت فى قياسات الرأى العام أو فى بحوث التسويق للقيام بهذا الدور ، والتى اجتهدت من جانبها فى إضفاء المنهجية العلمية على هذه القياسات ، وبهذا بدأت المرحلة الثانية فى علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام .

المرحلة الثانية – مرحلة الانكماش . الصحافة كمستهلك لاستطلاعات الرأى

لم يكن فشل صحيفة ليترارى دايچست فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٣٦ هو بداية الهجوم والنقد العلمى لاستطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة فى هذا المجال ، فقد كانت هذه الاستطلاعات دائما عرضة للنقد بسبب الأساليب المنهجية غير السليمة التى كانت تعتمد عليها، وقد جاء هذا النقد من جانب المؤسسات التى بدأت تتخصص فى مجال قياس الرأى العام ، والتى بدأت أولى خطواتها فى هذا المجال فى عام ١٩٣٥ ، كما جاء – أيضا –

من جانب بعض علماء العلوم الاجتماعية ، خاصة وقد بدأت المسوح الاجتماعية تتحدد معالمها ، كما بدأ علم الإحصاء – ونظرية الاحتمالات على وجه التحديد – يشق طريقه بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، لكن هذا النقد لم يجد أذانا مُصغية من هذه الصحف ، بل وجد صلفا ورفضا منها ، خاصة وقد أكسبها نجاحها فى التنبؤ بنتائج الانتخابات ، وأحيانا بدقة فائقة ، سمعة متميزة فى هذا المجال ، إذ كان هذا النجاح بمثابة شهادة لها بدقة الأساليب المنهجية التى تتبعها ، وبأهمية العينات الضخمة التى تستخدمها ، بحيث إنه عندما تنبأ چورچ جالوب بفشل صحيفة ليترارى دايچست فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦، بل وتقديره لنسبة الخطأ المتوقع فى تنبؤاتها، لم تعر الصحيفة رأيه أى اهتمام ، بل سخرت منه وسفهته ، مؤكدة – فى صلف – أنها ستنجح فى التنبؤ بنتيجة الانتخاب ، باتباعها نفس أسلوبها التقليدى كما نجحت فى تنبؤاتها السابقة (٨).

ولكن فى الخامس من نوفمبر ١٩٣٦ ، جاءت النتيجة الفعلية للانتخابات لتقضى على الثقة التى اكتسبتها هذه الصحيفة ، وعلى المصداقية التى حظيت بها نتائج استطلاعاتها ، ولتدفعها إلى الانسحاب ليس فقط من مجال استطلاعات الرأى ، وإنما أيضا من مجال الصحافة تماما ، بعد أن قدمت صورة للفشل الذريع لعلاقة الصحافة وقياسات الرأى العام ، لم يقتصر تأثيرها على هذه الصحيفة ، وإنما امتد إلى غيرها من الصحف ، ومن ثم تراجعت الصحافة عن دورها كمنتج لاستطلاعات الرأى العام مكتفية بدورها كمستهلك لها ، وذلك بالاكتفاء بنشرها لاستطلاعات الرأى التى تجريها المؤسسات التى شقت طريقها فى مجال التخصص فى استطلاعات وقياسات الرأى العام ، والتى نجحت فى عام ١٩٣٦ فيما فشلت فيه صحيفة ليترارى دايچست وغيرها من الصحف ، وعلى رأس هذه المؤسسات المعهد الأمريكى للرأى العام The American Institute of Public Opinion وعلى رأسه چورچ جالوب . كما

أصبح المسح الذى يجريه بول شيرنجتون Paul Cherington منذ عام ١٩٣٥ أحد معالم مجلة فورشن Fortune ، والذى عرف باسمها Fortune Survey ، وكانت الصحيفة قد أفردت عمودا يوميا له .

واستمرت استطلاعات الرأى – التى تجريها مؤسسات تخصصت فى قياس الرأى العام وفى بحوث التسويق – تجد طريقها للنشر فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية أيضا ، بعد موجة النقد العنيف الذى تعرضت له استطلاعات الرأى التى كانت تجريها الصحافة ، والتى لم تجد الصحافة إزاءها – وقد بدأت استطلاعات الرأى تستحوذ على اهتمام الجماهير فضلا عن القادة – إلا أن تلجأ إلى هذه المؤسسات .

وقد أثمرت هذه العلاقة بين الصحافة ومؤسسات قياس الرأى العام نوعا من استطلاعات الرأى الذى ينشر فى عدة صحف فى نفس الوقت ، والذى يعرف باسم Syndicated polls ، وهى الاستطلاعات التى ارتبطت بكل من معهد جالوب ومعهد هاريس Harris (٩) .

وفى محاولة للاستجابة لاحتياجات الصحافة لاستطلاع الآراء فى عدة موضوعات ، مع الخضوع للضغوط المالية فى نفس الوقت ، ظهر نوع من استطلاعات الرأى وجه أساسا لخدمة الصحافة ، عرف باسم Omnibus polls ، حيث يحتوى كل استطلاع للرأى على عدة موضوعات قد تصل إلى اثنى عشر موضوعا ، يصلح كل منها لأن يكون موضوعا لتحقيق صحفى ، أو لقصة إخبارية (١٠) .

وعموما فإنه إذا كانت الصحافة – فى هذه المرحلة – اعتمدت أساسا على استطلاعات الرأى التى يجريها متخصصون فى هذا المجال ، فإن هذا لا يعنى أن جميع الصحف امتنعت تماما عن إجراء استطلاعات للرأى ، فقد حاولت قلة من الصحف – منذ عام ١٩٤٤ – أن تستعيد دورها كمنتج لاستطلاعات الرأى الخاصة بها ، حيث أجرت صحيفة مينيابوليس تريبيون Minneapolis Tribune

استطلاعا للرأى فى ذلك العام ، تلته باستطلاع آخر فى العام الذى يليه ، ثم بدأت صحف أخرى تجرى - أحيانا - استطلاعات خاصة بالانتخابات ، ولجأ بعضها إلى الأساليب غير العلمية فى إجراء مسوح للرأى ، عرفت باسم المسوح التى تجرى على رجل الشارع man on the street survey . وأصبحت كغيرها من استطلاعات الرأى التى كانت تجريها الصحافة آنذاك - رغم قلة عددها - هدفا دائما للنقد ، ولم تحظ بأى تشجيع أو استجابة إيجابية ، وظل الوضع كذلك حتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين ، حيث بدأت الصحافة تستعيد دورها كمنتج لبعض استطلاعات الرأى ، بجانب المحافظة على دورها كمستهلك لهذه الاستطلاعات ، مع دعم هذين الدورين بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة فى استطلاعات الرأى والمؤسسات العلمية (١١) .

المرحلة الثالثة - مرحلة الانطلاق : الصحافة كمنتج وكمستهلك لاستطلاعات الرأى

يكاد يكون هناك شبه إجماع فى الأدبيات التى اهتمت بالتأريخ للعلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام - بالدور الذى قام به فيليب ميير Philip Meyer فى تحقيق نقلة نوعية فى هذه العلاقة ، بدأت منذ عام ١٩٦٧ على وجه التحديد . وكان فيليب ميير يعمل آنذاك محررا فى نايت نيوزبيبرز Knight Newspapers حيث أقنع رؤساء تحرير ديترويت فرى بريس Detroit Free Press بتمويل مسح عن الآراء والاتجاهات قام باجرائه فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشجان ، وقد أقنعته هذه التجربة بأهمية تبنى أساليب البحث الاجتماعى فى إعداد التقارير الصحفية ، من ثم أتبع المسح الذى أجرى فى ميتشجان بمسوح أخرى فى ميتشجان أيضا ، وفى أوهايو وفلوريدا وكاليفورنيا ، من خلال نايت نيوزبيبرز فى هذه الولايات ، وبذلك فتح الطريق أمام إجراء البحوث الإخبارية ، التى تقوم على استطلاعات الرأى ، فى غيرها من الصحف ، وقد توج جهوده فى هذا المجال بإصدار كتاب فى عام ١٩٧٣ بعنوان الصحافة الدقيقة Precision

Journalism ، والذى يعد أحد المعالم الرئيسية فى تاريخ علاقة الصحافة بقياس الرأى العام ، حيث أحدث نشره نقلة نوعية فى هذا المجال ، عن طريق الدعوة إلى الاستناد إلى أساليب البحث الاجتماعى ، وبالتحديد إجراء استطلاعات الرأى والرأى العام ، فى إعداد التقارير الصحفية ، هذه الدعوة التى عضدها ماكسويل ماكوبس Maxwell E. McCoambs ، ولم يلبث أن اشترك مع فيليب مير فى تنفيذها [١٢] ، بحيث يمكن القول إن فترة سبعينيات القرن العشرين شهدت بداية ما يعرف باسم الصحافة الدقيقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى تجسد جانب أساسى منها فى الأخذ بمنهجية استطلاعات الرأى للتغطية الإخبارية ، بحيث أصبح انتشار استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة واحدة من أهم سمات الصحافة فى تلك المرحلة المميزة من تاريخ علاقة الصحافة بقياس الرأى العام . ولم تقتصرنتيجة هذا التطور على مجرد الزيادة الكمية فى استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة لتغطية العديد من موادها الإخبارية ، والتدقيق - إلى حدما - فى منهجية هذه الاستطلاعات ، ولكنها أثمرت فى تحقيق تكامل قوى فى العلاقات المؤسسية بين الصحافة وقياسات الرأى والرأى العام .

مجمل القول ، إنه منذ سبعينيات القرن العشرين ، أصبح الطريق ممهدا تماما أمام الصحافة للإقبال على إجراء استطلاعات الرأى والرأى العام ، بحيث أصبحت الصحافة منتجة للاستطلاعات ، أو مشاركة فى إنتاجها ، بدلا من أن يقتصر دورها على دور المستهلك للاستطلاعات التى تجريها مؤسسات أخرى ، بالاكتفاء بنشرها، أو بنشر أهم نتائجها . ويؤكد هذا مسح أجراه چون رايبى John Rippey عام ١٩٧٨، أوضح فيه صورة تعامل الصحافة الأمريكية مع استطلاعات الرأى ، هذه الصورة لا تختلف كثيرا عما هو جارٍ حاليا، والذى يتمثل إما فى أن تقوم الصحيفة أو المؤسسة الإخبارية أو الإعلامية - بعامة - بكافة مراحل استطلاع الرأى ، مستعينة فى ذلك بخبرة بعض المستشارين أو

أساتذة الجامعات المتخصصين فى هذا المجال ، وإما أن تجرى الاستطلاع بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية ، وإما أن تكتفى بدور الممول - فقط - لاستطلاعات الرأى التى تقوم بنشرها ، وفى كافة هذه الصور تسهم الصحافة بدور يختلف مداه فى إنتاج استطلاعات الرأى ، وذلك فى مقابل الدور الذى لايزال العديد من الصحف يكتفى به ، وهو نشر استطلاعات الرأى التى تجريها مؤسسات أخرى ، أو بقول آخر دور المستهلك لهذه الاستطلاعات (١٣) .

ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين أصبح من الشائع - فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد - تعاون كل من وكالات الأنباء وشبكات التلفزيون والصحافة فى إجراء استطلاعات للرأى على المستوى القومى ، تنفق عليها سنويا ملايين الدولارات ، كما فى حالة استطلاعات الرأى المشتركة بين سى بى إس نيوز CBS News وصحيفة نيويورك تايمز New York Times ، وإذاعة إيه بى سى نيوز ABC News وصحيفة واشنطن بوست Washington Post ، وأيضا بين إذاعة إن بى سى NBC وصحيفة وول ستريت چورنال Wall Street Jounal (١٤) . ولكن هذا الوضع يكاد تنفرد به الصحف أو المؤسسات الصحفية الكبرى ، أما بقية الصحف فلا يزال البعض منها يكتفى بدورالناشر لاستطلاعات الرأى التى تجريها مؤسسات متخصصة ، بينما البعض الآخر لايزال يتعثر فى محاولاته غير العلمية لإجراء استطلاعات الرأى ، ولايزال بالتالى يثير هجوم النقاد على هذه الاستطلاعات محذرا من تأثير ذلك على العملية الديمقراطية ، وهو ما سنتناوله فى النقطة التالية ، ضمن البعد الديمقراطى فى علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام .

البعد الديمقراطى فى علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام

يجمع بين الصحافة وقياسات الرأى العام هدف محورى مشترك ، هو التعبير عن الرأى العام ، أو العمل على أن يصل صوت "الأغلبية الصامتة" لمن بيدهم صنع

القرار ولمن فى سلطتهم اتخاذه . وقد وجد كل منهما فى الآخر ما يساعده على تحقيق هذا الهدف بطريقة أفضل وأكثر فاعلية . فالصحافة وجدت فى استطلاعات الرأى العام أداة أكثر دقة وموضوعية من الأساليب التقليدية التى تلجأ إليها للتعبير عن الرأى العام ، فى الوقت نفسه وجد القائمون باستطلاعات الرأى العام فى الصحافة وسيلة أكثر فاعلية وملاءمة لنشر نتائج استطلاعاتهم للرأى العام على المدى الواسع ، الذى يتيح الفرصة لكل من القادة والجماهير للاطلاع على مواقف الرأى العام واتجاهاته ، ومن هنا وجد كل منهما فى الآخر وسيلته لتحقيق هدفهما المشترك ، وهو التعبير عن الرأى لعام ، الذى يحقق بدوره غايتهما النهائية ، وهى تعزيز الديمقراطية .

فالنظم الديمقراطية – بل وحتى التى تدعى الديمقراطية – تؤكد دائما أنها فى سياساتها وقراراتها تستجيب للرأى العام ، وأنها حريصة على الاستجابة لمطالبه ، ولاحتياجاته ، ولطموحاته ... إلخ ، ومن هنا لم يكن چورچ جالوب مجانبا للحقيقة عندما أعلن – منذ أكثر من ستين عاما – أن الرأى العام هو نبض الديمقراطية ، هذا النبض الذى تتولى قياسه استطلاعات الرأى . بل ذهب جالوب إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن الديمقراطية الحقة Truer democracy تتحقق من خلال أستطلاعات الرأى (١٥) .

وأيا كان مدى المغالاة فى قول جالوب هذا ، فإن الأدبيات التى تناولت موضوع قياس الرأى العام ربطت بشكل أو بآخر بينه وبين الديمقراطية . وعلى نفس المنوال جاء الربط بين العلاقة التى تجمع بين الصحافة وقياس الرأى العام وبين الديمقراطية ، منذ بدأت علاقتهما من خلال إجراء الصحافة لاستطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب وحتى اليوم ، وقد اتسع نطاق استطلاعات الرأى التى يشاركان فى إجرائها ، بحيث شملت كافة مناحى الحياة . وقد تناولت هذه الأدبيات إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة بالنسبة للعملية الديمقراطية ، انطلاقا من رؤية نقدية ، تهدف إلى تصحيح ما يشوب هذه العلاقة من قصور ، بهدف

تأكيد دورها فى إثراء العملية الديمقراطية .

علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام تهدد العملية الديمقراطية

من اللافت للنظر أن أهم أوجه النقد - وأولها - التى وجهت لعلاقة الصحافة بقياس الرأى العام أتت من منطلق الحفاظ على الديمقراطية . فقد تعرضت استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب - وهى الاستطلاعات التى كانت الصحافة أول من اهتم بها ، ولاتزال حتى اليوم تأتى على رأس قائمة اهتماماتها بالنسبة لاستطلاعات الرأى التى تجريها أو تمولها - لأوجه عديدة من النقد ، ما يعنينا منها هنا هو القول بأنها تشكل تهديدا للديمقراطية ، فهى تؤثر بشكل أو بآخر على نتائج الانتخابات الفعلية ، التى تأتى متحيزة إما لمن تظهره استطلاعات الرأى هذه على أنه يحظى بتأييد الأغلبية ، أو حصل على أعلى نسبة من الأصوات ، وهو ما أطلق عليه تأثير المتوقع فوزه bandwagon effect، وإما لمن تظهره هذه الاستطلاعات بأنه الخاسر فى الانتخابات ، وهو ما أطلق عليه تأثير المتوقع خسارته underdog effect ، وأيا كان التأثير إيجابيا أو سلبيا فهو تأثير يهدد العملية الديمقراطية من وجهة نظرهم (١٦) .

وقد لقى هذا النقد اهتماما وترحيبا من جانب السلطات السياسية ، بحيث سارع العديد منها - وفى دول ديمقراطية - إلى وضع قيود على نشر نتائج الاستطلاعات السابقة على الانتخاب ، خلال مدة معينة قبل الانتخابات الفعلية ، وقد أثارت هذه القيود خشية العديد من المتخصصين فى قياس الرأى العام - من العاملين فى الصحافة أو فى مؤسسات قياس الرأى العام أو المؤسسات الأكاديمية - من تدخل السلطة السياسية فى فرض المزيد من القيود على استطلاعات الرأى (١٧) ، ومن هنا ظهر اتجاه آخر يربط بين الديمقراطية وحرية تدفق المعلومات ، ويتساءل ما الخطر الذى يهدد الديمقراطية إذا كان الأفراد يغيرون مواقفهم بناء على معرفتهم بمواقف الآخرين ؟ ما "عدم شرعية" هذا

التأثير ؟ وإذا كان السياسيون وغيرهم من أصحاب المصالح والصحفيين يتنبأون بمن سيفوز فى الانتخابات ، فهل نترك هؤلاء ونهاجم استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب وهى الوحيدة – على الأقل غالبية هذه الاستطلاعات – التى تقدم أدلة حرة وغير متحيزة لتنبؤاتها ؟ فضلا عن ذلك فإن هذا التأثير المفترض لاستطلاعات الرأى هذه على النتائج الفعلية للانتخابات لم تحسمه – حتى اليوم– الدراسات التى اهتمت ببحث هذا الموضوع [١٨] .

لعل من أهم أوجه النقد التى توجه لعلاقة الصحافة بقياس الرأى العام ، والتى تؤدى إلى تشويه العملية الديمقراطية بدلا من تعزيزها ، هو عدم المصداقية فى التعبير عن الرأى العام وعن اهتماماته الحقيقية .

فعلى سبيل المثال ، تقتصر استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب على الاهتمام بمن يتوقع فوزه فى الانتخاب الفعلى من المرشحين ، أو بمن سيكون فى مقدمة السباق ، بينما تغفل – عادة – استطلاع آراء الجمهور فى القضايا التى يطرحها المرشحون للانتخاب ، ويتطرق هذا النقد ليعيب على الصحافة اهتمامها – عادة – بما هو تافه بدلا من الاهتمام بالقضايا الهامة التى تهم الرأى العام ، بل إنها حتى متى اهتمت بقضية هامة ، فهى تتناولها – فى استطلاعات الرأى التى تجريها – بطريقة سطحية ، أو تكتفى بإظهار موقف الرأى العام ما بين مؤيد ومعارض فى قضايا معقدة ، أو قضايا خاصة بالسياسات العامة ، وذلك على خلاف المتبع فى مجال البحث العلمى الاجتماعى عند تناول هذه القضايا فى استطلاعات الرأى [١٩] .

كذلك يتناول النقد التشكيك فى مصداقية استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة ، فغالبيتها – سواء الخاصة بالانتخابات ، أو التى تتناول موضوعات أخرى – تفتقر إلى القدر الكافى من الدقة النظرية والمنهجية ، والذى يرجع – فى جانب كبير منه – إلى ميل الصحافة ، بل حرصها ، على إجراء هذه الاستطلاعات بأقل تكلفة مالية ، وفى أسرع وقت ممكن ، فضلا عن محدودية

المساحة المخصصة لنشرها ، حتى ولو جاء ذلك على حساب مصداقية تعبيرها عن الرأى العام ، وبالتالى تشويهها لدوره فى العملية الديمقراطية [٢٠] .

ومن أهم أوجه القصور المنهجية المتفق عليها بين من تناولوا بالنقد استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة هى :

- استخدامها لعينات ذات أحجام صغيرة وغير ممثلة ، بما لا يسمح بالركون إلى نتائجها ، أو إلى الاستنتاجات المستمدة منها، فضلا عن ادعاء تمثيلها للرأى العام أو لآراء الجمهور العام .
- الاعتماد على سؤال واحد أو أسئلة محدودة للغاية فى استطلاع الرأى ، حتى بالنسبة لقياس موضوعات مراوغة مثل الاتجاهات ، أو موضوعات هامة ومعقدة مثل تلك الخاصة بالسياسات ، وذلك بدلا من استخدام التقنيات الخاصة بالمقاييس ذات البنود المتعددة أو الاستبيانات التى تحيط بالموضوع من كافة أبعاده ، والتى يستخدمها – عادة – علماء العلوم الاجتماعية . وبهذا تأتى النتائج التى تدعى تعبيرها عن مواقف الرأى العام واتجاهاته مبتسرة ، ومشوهة ، ومضللة .
- عدم الالتزام باتباع الخطوات أو الممارسات المنهجية والمقننة الخاصة بإجراء مسوح الرأى واستطلاعاته ، مثل اختبار أداة الاستطلاع قبل مرحلة التطبيق ، وتدريب الباحثين ، واختبار ثبات المرمزين ... فضلا عن العرض البسيط والإجمالى والمختزل للبيانات ، دون محاولة لتوضيح الاختلاف فى الإجابات بين فئات الجمهور العام ، بل تعامل الجمهور العام ككتلة واحدة . وبهذا يفتقر إدعاؤها التعبير عن الرأى العام إلى الموضوعية والدقة ، ومن ثم المصداقية .
- ولعل من أهم أوجه النقد التى توجه إلى استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة أو تقوم بنشرها ، هو عدم التزامها بالقواعد الأخلاقية المنظمة لنشر استطلاعات الرأى، والتى تنص عليها وتحددها المواثيق الأخلاقية ، والتى من

شأنها أن تمكن من التمييز بين استطلاعات الرأى العام الجيدة واستطلاعات الرأى العام الرديئة ، والكشف عن مدى موضوعية النتائج أو تحيزها، والحكم على ما إذا كان الأخذ بهذه النتائج أو الاستشهاد بها سيؤدى إلى تعزيز العملية الديمقراطية ، على أساس أنها تعبر عن الرأى العام ، أم أن الأخذ بها سيؤدى إلى الانتقاص من العملية الديمقراطية أو تشويهها ، على أساس أنها أبعد ما تكون عن التعبير عن الرأى العام الذى تدعى التعبير عنه (٢١) .

والخلاصة أن الذين يوجهون هذا النقد القاسى لاستطلاعات الرأى التى لا يزال يجريها العديد من الصحف ، أو يقوم بتمويلها ، أو نشر نتائجها ، يحذرون من خطورة اعتماد متخذى القرار على هذه الاستطلاعات ، ويصرحون بأن الاعتماد عليها يهدد العملية الديمقراطية ، حيث يعطى الفرصة لادعاء متخذى القرار بأنهم يستجيبون فى قراراتهم للرأى العام ، فى حين أن نتائج هذه الاستطلاعات هى أبعد ما تكون عن التعبير عن الرأى العام .

علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام تعزز العملية الديمقراطية

تصاعد الهجوم على استطلاعات الرأى التى يجريها العديد من الصحف ، إلى حد أن بعض الأكاديميين والنقاد السياسيين ذهب إلى أن إجراء الصحافة لاستطلاعات الرأى يمثل خروجا صارخا عن وظيفتها ، فهى بإجرائها لاستطلاعات للرأى تقوم "بصناعة الخبر" ، فى حين أن وظيفتها هى "تحرير الخبر" (٢٢) . إزاء هذا الهجوم الذى تناول بالنقد استطلاعات الرأى التى تجريها أو تنتشرها الصحافة من كافة جوانبها ، كان لابد أن يتصدى له المتخصصون فى مجالى الصحافة وقياس الرأى العام بالكتابات التى تفند أوجه النقد التى استند إليها الهجوم ، وباتخاذ إجراءات للارتفاع بمستوى أداء الصحافة فى هذا المجال .

كان من الطبيعى أن تحتل قضية صناعة الخبر – بدلا من تحرير الخبر أو نشره – نقطة البداية فى مجابهة هذا الهجوم ؛ نظرا لما يترتب على التسليم بهذه

المقولة من استبعاد عملية استطلاعات الرأى تماما من العمل الصحفى ، أو النظر إليها باعتبارها عملا دخيلا على العمل الصحفى ، أو نشاطا هامشيا لا يستحق ما ينفق عليه من مال ، أو جهد ، أو وقت .

وقد جاء رفض هذه المقولة من منطلقات عديدة : فالبعض ذهب إلى أن نتائج استطلاعات الرأى هى أخبار فى حد ذاتها ، فمثلا إذ أوضحت هذه النتائج انخفاضا أو ارتفاعا فى شعبية رئيس الدولة ، فإن هذه النتيجة تنشر على أنها "شيئ حدث" للقوة السياسية لرئيس الدولة ، وبالتالى فهى "خبر" (٢٣) . وذهب البعض الآخر إلى أن نتائج استطلاعات الرأى لا تقل أهمية عن "الأخبار" ، فاستطلاعات الرأى التى تتناول – مثلا – المسائل المتعلقة بالحكومة : سياساتها، وقراراتها ، والقوانين التى تزمع إصدارها ، لا تقل أهمية عن الأخبار التى تتناول أنشطة هذه الحكومات ، ومن هنا فإنه يجب الاهتمام باستطلاعات الرأى ، وأن يتم إجراؤها ونشر نتائجها بصفة منتظمة ، مثلها فى ذلك مثل الأخبار تماما (٢٤) ، وجاءت كتابات فيليب ميير ودعوته إلى إيجاد صحافة دقيقة ، على حد تعبيره ، لتوضح بشكل قاطع أن الصحافة لابد أن تعتمد – فى تقاريرها الصحفية ، وفى تحقيقاتها الإخبارية – على استطلاعات الرأى ، بحيث تمثل هذه الاستطلاعات الخلفية التى تقوم عليها هذه التقارير والتحقيقات . وبعد مضى أكثر من خمسة عشر عاما على دعوته هذه ، جاء إيرڤنج كرسبى Irving Crespi ، فى مؤلفه الذى نشره عام ١٩٨٩ بعنوان "الرأى العام ، الاستطلاعات والديمقراطية"، ليعالج هذا الموضوع ، حيث طرح نموذجا لكيفية الاستفادة من استطلاعات الرأى كخلفية للأحداث وللأخبار التى تتناولها الصحافة ، وأفاض فى كيفية إعداد التقارير الاستقصائية أو التحقيقات الصحفية ، مجددا بذلك دعوة فيليب ميير التى بدأها فى عام ١٩٧٣ (٢٥) .

وقد لقيت هذه الدعوة استجابة من بعض الصحف الأمريكية الكبرى ، فبدأت تنشر تحقيقات صحفية متخذة من استطلاعات الرأى التى أجرتها الخلفية

التى تقوم عليها هذه التحقيقات ، والتى تناولت – بجانب الموضوعات السياسية – موضوعات اقتصادية واجتماعية تتناول قضايا حيوية فى المجتمع ، مثل قضية الفقر وغيرها من القضايا . بل بدأت بعض الصحف تخصص صفحة كاملة – وأحيانا الصفحة الأولى – لنشر استطلاعات الرأى [٣٦] .

كذلك حاولت بعض هذه الصحف التغلب على أوجه النقد التى وصمت استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة بالسطحية وبفقدان المصداقية ، والناجمة أساسا عن القصور المنهجى ، بأن لجأت إلى خبرة العلماء والمتخصصين فى مجال قياسات الرأى العام ، حيث أعطت لهم مسئولية الإشراف تماما على استطلاعات الرأى التى تجريها . وعلى نفس المنوال سارت الشبكات الإخبارية وبعض المحطات التلفزيونية .

بجانب الاستجابة الإيجابية هذه من جانب بعض الصحف ، حرص المتخصصون فى مجال قياس الرأى العام – من الأكاديميين الذين يجمعون بين التخصص النظرى والخبرة العملية فى هذا المجال – على الاهتمام بعقد البرامج التدريبية للصحفيين العاملين فى مجال قياس الرأى العام ؛ لتقريب الفجوة بين القيم وأسلوب العمل الذى يحكم العمل الصحفى ، وبين القيم وأسلوب العمل الذى يحكم العمل العلمى الخاص بإجراء مسوح الرأى واستطلاعات الرأى العام ، والتى تهدف فى النهاية إلى تزويدهم بالأسس العلمية التى تتجاوز عملية تدريبهم على كيفية إجراء استطلاعات الرأى إلى تنمية قدراتهم على التمييز بين الاستطلاعات الجيدة والاستطلاعات الرديئة أو المتحيزة .

وفى هذا السياق جاءت رابطة ناشرى الصحف الأمريكية American Newspaper Publishers Association (ANPA) لتخطو خطوة أخرى فى نفس الطريق ، حيث قامت إحدى لجان الرابطة ، وهى لجنة البحوث الخاصة بالأخبار ، بتكليف أستاذين من أساتذة الصحافة بإعداد كتاب إرشادى موجه للصحفيين ، يكون بمثابة الدليل الذى يساعد الصحفيين على فهم استطلاعات الرأى وتحليلها

والاستفادة منها فى كتابة تقاريرهم وتحقيقاتهم الصحفية ، وقبل هذا وذاك تعليمهم كيفية فحص استطلاعات الرأى ، وتقييم كافة خطواتها المنهجية ، بدءا من تقييم الاستبيان وأسلوب المقابلة ، ومرورا بتقييم نتائج الاستطلاع ، وانتهاء بتقييم كيفية تناول التقرير لهذه النتائج . كل هذا تم عرضه بأسلوب علمى مبسط ، ومدعما بالأمثلة ، وفى عدد محدود من الصفحات (ثمانون صفحة) (٢٧) .

المواثيق الأخلاقية ضرورة لتنظيم علاقة الصحافة بقياس الرأى العام

لعل أهم إسهامات المؤسسات أو الهيئات المعنية بقياسات الرأى العام فى الحفاظ على الجوانب الإيجابية فى علاقة الصحافة بقياس الرأى العام ، وفى الحد من سلبيات هذه العلاقة هى وضع نصوص فى المواثيق الأخلاقية المنظمة لاستطلاعات الرأى والرأى العام ، تنظم عملية نشر هذه الاستطلاعات ، وبالتالى عملية النشر الصحفى لها ، سواء كانت الصحافة هى المنتجة لهذه الاستطلاعات ، أو المولة لها ، أو الناشرة لها فقط .

جاءت بداية الاهتمام بوضع مواثيق أخلاقية فى شكل وضع دليل أو مرشد للجمهور ؛ لمساعدة الأفراد المهتمين والمتابعين لاستطلاعات الرأى العام فى الحكم عليها ، أو بمعنى أدق تقييمها ، استنادا إلى إتاحة المعلومات الضرورية عن هذه الاستطلاعات ، كرد فعل للنقد القاسى الذى تعرضت له استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب ، وخاصة بعد الأزمة التى تلت فشل صحيفة ليترارى دايچست فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٣٦ . فقد قام چورج جالوب فى عام ١٩٤٠ بنشر ما أسماه دليل للجمهور A Guide to The Public يشتمل على تسع نقاط ، تركز – أساسا – على استطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب ، أضاف إليها أربع نقاط ، يجب الالتزام بها إذا كان استطلاع الرأى يتناول قضايا أيا كان نوعها : سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية (٢٨) .

وفى عام ١٩٧٩بعد أن استعادت الصحافة دورها كمنتج لاستطلاعات الرأى العام ، وبعد دخول العديد من الصحف الصغرى هذا المجال ، أصدر المجلس القومى للاستطلاعات العامة ما أسماه "بمبادئ العلانية "Principles of Disclosure ضمنها ثمانى نقاط ، نص فيها - صراحة - على أنه "عندما يسمح بنشر نتائج المسح أو تقديمها لأية وسيلة من وسائل الإعلام عن طريق الهيئة المسئولة عن المسح ، فإن البنود التى ذكرت سابقا لابد أن يتضمنها هذا النشر ، وأن ترسل نسخة مما تم السماح بنشره لتودع فى ملفات المجلس فى خلال أسبوعين من تاريخ السماح بذلك" .

أما هذه البنود التى لابد أن يتضمنها النشر الإعلامى ، وفى مقدمته النشر الصحفى فهى تتناول : الجهة التى قامت بتمويل أو رعاية المسح ، وتاريخ إجراء الاستبارات ، وأسلوب الاستبار (شخصى ، عن طريق التليفون ، عن طريق البريد) ، والمجتمع الأصلى الذى تم اختيار العينة منه ، وحجم العينة ، وحجم العينة الفرعية ووصفها (وذلك إذا كان المسح لم يعتمد على العينة الكلية) ، والأسئلة بنفس الكلمات التى استخدمت ، والنسب المئوية التى استندت إليها الاستنتاجات [٢٩] .

وفى نفس هذا الخط سارت المواثيق الأخلاقية التى صدرت عن الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام (WAPOR) ، والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) ، وأيضا الجمعية الأوربية لبحوث الرأى والتسويق(ESOMAR) التى أصدرت ميثاقا بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية أسمياه الميثاق الدولى الخاص بممارسة نشر نتائج استطلاعات الرأى العام International Code of Practice for the Publication of Public Opinon Results ، نوهت فى مقدمته إلى أهمية هذا الميثاق نظرا للحساسية التى تنفرد بها استطلاعات وبحوث الرأى العام عن غيرها من أنواع البحوث الأخرى ، حيث تتناول قضايا تثير الكثير من الاهتمام والانفعال ، فضلا عن أن نتائجها تنشر على المدى الواسع ، وتكون

مجالا للنقاش ، وأحيانا يتم طرحها بأسلوب مثير أو متحيز لتحقيق هدف معين [٣٠] .

وبجانب هذه المواثيق التى تحدد - بشكل صريح - الحد الأدنى من المعلومات التى يجب أن يتضمنها أى تقرير يتم نشره عن استطلاعات الرأى - سواء كان النشر نشرا محدودا ، أو نشرا واسعا فى وسائل الإعلام ، والتى تأتى الصحافة فى مقدمتها بحكم ريادتها فى مجال إجراء استطلاعات الرأى - فإن رابطة ناشرى الصحف الأمريكية (ANPA) حرصت فى إطار مسئوليتها ، على نشر دليل يحاول مساعدة الصحفيين على طرح أسئلة ذات طبيعة نقدية عن استطلاعات الرأى قبل نشرها ، وفى فهم هذه الاستطلاعات وتقييمها . وقد جمعت هذه الأسئلة كافة المعايير الخاصة بالعلانية disclosurs ، والتى تضمنتها المواثيق الأخلاقية الخاصة بالرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR) ، والمجلس القومى للاستطلاعات العامة (NCPP) . ونظرا لأهمية هذه الأسئلة ، حيث تمثل الإجابة عنها المعيار الذى يتم بناء عليه الحكم على مدى صلاحية استطلاع الرأى للنشر فى الصحافة ، لذلك سنوردها كما جاءت فى هذا الدليل [٣١] .

١ - من هو الراعى (المول) للاستطلاع ، ومن الذى قام بإجرائه ؟

٢ - ما الأسئلة التى تم توجيهها ، متضمنة بدائل الاختيار التى قدمت للشخص الموجه له السؤال ؟ (إننا نصر ويشدة ، على أن تنشر نص الأسئلة الأساسية ضمن التحقيق الإخبارى) .

٣ - ما المجتمع الذى تم اختيار العينة منه ؟

٤ - هل استخدمت عينة احتمالية ؟ (إذا لم يحدث ذلك فلا تعمم النتائج) .

٥ - ما حجم العينة الكلى ، وما حجم العينات الفرعية التى تم تحليلها فى نتائج الاستطلاع ؟

٦ - إذا كان قد تم اختيار عينة احتمالية ، فما حدود الخطأ بالنسبة للعينة ككل ،

وبالنسبة لأية عينة فرعية أو مجموعة تناولها التحليل ؟

٧ – ما نسبة الاستجابة ؟ كم عدد الأشخاص الذين تم استبارهم فعلا ، بالنسبة للحجم الكلى للعينة ؟

٨ – ما النتائج التى حسبت على أساس جزء فقط من العينة ؟

٩ – هل استخدمت أى أساليب لتقدير الأوزان ، حتى تصبح العينة أكثر تمثيلا للمجتمع ؟

١٠– هل هناك أى بيانات متاحة عن المجتمع الأصلى لمقارنة خصائصه بخصائص العينة المختارة ، وهل تم إجراء هذه المقارنة فى استطلاع الرأى ؟

١١– كيف تم الاستبار (وجها لوجه فى منزل المستجيب ، عن طريق التليفون ، بالبريد ... إلخ) .

١٢– متى تم الاستبار ؟ ما هى الأحداث فى الفترة التى أجرى فيها الاستبار ، والتى قد يكون من شأنها التأثير على إجابات الناس ؟

١٣– هل يمكنك كصحفى الإجابة عن أسئلة الاستطلاع ؟ هل الأسئلة واضحة وغير غامضة ؟

١٤– ماذا قالت استطلاعات الرأى الأخرى التى تناولت نفس الموضوع ؟

١٥– ما غرض الاستطلاع ؟ من الذى سيستخدم نتائجه ؟ ولأى غرض سيتم استخدامها ؟

١٦– ماذا أيضا ؟ هل قام راعى الاستطلاع بانتقاء البيانات متجنبا الكشف عن نتائج الأسئلة الأخرى الأقل محاباة ؟

إذا كانت المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل فى مجال استطلاعات الرأى العام والأدلة الإرشادية الموجهة صراحة للصحفيين العاملين فى هذا المجال ، تهدف فى نهاية الأمر إلى حماية الجمهور من استطلاعات الرأى العام الزائفة أو المضللة ، فهى فى الوقت نفسه تحمى صانعى القرار ومتخذيه من الاعتماد على

نتائج لا تمثل مواقف أو اتجاهات الرأى العام . وبالتزام كل من الصحفيين والقائمين باستطلاعات الرأى العام بهذه المواثيق ، ومراعاة ما جاء فى الأدلة الإرشادية ، تتجنب علاقة الصحافة بقياس الرأى العام العديد من أوجه النقد ، التى وصمت هذه العلاقة بأنها تهدد العملية الديمقراطية وتشوهها ، بدلا من أن تثريها وتعززها .

ومن هنا أكد المتخصصون سواء فى مجال قياس الرأى العام أو فى مجال الصحافة ، من المهتمين بعلاقة الصحافة بقياس الرأى العام ، أن على الصحفيين – بجانب الالتزام بالمواثيق وبالمعايير الخاصة بنشر استطلاعات الرأى – دورا أكثر إيجابية ، وهو فضح استطلاعات الرأى العام الرديئة أو المتحيزة (٣٢)، والتعبير عن رفضهم لإساءة استخدام استطلاعات الرأى من جانب السلطة ، أو القوى السياسية ، والعمل على الحد من ذلك ، مؤكدين أنه فى مجتمع تتاح فيه لكافة القوى السياسية إمكانية إجراء استطلاعات الرأى التى تخدم مصالحها ، والتى تمكنها من تضليل الرأى العام أو توجيهه بما يتفق وهذه المصالح ، فإن الصحافة بما لديها من تمويل كاف ، ومن استقلالية ، وقبل هذا وذاك من إمكانات النشر على المدى الواسع ، تصبح هى المؤسسة المنوط بها إجراء استطلاعات للرأى العام ، ونشر نتائجها على المدى الواسع ، بحيث تدحض زيف وتحيز استطلاعات الرأى التى تجريها مثل هذه القوى ، فضلا عن ذلك فهى تخدم العملية الديمقراطية بشكل مباشر ، حيث تكشف نتائج استطلاعاتها كثيرا من ادعاءات من يدعون أنهم يمثلون الجمهورالعام أو يعبرون عن الرأى العام (٣٣) . كذلك فإن إجراء الصحافة لاستطلاعات الرأى ينفى عنها تهمة أنها هى التى تضع أجندة الأولويات بالنسبة للقضايا التى تهم الرأى العام ، إذ عن طريق استطلاعات الرأى تصبح فى يدها أداة موضوعية لتحديد أولويات هذه القضايا وإثارة الجدل العام حولها (٣٤) .

ونخلص مما تقدم إلى أن الصحافة فى علاقتها بقياس الرأى العام ، يمكن

أن تدعم دورها باعتبارها سلطة رابعة [٣٥] ، وذلك بإثراء أو تعزيز العملية الديمقراطية ، والتى تتحقق - أساسا - من خلال الجدل العام المستمر حول ما يجب أن تقوم به الحكومة ، وكيف تقوم به ، هذا الجدل الذى يشارك فيه الجمهور العام مشاركة فاعلة من خلال التعبير عن رأيه فى القضية أو الموضوع المثار ، بواسطة استطلاعات الرأى ، التى تنقل الصحافة بأمانة وبصدق وبصورة شاملة ما تتضمنه من آراء ورغبات واحتياجات وتطلعات ، وتنشرها على المدى الواسع .

ولكن يظل مع ذلك قول ألبرت جولن Albert Gollin صحيحا دائما ، فقد ذهب جولن إلى أنه إذا كانت الصحافة قد أضحت بالفعل سلطة رابعة ، فإنه يمكن القول إن استطلاعات الرأى هى أحد أسلحتها الحادة ، ولكنها سلاح ذو حدين [٣٦] .

فهى سلاح يساعدها تماما فى دعم العملية الديمقراطية بالتعبير الصادق عن اتجاهات الرأى العام ومواقفه ، وبذلك تضع متخذى القرار أمام المعرفة التامة بهذه الاتجاهات وبتلك المواقف ، بل أكثر من ذلك فهى تتيح هذه المعرفة لكافة الأطراف المعنية ، بدءا من القادة وصناعى القرار ومتخذيه ، ومرورا بكافة المؤسسات المعنية ، وانتهاء بالجمهور العام نفسه .

وفى الوقت ذاته فهى سلاح قد يؤدى إلى تشويه العملية الديمقراطية ، وذلك متى قامت الصحافة بنشر استطلاعات للرأى معيبة تفتقر إلى المقومات العلمية والمنهجية لاستطلاعات الرأى ، وبذلك تعطى صورة غير حقيقية أو غير صادقة عن مواقف الرأى العام واتجاهاته ، أو بنشرها نتائج منقوصة أو مبتسرة ، وذلك بانتقائها للنتائج التى تعزز أو تؤيد اتجاها أو موقفا معينا، وإغفال تلك التى تعارضه أو لا تتفق معه ، وغير ذلك من أساليب التلاعب فى عرض نتائج الاستطلاعات أو تفسيرها .

ومن هنا تظل المواثيق الأخلاقية المنظمة لعلاقة الصحافة بقياس الرأى العام بمثابة صمام الأمان الذى يحول دون تسرب الاستطلاعات المعيبة إلى مجال

النشر الصحفى ، وإذا حدث ذلك ، يكشف جوانب القصور بها ، وفى الوقت ذاته فهو يحول – أيضا – دون نشر نتائج مبتسرة أو منقوصة أومضللة . وبهذا يضمن الالتزام بالمواثيق الأخلاقية هذه ، اتجاه العلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام اتجاها إيجابيا نحو تعزيز العملية الديمقراطية ، أو على الأقل السير خطوة فى طريق الديمقراطية بأن تعبر الصحافة بصدق عن صوت "الأغلبية الصامتة" ، من خلال استطلاعات الرأى العام التى تجريها ، أو تمولها ، أو تقوم – فقط – بدور الناشر لها .

المراجع والهوامش

١ – Gallup, George, and Rae Saul Forbes, *"The Pulse of Democracy"*, New York, Simon and Schuster, 1940, pp. 34-36.

من أهم ما كتب مبكرا فى هذا الموضوع مؤلف كلود روبنسون Claude Robinson الذى نشر على ١٩٣٢

Robinson, Claude, *"Straw Votes: A Study of Political Prediction"*, New York, Columbia University Press, 1932.

– لمزيد من التفصيل عن هذا النوع من استطلاعات الرأى ، والأساليب المنهجية التى يعتمد عليها انظر :

صالح ، ناهد ، "البدايات المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام" ، *المجلة الاجتماعية القومية*،٢٩ ، ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٩–٥٩.

٢ – Smith, Tom W., "The First Straw: A Study of the Origins of Election Polls" *P.O.Q.*, 54, 1990, pp. 21-36.

٣ – Ibid.

٤ – Gallup, George, and Rae Saul Forbes, op. cit., p. 35.

٥ – Moor, David W., *"The Super Pollesters: How They Measure and Manipulate Public Opinion in America"*, New York, Four Walls and Eight Windows, 1992, p. 33.

٦ – Loc. cit.

٧ – Gallup, George, and Rae Saul Forbes, op. cit., pp. 30-37.

٨ – Ibid., pp. 46-47.

Crossley, Richard M., "Straw Polls in 1936", *P.O.Q.*, 1937, pp. 24-35.

٩ – Bradburn, Norman M., *"Polls and Surveys: Understanding What they Tell Us"*, San Francisco, Jossey-Bass Publishers, 1988, pp. 68-70.

على سبيل المثال ، بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية التى كانت تنشر استطلاعات جالوب ١١٨ صحيفة وذلك فى عام ١٩٤٠ ، انظر بيان بأسماء هذه الصحف فى : Gallup, George, and Rae Saul Forbes, *"The Pulse of Democracy"*, Op. cit., pp. 323-325.

١٠ – رغم النقد الذى تعرض له هذا النوع من استطلاعات الرأى ، نظرا لمحدودية عدد الأسئلة التى تغطى كل موضوع من الموضوعات التى يشتمل عليها ، مما يؤدى إلى سطحية تناول هذه الموضوعات ، فقد استطاع المركز القومى لبحوث الرأى العام (NORC) بجامعة شيكاغو أن يطور الفكرة التى تقوم عليها هذه الاستطلاعات بما عرف بأسلوب المسح المتعدد الموضوعات الذى قام عليه مشروعه الضخم الذى يطبق على أكثر من أربعين دولة ، والمعروف باسم المسح الاجتماعى العام (GSS) انظر :

Davis, James A., and Smith, Tom W., *"The NORC General Social Survey: A User's Guide"*, Newbury Park, Sage Publications, 1992, p. 1.

١١ – انظر الفصل القيم بعنوان Reinventing the Industry الذى تناول فيه ديفيد مور استعانة الصحافة الأمريكية بمؤسسات وخبراء قياس الرأى العام فى :

Moore, David W., op. cit., pp. 73-124.

١٢ – Ismach, Arnold H., "Polling as a News-Gathering Tool", *ANNALS, AAPSS*, 472, March 1984, pp. 106-119.

١٣ – Ibid.

١٤ – Crespi, Irving, "Polls as Journalism", *P.O.Q.*, 44, 1980, pp. 462-476.

١٥ – Gallup, George, "Polls and Political Process: Past, Present and Future", *P.O.Q.*, 29, 1965, pp. 544-549.

١٦ – Ismach, Arnold H., op. cit.

١٧ – صالح ، ناهد ، "نشر استطلاعات الرأى العام : القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية" ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، ٢٤ ، ٣ ، ص ص ٣ –٢٤ .

١٨ – Donsbach, Wolfgang, "Survey Research at the End of the Twentieth Century, Thesis and Antithese", *ISPOR*, 9, 1, 1977, pp. 17-28.

١٩ – Gollin, Albert E., "Exploring the Liaison Between Polling and the Press", *P.O.Q.*, 44, 1980, pp. 445-461.

٢٠ – Ismach Arnold H., op. cit.

Ladd, Everett Carl, "Polling and the Press: The Clash of Institutional Imperatives", *P.O.Q.*, 44, 1980, pp. 574-584.

٢١ – Ibid.

انظر أيضا أوجه النقد التى أبرزتها إليزابث نويل نويمان ، والتى ترجع أساسا إلى اختلاف القيم والأساليب بين الباحث العلمى وبين الصحفى الذى يقوم بإجراء استطلاعات للرأى .

Noelle-Neuman, Elisabeth, "The Public Opinion Researh Correspondent", *P.O.Q.*, 44, 1980, pp. 585-597.

٢٢ – Gollin, Albert E., "Polling and the News Media", *P.O.Q.*, 51, 1987, S86-S94.

٢٣ – Crespi, Irving, "Polls as Journalism", op. cit.

٢٤ – Ladd, Everett Carll, op. cit.

٢٥ – Crespi, Irving, *"Puplic Opinion Polls and Democracy,"* Boulder, Westview Press, 1989, pp. 93-130.

Traugott, Michael, "Improving the Reporting of Polls", paper presented at the (WAPOR) Siminar on *"Quality Criteria in Survey Research"* Cadenabbia/Italy, June 29-July 1, 2000.

٢٦ – Crespi, Irving, "Polls as Journalism", op. cit.

٢٧ – Wilhoit, G., Cleveland, and Weaver, David H., *"Newsroom Guide to Polls and Survey"*, Bloomington, Indiana University Press, 1990.

٢٨ – Gallup, George, and Rae, Saul Forbes, op. cit., pp. 280-282.

٢٩ – Cantril, Albert H., *"The Opinion Connection: Polling, Politics, and the Press"*, Washington D.C., Congressional Quarterly Inc., 1991, p. 166.

٣٠ – International Chamber of Commerce (ICC), and European Society for Opinion and Marketing Research (ESOMAR), *International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Polls.*

– انظر ترجمة كافة المواثيق الأخلاقية الخاصة بجمعيات بحوث الرأى العام فى : صالح (ناهد) ، *"العلم والأخلاقيات : دراسات فى أخلاقيات قياس الرأى العام"* ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٠٩ –٢٥٩ .

– انظر أيضا خليل ، نجوى ، استطلاعات الرأى العام والمسئولية الأخلاقية للنشر الصحفى ، فى صالح ، ناهد ، وخليل ، نجوى ، وطه ، هند ، وصالح ، عبير ، *"قياس الرأى العام : فى المنهج*

والأخلاقيات (استطلاع لرأى نخبة متخصصة)" ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٧٣-٢١٦ .

٣١ - Wilhoit, G. Cleveland, and Weaver, David H., op. cit., p. 78.

- لايزال هذا الموضوع تهتم به الجمعيات والروابط المهتمة بقياس الرأى العام ، فعلى سبيل المثال ، لاتزال الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام ، رغم صدور ميثاقها الأخلاقى ، تولى عملية النشر الصحفى لاستطلاعات الرأى العام الكثير من اهتمامها ، بحيث أصبح هذا الموضوع أحد الموضوعات التى يتم طرحها فى كافة سلسلة الندوات التى تعقدها سنويا "منذ عام ١٩٩٨" فى كادانابيا بإيطاليا ، وتخصصها لتحسين نوعية مسوح واستطلاعات الرأى . انظر :

Hardmeier, Sibylle, and Boer, Connie, "Communicating Survey Quality Criteria: Towards a New Guideline for Poll Reporting" , (WAPOR) Siminar on *"Quality Criteria in Survey Research"*, Cadenabbia/Italy. June 29-July 1, 2000.

Traugott, Miacheal, "Improving the Reporting of Polls", op. cit.

٣٢ - Butler, David, "The Democracy of Opinion Polls - revisited" ESOMAR Siminar on *"Opinion Polls"*, Strasbourg, France, 26-28 Novemberg 1986, Amsterdam, ESOMAR, 1986, pp. 407-411.

٣٣ - Golin, Albert E., "Exploring the Liaison Between Polling and the Press", op. cit.

٣٤ - Crespi, Irving, *"Public Opinion, Polls, and Democracy"*, op. cit., pp. 101-108.

٣٥ - يكثر وصف الصحافة بأنها سلطة رابعة Fourth Estate فى العديد من الكتابات التى تناولت علاقة الصحافة بقياس الرأى العام ، انظر :

Golling, Albert E., "Exploring the Liaison Between Polling and the Press", op. cit.:
Weaver, David H., and McComs, Maxwell E., "Journalism and Social Science: A New Relationship?", *P.O.Q.*, 44, 1980, pp. 477-494.

Gary, James W., "The Press, Public Opinion and Public Discourse", in Glasser, Theodore L., and Salmon, Charles T. (eds.) *"Public Opinion and the Communication of Consent"*, New York, The Guilford Press, 1995, pp. 337-402.

٣٦ - Gollin, Albert E., "Exploring the Liaison Between polling and the Press," op. cit.

Abstract

PRESS AND POLLING
(Democracy - Ethics)
Nahed Saleh

This paper discusses the relationship between the press and the polls. It emphasizes the role this relatioship plays in enhancing the democracy process.

It begins with a historical review of press-polling connection, from the first public opinion polls conducted by newspapers during the 1824 presidential campaign in U.S.A., it then turns to discuss some of the serious questions, which the linkage of polling and the press raises, in their relationship to democracy. The main question is: does press-polls liaison pose a threat to the proper functioning of democratic system?- or does it enhance the democratic process?

The paper concludes by emphasizing better training of poll reporters and editors, and closer press ties with scholars and professional pollsters, and first of all, the use of ethical codes for guidance in reporting polls, and as a safeguard for distinguishing good polls from bad polls, and hence avoiding the misuse of opinion polls.

قضايا أساسية فى تطبيقات
علم الاجتماع *

هدى مجاهد **

يتناول هذا المقال القضايا العلمية الأساسية فى مجال علم الاجتماع التطبيقى . وقد ناقش فى هذا الإطار قضايا خاصة بالعلاقة بين العلم الاجتماعى ومتخذ القرار، وعلم الاجتماع فى علاقته بعلم الاجتماع التقليدى ، وعرض لقضية الاستفادة من المعارف السوسيولوچية ، وإمكانات توظيفها، ومعوقات عدم الاستفادة ، كما ناقش قضية توظيف أهل التخصص فى علم الاجتماع ، وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية ، وكيف أن تحجيم الاشتغال فى المجالات العلمية والأكاديمية ، انعكس على الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع التطبيقى كمخرج لمشكلة تراكم الخريجين .

مقدمـة

تتحدد معالم تطبيقات العلم – فى أى فرع من فروع المعرفة الطبيعية والاجتماعية على السواء – فى إطار التطور العلمى التاريخى لنشأة العلم وقضاياه المثارة ، ونوعية المعارف المنتجة ، وأسلوب تقديم المعرفة للاستخدام والاستفادة . ولكن الاستفادة الحقيقية لا تتوقف – فقط– على ما يقدمه العلم من معارف ومعلومات ، وإنما تتدخل فى عملية الاستخدام والإستفادة أمور عديدة شكلت – فى معظم الميادين – قضايا علمية جدلية ، بعضها حسم لصالح العلم ، والبعض الآخر لازال يدور حوله الخلاف .

* هذا المقال جزء من ورقة علمية قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع فى مصر ، الذى عقد فى المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الدراسات الاجتماعية عام ١٩٩٦ ، (لم تنشر أعمال المؤتمر) .

** مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ .

والعلوم الاجتماعية – وبالتحديد علم الاجتماع – محور المقال ، والذى يدور حول بعض القضايا العلمية الأساسية فى تطبيقات العلم باعتبارها قضايا ثار حولها الجدل فى أدبيات العلوم الاجتماعية ، من حيث كونه نسقا معرفيا أكاديميا يكتفى بتدريسه داخل قاعات الدرس ، أم هو نسق معرفى أكاديمى تطبيقى فى آن واحد وله دور بارز فى قضايا المجتمع ومشكلاته .

وتتحدد وجهة النظر العلمية لهذه القضية وفقا للمنظورات المختلفة : منظور العلم ذاته ، وإمكاناته ، وقدراته على تقديم معارف وإنتاج معلومات تفرض ذاتها. أو منظور المشتغلين بالعلم الاجتماعى ، وأوضاعهم ، ومجالات العمل المجتمعية التى تتاح لإبداعاتهم ، وتحقق ثمارها فى عمليات التغيير الاجتماعى والتشكيل الاجتماعى ، ومواجهة المشكلات الاجتماعية ، وتقديم الحلول والبدائل . ومنظور ثالث لصانع القرار ومتخذه ، ومدى اقتناعه بجدوى المعرفة السوسيولوچية ، وإمكانية اتخاذها كقاعدة عند رسم السياسات وترشيد القرارات ، أى أن قضية تطبيقات العلم الاجتماعى تتم بناء على تداخلات تتعلق بالنسق العلمى ، والباحث، والسلطة ، وتؤثر فى بعضها البعض ، وترسم وتحدد – فى نهاية المطاف – معالم الوضع الحقيقى لصور وأنماط التطبيق والاستفادة .

ومناقشة القضاياالنظرية المتعلقة بتطبيقات علم الاجتماع تطرح عدة تساؤلات ، تتطلب الإجابة عنها مناقشة نظرية ، بهدف تحديد أبعاد الموضوع فى أدبيات العلم الاجتماعى ، وبالتالى إلقاء الضوء على الأهمية النظرية للموضوع .

ومن أهم التساؤلات التى تعتبر فى الوقت ذاته قضايا علمية اجتماعية شكلت جوهر ومضمون الجدل ماتعلق بالقضاياالتالية :

* قضية العلم الاجتماعى ، وهل هو علم أكاديمى أم أكاديمى تطبيقى ؟
* ماهية الدور الذى يلعبه العلم الاجتماعى من خلال ما يقدمه من معارف سوسيولوچية ؟ أو بمعنى آخر ماعلاقة العلم الاجتماعى بالسلطة متمثلة فى اتخاذ القرار ؟

* وهل القنوات مهيأة لاستخدام هذه المعارف من خلال المتخصصين فى هذا المجال ؟
* ماصور الاستفادة ، وأسباب عدم الاستفادة ؟

ولذلك فقد رئى تناول الموضوع فى أبعاده المتعددة نظريا من خلال معالجة القضايا الأربع التالية :

١ – قضية العلم الاجتماعى وعلاقته بالسلطة .
٢ – قضية علم الاجتماع التطبيقى .
٣ – قضية استخدام المعرفة السوسيولوچية وتوظيفها .
٤ – قضية توظيف المتخصصين ومجالات التوظيف .

اولا : قضية العلم الاجتماعى وعلاقته بالسلطة

يعطى علماء العلوم الاجتماعية – وعلم الاجتماع بصفة خاصة – أهمية كبيرة للدور الاجتماعى الذى تلعبه المعارف السوسيولوچية فى صياغة وتكوين السياسات العامة والسياسات الاجتماعية . فالعلاقة بين العلماء وصانع القرار السياسى والتنفيذى علاقة تأثيرية متبادلة ، يتأثر فيها الطرفان باختيارات كل منهما وقراراته وأولوياته ، بل وانطباعاته عن الطرف الآخر .

وقد اهتم آتال يوچش Atal Yogesh [1] بتناول العلاقة بين صناعة المعرفة السوسيولوچية وصناعة القرار السياسى ، وإلى أى مدى تتدخل هذه المعرفة ، أو يمكن أن تتدخل فى صياغة السياسات العامة للمجتمع . وتأتى أهمية ما طرحه Atal فى كونها معبرة عن حالة العلوم الاجتماعية فى إحدى دول العالم النامى – الهند – حيث تتشابه أوضاع البحث العلمى الاجتماعى هناك – إلى حد كبير – مع الأوضاع فى بلدان العالم الثالث، حيث مازالت تلك العلوم تأتى فى ترتيب متأخر بالنسبة للعلوم المؤثرة على صياغة وتشكيل السياسة فى هذه الدول .

ويميز Atal بين ثلاث عمليات فى صناعة المعرفة السوسيولوچية : عملية الإبداع أو الخلق ، والانتشار ، ثم عملية الاستخدام والاستفادة . وتتم العملية

الأولى (الإبداع أو الخلق أو الابتكار) من خلال البحوث التى يجريها المتخصصون ، ويتم الانتشار من خلال التدريس بالجامعات والمعاهد . والعلوم الاجتماعية لا تواجه أى مشكلات فى هاتين العمليتين ، ولكن المشكلة الحقيقية ترتبط بالعملية الثالثة وهى عملية الاستخدام والاستفادة من المعارف المتوافرة لخدمة المجتمع المنتج لها والإبقاء على استمراره ووجوده (المجتمع الأكاديمى) من ناحية ، والمجتمع الأكبر الذى اتخذ مجالا للبحث والدراسة [٢].

وينقلنا هذا الوضع إلى الجدل الذى مازال مستمرا حول العلاقة الشائكة والمضطربة بين رجال السياسة وعلماء العلوم الاجتماعية ، وقد حدد وليام ويلز William G. Wells[٣]، المشكلات والتصورات التى تعوق التفاعلات المؤثرة بينهما وحاول -أيضا- التعرف على الخطوات التى يجب اتخاذها لزيادة فعالية عملهم سويا. ويرى ويلز Wells أن الصراع بينهما يرجع تاريخه إلى ما يقرب من سبعين عاما (منذ أوائل الثلاثينيات) فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث اتخذ الصراع صورا متعددة ، كالتجاهل ، والإغفال ، وعدم الاهتمام بالبحوث العلمية الاجتماعية ونتائجها عند رسم وتخطيط السياسات العامة للمجتمع ، أو عند مواجهة مشكلاته ، ونقص الدعم المادى بل وتقليص ميزانيات الدعم المالى . واستمر الصراع زمنا طويلا – ولازال – وإن كانت العلوم الاجتماعية – فى الآونة الأخيرة – قد بدأت تكسب مزيدا من التأييد والدعم . وقدم -فى هذا الإطار- بعض الدروس المستفادة من أحداث الماضى فى محاولة لتقريب الهوة والفجوة بينهما. وتبلورت أهم الدروس فى [٤] :

١ – ضرورة التوفيق بين أولويات البحث العلمى الاجتماعى لدى المتخصصين والعلماء ولدى السياسيين وجمهور العامة ، من أجل تعظيم الفائدة المرجوة من تلك البحوث .

٢ – محاولة تغيير صورة العلم الاجتماعى لدى رجال السياسة وجمهور العامة الذين ينظرون إليه نظرة غير علمية ، ويرون أن الظواهر محور الاهتمام

يعرفون عنها الكثير ، وليس هذا صحيحا على الإطلاق ؛ لأن ما يعرفونه لا يستند إلى أسس علمية ، وبالتالى لا يمكن أن يعتمد عليه عند صياغة السياسات العامة والمخططات المستقبلية .

٣ - يرى كثير من السياسيين أن العلماء الاجتماعيين هم مجرد مصلحين اجتماعيين يسعون إلى التغيير وفق نموذج مثالى لا يوجد إلا فى أذهانهم ، وأنهم لم يحققوا إنجازا ملحوظا فى مجالاتهم ، مثلما فعل زملاؤهم فى التخصصات الأخرى .

٤ - النظر إلى العلوم الاجتماعية على أنها منطقة وسطى بين العلم والفن ، وتعتمد على انطباعات شخصية ، وليس لها إجراءات ومناهج محددة لقياس الظاهرة المدروسة . ويميل رجال السياسة - فى ضوء هذا التصور- إلى الاعتماد على تفكيرهم الخاص عند اتخاذ القرارات دون الرجوع للمشورة العلمية الاجتماعية لفقدان الثقة فى تلك العلوم .

٥ - تنوع واتساع مجالات دراسة العلوم الاجتماعية ، واهتمامها بالظواهر الاجتماعية المختلفة التى تغطى مناحى الحياة الاجتماعية ، أدى إلى مزيد من تعقد الأمور ، وعدم الفهم الحقيقى لحدود وطبيعة العلم .

ويتفق برنارد روسيل Bernard Russell [٥] مع ويلز Wells على وجود علاقة نوعية متأزمة بين العلماء وصانعى السياسة ، ويسعى إلى توضيح المشكلات الإنسانية فى عملية التواصل بين الأكاديميين وصانعى السياسات ، كما أنه يرسم خطوطا فاصلة يعتبرها مناطق للصراع القيمى بين الثقافات الفرعية لكل من العلم الاجتماعى وتلك الخاصة بصنع السياسة . ومن أهم مناطق الصراع التى حددها تلك المتعلقة :

١ - اختلاف القيم الإيجابية بين المجالين ، حيث تتركز على اتخاذ القرار فى مجال صناعة السياسة ، بغض النظر عن استناد القرار المتخذ إلى دلائل وشواهد موضوعية تدعم القرار .

٢ – وترتكز فى مجال العلم الاجتماعى على البحث عن الحقيقة والصدق ، حيث يقدم العلماء الوصف الدقيق بغض النظر عن النتائج التى قد لا تتفق مع رؤية متخذ القرار . في حين أن متخذ القرار يكون موجها نحو إرضاء وإبهار الجمهور من خلال منظومة من المرغوبات ، لأن هاجسه الأساسى يكون فى كيفية التعامل معه ليحظى برضائه وقبوله للأفعال المتخذة من قبله .

٣ – يرتكن المشتغل بالعلم إلى مبدأ أخلاقيات المنطق ethic of rationality ، لإيمانه بأن المعلومات والبيانات القائمة على المنطق (السببية والعلية) تقود إلى فهم جيد للمشكلة ، وبالتالى إلى حلول جذرية . فى حين أن متخذ القرار تحركه اللحظة الآنية وضغط كبار المسئولين فى المؤسسة أو الهيئة ، والتبريرات والحجج ، ويتخذ من هذه العناصر والمتغيرات أساسا فى حل المشكلات واتخاذ القرار .

٤ – الحياد من المعايير التى يحتكم إليها المشتغل بالعلم ، فى حين أن الانفعال والحماس يشكل المعيار لدى صانع القرار .

٥ – اختلاف الطرفين فى تحديد مفهوم الخدمة العامة public service ، فإذا اعتبرت الخدمة العامة مؤشرا دالا على أهمية ما يقدم من عمل ، نجد أن موظفى الحكومة يرون الخدمة العامة على أنها أدوات للتعبير عن إرادة الجمهور ، وأن مهمتهم هى خدمة هذه الرغبات ، فى حين ينظر العلماء إلى الخدمة العامة فى إطار مفهوم الحقيقة والمعرفة .

ويؤكد برنارد Bernard [٦] على أن تعظيم العلاقة الحميمة بين متخذ القرار والعلماء من العوامل الأساسية المؤثرة فى تعظيم كم المعلومات العلمية المدخلة فى عملية صنع القرار السياسى ، وكذا تعظيم أثر هذه المعلومات على تلك العملية .

وقضية تقييم العلوم الاجتماعية ومردودها على تكوين السياسة العامة ، شغلت علماء العلوم الاجتماعية فى إطار العلاقة مع السلطة ومتخذى القرار ،

خاصة فى المجتمعات الليبرالية الديموقراطية . ونجد آليان جاجنون Alain G. Gagnon من بين العلماء الذين انشغلوا بهذه القضية ، ورؤيته للقضية فى سياق أكبر يتعلق بأدوار المثقفين : السياسية ، والاجتماعية ، داخل مجتمعاتهم . وقد صنف ما كتب فى هذا المجال تحت ثلاثة أطر عمل هى [٧] :

١ – نموذج تفسيرى لتحديد العلاقة بين القوى السياسية والمعرفة المنتجة من بحوث علمية اجتماعية .

٢ – نموذج سوسيولوچى يهتم بالمجالات التى يشغلها العلماء الاجتماعيون والتخصصات المهنية التى ينتمون إليها .

٣ – نموذج يهتم بتقصى وظائف واحتياجات الدولة ، وعلاقة ذلك باستخدام الدولة للبحث العلمى الاجتماعى فى صياغة السياسة العامة .

والأطر الثلاثة السابقة قدمت إجابات مختلفة عن التساؤلات المطروحة التى من أهمها :

١ – الطرق والأساليب المختلفة لمشاركة العلوم الاجتماعية فى عملية صياغة السياسة ، بمعنى آخر الجوانب المحددة فى العملية السياسية التى اهتم بها علماء الاجتماع ، وتلك الجوانب التى أغفلت .

٢ – ما صور الاستفادة من الأفكار والمعلومات المقدمة والمنتجة من بحوث علمية اجتماعية ؟

٣ – ما الاختلافات النوعية بين دور الخبير المقدم المشورة العلمية ودور الناقد الاجتماعى ؟

٤ – ما العوامل المساهمة فى تغيير العلاقات الحاكمة بين القوة والمعرفة وعلماء الاجتماع والدولة ؟

٥ – ما الظروف البنائية – الثقافية التى تسهل أو تعوق العلاقة المتبادلة بين السياسة والعلم الاجتماعى ؟

وفى محاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة أشار آليان جاجنون Gagnon إلى "الصعود القوى للصناعة كإحدى دعائم المجتمع ، وما ترتب على الصناعة من آثار بيئية واجتماعية وصحية ، وأدى إلى اهتمام العلوم الاجتماعية بهذه الآثار ، وأدى بالتالى إلى استخدام المعرفة الاجتماعية فى التطبيقات العملية. وفى مجال العلاقة بين العلوم الاجتماعية والقوة ، تبين أن فهم هذه العلاقة يعتمد - بالدرجة الأولى - على محاولة فهم وتحليل التأثيرات المتبادلة بينهما، وانعكاساته على كثير من القضايا، مثل : قضية التمويل ، وقضية الحياد والموضوعية" .

غير أن هذا لا ينفى وجود نماذج تعبر عن التلاحم بين العلوم الاجتماعية ومتخصصيها مع مشكلات المجتمع الطارئة ، واستجابتهم لحلها، وتقديم تفسيرات لها.

وفى الوقت ذاته توجد بعض المجالات التى لم تحظ باهتمام علماء الاجتماع رغم أهميتها، مثل : التنظيمات، والعمليات الحاكمة للبحث العلمى الاجتماعى فى الإطار الأكاديمى والدولة والمؤسسات الاجتماعية .

وهذه الموضوعات تتطلب تحليلا تاريخيا مقارنا، من أجل تحديد صورة التنظيمات والأدوار المنوطة بكل مجموعة فى كل مستوى من المستويات التى قد تسهم فى رسم الأجهزة الاجتماعية وخطوطها العريضة ، وفى تحديد كيفية استخدام المعرفة الاجتماعية والمردود العائد على المتخصصين فى هذا المجال .

وقد ألمح إلى ذلك هربرت جانز H. Gans فى خطابه الرئاسى الذى ألقاه أمام الرابطة الاجتماعية فى الولايات المتحدة ، وأراد بخطابه إلقاء الضوء على العلاقة بين العلم الاجتماعى والقاعدة العريضة من الجمهور العام ، والقلة من ذوى التعليم والتأهيل العالى الذين يشغلون مناصب قيادية على المستوى المهنى فى المجتمع الأمريكى . وأشار فى خطابه إلى حضور العلم الاجتماعى على مستوى تحليل السياسات العامة ، واتجاهه ، واهتمامه بما يطلق عليه

بالمجالات العملية التطبيقية practice areas ، رغم غياب كثير من الأفكار الاجتماعية عن فكر السياسيين بالدولة . ويؤكد جانز Gans على أهمية الإبقاء على العلاقة مع الجمهور – العام والخاص – لأن ذلك يعد جزءا هاما من مسئوليات علماء الاجتماع ، وأنه يختلف كثيرا ، ويعارض فكرة الاكتفاء بالعلم من أجل العلم [٨].

وفى نفس الإطار الذى أشار إليه جانز Gans فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد العلوم الاجتماعية فى الصين – حاليا – تلعب دورا حاسما فى علاقتها بالسياسة العامة واتخاذ القرار . فدور العلوم الاجتماعية إيجابى بدرجة عالية ، حيث تسير الدولة بخطى واسعة على طريق التقدم ، واهتمام علمى باتخاذ قرارات رشيدة ، مستندة إلى المخزون العلمى من كافة مصادر المعرفة المتوافرة : الطبيعية ، والاجتماعية . فقد استندت فلسفة التعديل – المميزة للعصر الحالى – إلى احترام المعارف فى شتى المجالات ، وتمثيل العلماء لكافة التخصصات ، وعدم اتخاذ أى قرار إلا من خلال تنظيم موسع يضم المعارف المختلفة ، وممثلين عن كل نظام علمى بعد إجراء تحليل علمى ، واختباره عمليا، واندماجه فى العملية الشاملة المتضمنة الخطوات المنهجية المنظمة ، وهى :

١ – مرحلة الإعداد ، وتتضمن :

أ – التعرف على المشكلات التى تحتاج إلى اتخاذ قرار .

ب – جمع وتحليل المعلومات ذات الدلالة .

جـ – تقييم القرار المقترح .

٢ – مرحلة التخطيط ، وتتضمن إجراء دراسات جدوى ودراسات تنبؤية .

٣ – مرحلة الاختيار ، وتتضمن :

أ – صياغة المشروع .

ب – الاستشارات ، الاختبار التجريبى ومرحلة ما قبل التقييم .

جـ – وضع السياسة أو الاتفاق على السياسة .

٤ - مرحلة المراقبة والتحديد ، وتتضمن :

أ - التنفيذ والمتابعة .

ب - التغذية المرتدة .

جـ - تلخيص المشروع .

ومن المؤكد أن تبني هذا المنحى - عند اتخاذ القرار - يضمن تحقيق علمية القرار فضلا عن ديموقراطيته . ومجمل القول إن الصين في تبنيها لفلسفة التفاعل بين النظم العلمية inter disciplinary تحقق معدلات تقدم مرتفعة ، واتخاذ قرارات رشيدة مستندة إلى مضمون علمي .

وإذا كنا قد أفضنا في الحديث عن العلاقة بين العلم الاجتماعي والسياسة العامة ، فإن ذلك من أجل التأكيد على أن المناخ العام الذي يسود ويسيطر على المجتمع، ويصوغ نظرته إلى العلم بشكل عام ، من حيث إمكانياته وقدراته تنعكس - إلى حد كبير - على توظيفه، والاستفادة منه عمليا وتطبيقيا .

وقد عكس التراث الأدبي في الموضوع أن تأزم وإشكالية العلاقة بين العلم الاجتماعي والسلطة ليست قاصرة على دول العالم النامي ، وإنما هي مشكلة عالمية تختلف -نسبيا- من حيث الدرجة والشدة ، ولذلك فإن تشابه الوضع التطبيقي للعلم الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة والنامية - على حد سواء - يتطلب ازدياد الوعي بأهمية العلم بين المشتغلين به ، والذين يطرحون أفكارهم وآراءهم في محاولات لإثبات جدية العلم ونفعه ، وفتح مجالات جديدة أمامه . فوجود المنظمات العلمية والهيئات العلمية والدوريات المتخصصة ، وطرح الموضوع على ساحة النقاش ، وإشراك وسائل الإعلام المختلفة في تبني كثير من القضايا الملحة، والتعديلات المستمرة في المقررات الدراسية ، وتطويرها لتتمشى مع متطلبات الحياة العصرية ، والتدريب المستمر لطلبة التخصص ، وتعميم بعض المقررات الاجتماعية في كافة الجامعات والكليات بتخصصاتها ، كل هذا كان من العوامل المؤثرة إيجابيا على الوضع التطبيقي للعلم .

٢- قضية علم الاجتماع التطبيقى

والقضية الثانية الشاغلة لعلماء الاجتماع تدور فى فلك تطبيقات علم الاجتماع من منطلق اختلاف علم الاجتماع التقليدى الأكاديمى عن علم الاجتماع التطبيقى ، ويتبلور الاختلاف بينهما فى النقاط التالية :

١ – اختلاف طرق الاستشراف في كل نمط من النمطين .

٢ – اختلاف فى الإعداد والتأهيل التعليمى .

٣ – اختلاف المقاييس والمعايير عند اختيار الدارسين فى كل نمط منهما .

وهذا الاختلاف يشير إلى تباين الدور المتوقع للسوسيولوچى التطبيقى عن دور عالم الاجتماع بصفة عامة من حيث طبيعة ونوعية المسئوليات والمهام . وقد أشار إلى ذلك "ڤريمان وروس" Freeman & Rossi اللذان حددا مهمتين أساسيتين للمشتغلين بعلم الاجتماع التطبيقى [٩] :

المهمة الأولى ، وترتبط بصنع السياسة ، واتخاذ الإجراءات التنفيذية والتطبيقية لمواجهة مشكلة ما ، اعتمادا على دراسات وبيانات ومادة سوسيولوچية علمية ، من خلال معالجة تتفق مع الواقع الحقيقى للمشكلة .

والمهمة الثانية ، وترتبط بتقديم المشورة العلمية المستندة إلى بحوث أجريت حول موضوع المشورة لمتخذ القرار ، والمخطط ، والقائم على التنفيذ .

ويقودنا هذا التصور إلى الدور الاجتماعى للمعرفة العلمية الاجتماعية ، مع أهمية مراعاة خصوصية المجتمع الذى يعمل فى إطاره ، والذى ينعكس –جليا– فى نوعية المشكلات والمجالات التى تسهم فيها المعرفة الاجتماعية بالتفسير وتقديم الرأى والمشورة . فرغم اختلاف نوعية المشكلات وأسبابها التى تتفق مع السياق الثقافى الذى تبلورت فيه ، فإن هناك مبادئ عامة يمكن الاهتداء بها كمرشد عام للعلماء الاجتماعيين عند سعيهم لخلق علم يتفق ويتواءم مع العصر .

وقد حدد چوزيف فشتر J. Fichter تعليمات ست تتخذ كمرشد أو موجه عام ، وتبلورت فى [١٠].

١ - ظهور دور جديد فرض نفسه على ساحة العلم . فبالإضافة إلى دور عالم الاجتماع كمعلم ، ودوره كباحث علمي يسعى إلى إبداع وإنجاز معرفة اجتماعية جديدة من خلال إجراء البحوث فى مجال العلاقات الاجتماعية والأفراد والجماعات والتشكيلات البنائية الاجتماعية ، فهناك دور ثالث هو دور عالم الاجتماع التطبيقي . وقد نوقش هذا الدور باستفاضة فى التقرير السنوى للجمعية السوسيولوچية الجنوبية Southern Sociological Society بالولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة . ودارت المناقشة حول الفجوة بين علم الاجتماع الأكاديمى والتطبيقى والدور التطبيقى للعالم الاجتماعى . وأكدت المناقشات على أن الدور المثالى للعالم الاجتماعى ليس فقط كمفكر أو منظر ، بل فى الجمع بين كونه منظرا اجتماعيا ومصلحا اجتماعيا .

٢ - التأكيد على الدراسات الميدانية ، والتعامل مع الظواهر الاجتماعية فى السياق الاجتماعى المحيط بالظاهرة فذلك يثرى العلم الاجتماعى ، لأن الانفصال عن المجتمع والواقع الحقيقى للظاهرة يعتبر عاملا من عوامل إخفاق العلم فى الاعتماد على مادة علمية واقعية .

٣ - إن الجدل الدائر حول علم الاجتماع - من حيث كونه نظاما علميا أم فرعا من الإنسانيات - جدل عقيم ، ويؤكد ذلك ما أورده فيشتر Fichter بأن التفرقة "متخيلة وغير حقيقية" ، ويستعين فى ذلك برأى رايت ميلز Wright Mills القائل بأن "الاهتمام المبالغ فيه بالإجراءات المنهجية والنظرية يفرغ الدراسات الاجتماعية من محتواها الحقيقى . ولذلك فإن العالم المثالى - وفقا لرأى فشتر - هو الذى يحقق التوازن بين الجانبين : الإجراءات المنهجية ، وكذا المحتوى الاجتماعى للظاهرة [١١].

٤ - التأكيد على عدم وجود اختلافات فى القيم والأيديولوچية بين عالم الاجتماع الأكاديمى والتطبيقى ، فكليهما يكمل عمل الآخر ، فالمعرفة الاجتماعية

تحصد من الميدان ، وتقدم للجامعات ، حيث تجدد وتنقى وتصاغ حولها النظريات والتعميمات ، ثم تعود إلى الميدان فى ضوء أطر نظرية تحكم العمل الميدانى .

٥ – إن علم الاجتماع المعاصر الذى يتلاءم مع العصر هو ذلك العلم الوثيق الصلة بالعصر ، والذى يولى اهتماما بالبشرية وما تعانيه من مشكلات ، وهو أيضا محمل بالأحكام القيمية ، ولكن ذلك كله لا يؤدى إلى الانفصال عن الواقع ولا إلى التخلى عن التزامه فى الكشف عن حقيقة الظواهر موضوع الدراسة .

٦ – أهمية التأكيد على وحدة التعاون والتماسك بين العلماء فى المجال الأكاديمى (الجامعات) ، وخارج المجال الأكاديمى ، لتدعيم وحدة النظرية والممارسة والتطبيق . وعدم اقتصار عالم الاجتماع على دور الباحث العلمى والمعلم ، ولكن أيضا دور العالم التطبيقى ، وتحقيق هذا يتطلب إدخال تعديلات على البرامج والمقررات الدراسية لعلم الاجتماع، لتوائم سوق العمل فى النطاق الأكاديمى وخارجه .

٣ - قضية استخدام المعرفة السوسيولوجية وتوظيفها

والقضية الثالثة تتعلق بمدى الاستفادة مما يقدمه العلم الاجتماعى ، واستخدامه للمعارف والبيانات فى ترشيد القرارات ، ورسم السياسات ، وحل المشكلات ، وتنظيم العلاقات الإنسانية فى البناءات الاجتماعية المتباينة على مستوى المنظمات والمؤسسات والهيئات ، وكل ما يتعلق بجوانب الحياة الإنسانية والمجتمعية .

وفى رأينا أن هذه القضية إنما تعكس الوضع التطبيقى العملى للعلم الاجتماعى . فبعض الدول المتقدمة قد استفادت من مخزون المعارف المتباينة عند اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة ، بعد اجتيازها مرحلة إنكار قيمة العلم الاجتماعى ، ثم الوعى بأهميته والتنبيه إلى خطورة إغفاله . وإن كان هذا لا يعنى

أن العلم الاجتماعى – حتى فى الدول المتقدمة – قد وظف الحصيلة المعرفية المتوافرة التوظيف الأمثل ، ولكنه وضع نسبى أفضل إذا ما قورن بمثيله فى معظم دول العالم النامى .

وقد تعددت العوامل والأسباب وراء عدم الاستفادة من المعارف السوسيولوجية الاستفادة الحقيقية التى تتوازى مع قيمة العلم الاجتماعى ، فنجد Atal Yogesh – على سبيل المثال – يصنف الاحتمالات المتعددة التى تؤدى إلى إهمال المعارف الاجتماعية ، وعدم الاستفادة منها الاستفادة التى تحقق أعلى فائدة ممكنة ، ويبلورها فى إطار محورين رئيسيين :

المحور الأول ، ويتعلق بالأسباب التى تعكس وجهة نظر أهل الاختصاص فى العلوم الاجتماعية .

والمحور الثانى ، ويتعلق بتلك الأسباب كما تعكسها رؤية رجال السياسة والإدارة والتنفيذ ، وتتركز حول انعدام التواصل بين المتخصصين ومقدمى المعارف العلمية الاجتماعية والمستفيدين ، أو تعالى الفئة الثانية (المستفيدين) على الفئة الأولى ، ورؤية ما يقدم من آراء وأبحاث ونتائج على أنها مجرد انطباعات شخصية لا تمثل الواقع ، أو لا تواجه الاحتياجات والمشكلات الطارئة والآنية [١٢].

ويرى أصحاب التخصص أن المستفيدين لا يكلفون أنفسهم عبء الاطلاع على ما يقدم إليهم .

ويرى Atal [١٣] أن العوامل المسئولة عن عدم الاستفادة تختلف باختلاف نمط المستفيد من داخل الإطار الأكاديمى أو خارجه ، وفى تقديره أن عوامل الإعاقة داخل المجال الأكاديمى تتمثل فى عدة نقاط :

* الازدواجية فى الاتجاه نحو تحقيق تكامل وتداخل وتفاعل العلوم أو النظم العلمية inter-disciplinarity ، ويرى أن تلك الدعوة لا تعدو أن تكون ادعاءات كلامية، لعدم وجود أدلة (إلا نادرا) تشهد على تحرك المجتمع العلمى نحو تحقيق الهدف. وأن الوضع الحالى ليس إلا تعدد نظم علمية -multi

disciplinary ، ولا يوجد تفاعل حقيقى بين النظم العلمية عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية .

* ازدواجية العلماء فى سعيهم لخلق علم اجتماع وطنى أدت إلى معوقات لتحقيق هذا المسعى .

* الفجوة المعلوماتية information gap ، والمقصود بها الفترة بين إجراء البحث ونشر التقرير ، وما تستغرقه من وقت طويل يجعل المادة العلمية غير مسايرة لوقت نشر التقرير ، ويؤثر ذلك على استخدام المعرفة المقدمة من تلك البحوث ، سواء فى داخل الإطار الأكاديمى ، أو خارجه .

وتختلف - بطبيعة الحال - العوامل المعوقة للاستخدام بين المستفيدين منها خارج المجال الأكاديمى (من قبل رجال الإدارة والمخططين ومتخذى القرار) ، وتتمثل فى :

* عدم ملاءمة ما يقدم من معارف للاحتياجات ، وبالتالى لا تدخل فى دائرة اهتماماتهم . وإذا حققت الاحتياجات والمطالب تكون فى حاجة إلى وقت وجهد وميزانيات كبيرة يصعب توفيرها فى حالة المشكلات العاجلة والملحة .

ولذلك فإن أغلب المشورة المقدمة من أهل الاختصاص فى العلوم الاجتماعية تعكس انطباعات شخصية ، ولا ترتكن إلى خلفية صلبة من أبحاث متعمقة .

* اختلاف أولويات البحث عن تلك الأولويات الخاصة بمتخذ القرار ورجل الإدارة والمخطط ، هذا إلى جانب اختلاف لغة الخطاب العلمى الاجتماعى (الذى تقدم به النتائج) عن لغة الخطاب المفهوم لمتخذ القراز . فصانع القرار والمستفيد يبحث عن نتائج توجه بصورة مباشرة إلى الفعل الواجب اتخاذه لمواجهة المشكلة .

وفى محاولة لتنميط المعرفة وربطها بنمط المستفيد، وجد أن نقل المعرفة يمكن أن يتم من خلال إحدى الطرق الست التالية [١٤] :

١ – النشر والبث dissemination .

٢ – التوجه العام .

٣ – النظريات المحددة .

٤ – طرق البحث .

٥ – نتائج البحوث وتفسيرها . .

٦ – توصيات محددة للفعل .

ومن المنطقى أن تختلف الأولويات والعناصر المختارة باختلاف نمط المستفيد. ففى المجال الأكاديمى يتوقع أن تحتل النظرية والمنهج الأولوية ، بينما صانع القرار سيركز على النتائج ذات الدلالة المباشرة للفعل الاجتماعى social action .

وإذا حاولنا تصور هذه العملية فى الواقع التطبيقى العملى ، فإننا ندرك أن العملية لا تتم بهذه البساطة التى تبدو، ذلك لأن متخذ القرار لا يعتمد على مصدر واحد لاستقاء المعرفة ، هذا فضلا عن وجود مصادر متعددة تتداخل، وقد تتعارض فى أحيان كثيرة ، وبالتالى تقف عقبة أمام الاستفادة .

وفى ضوء هذا الوضع المعقد والمتشابك فإن الأمر يدعو إلى تبنى تفسير أكثر اتساعا وشمولا عند التعامل مع مفهوم الاستخدام والاستفادة ، ويتضمن فى إطاره مرحلة نمو وتطور العلم الاجتماعى فى المجتمع . ويقصد بذلك أن استخدام المعرفة الاجتماعية فى الدولة يتوقف – إلى حد كبير – على مرحلة نمو وتطور هذه المعرفة فى ضوء النظرية والمنهج من ناحية ، وعلى وضع هذه العلوم فيها من ناحية أخرى .

فقد تطرح على الساحة تساؤلات كثيرة ، ولا تتوافر إجابات علمية معتمدة على معارف اجتماعية ، أو على العكس قد تتوافر المعرفة الملائمة لتقديم الإجابات ، ولكنها تحجب أو تمنع من قبل الدولة .

ورغم التسليم باختلاف الأوضاع العلمية باختلاف الدول واختلاف الثقافة

ونمو وتطور المعرفة الاجتماعية ، فإن هناك إسهامات عامة يمكن أن تقدمها المعارف السوسيولوچية برغم اختلاف السياقات الثقافية والمجتمعية .

ومن هذه العموميات ما يلى :

١ - توضيح القضايا المجتمعية والتزويد بأطر العمل .

٢ - تحديد الاحتمالات والاستراتيچيات البديلة فى ضوء تقدير الغرم/الغنم لكل استراتيچية .

٣ - تضييق شقة الخلاف وعدم اليقين .

٤ - تعاون فى رسم السياسات وتحديد الغايات والأهداف .

٥ - إجراء دراسات تقويمية للمشروعات والبرامج [١٥].

ويرى ديوبى S. G. Dube أن العلم الاجتماعى يواجه تحديات فى دول العالم الثالث ، ويقترح لمواجهتها اختيارات أربعة تؤدى إلى تعظيم المنفعة والاستفادة لكل من المجتمع المحلى والمجتمع الأكاديمى ، وتتمثل الاختيارات المقترحة فى[١٦] :

١ - التطبيع أو التكيف adaptation ، ويقصد به تكييف نموذج العلم الاجتماعى ليتواءم مع احتياجات دول العالم النامى ، بعد ما ثبت عدم جدوى استيراد المفاهيم والنظريات والتطبيق غير المتبصر فى الوصول إلى فهم واضح للظواهر والمشكلات الاجتماعية فى هذه الدول .

٢ - التحرر من الاستعمار الفكرى وتكوين العقل والرؤية الفكرية الوطنية. فالبحوث الاجتماعية الموجهة بفكر ورؤية الغرب لا تهتم كثيرا بأولويات البحث العلمى الاجتماعى فى دول العالم النامى ، ولا تركز على أمور ومسائل تتعلق بالسياسات العامة .

٣ - خلق نظام علمى وطنى يعمل على إبداع وخلق مفاهيم ونظريات تفسر الواقع المحلى ، ولا تقولب هذا الواقع ليلائم فرضا نظريا مستوردا .

٤ - الثقة بالنفس والاعتماد على الذات ، سواء فى تمويل البحوث ، أو خلق

الكوادر البحثية وأجيال العلماء ، بل وأيضا فى وضع نظريات ومناهج بحث تتلاءم مع ظروف المجتمعات .

وقد أكد Dube – عند طرحه لرؤيته فى مجال الاستفادة – على مسئوليات المجتمع العلمى الاجتماعى لتحقيق الارتقاء بالمجتمع ، وحدد فى هذا الإطار خطوات ثلاث :

١ – إعادة تشكيل راديكالى لمكونات العلوم الاجتماعية ، وتحديد ارتباطها المباشر بالمشكلات الوطنية ومشكلات العالم النامى ، بهدف زيادة قدرتها على الأحكام النقدية .

٢ – تقييم حقيقى للنماذج السائدة والمسيطرة على العلوم الاجتماعية .

٣ – تنمية وتطوير بناء تنظيمى/مؤسسى يمكن من إجراء بحوث مبدعة فى مجال السياسات العامة ، من خلال أطر عمل تنبع من المجتمع ، وتسعى لتطبيقها على المجتمع (١٧).

وقد اتفق ديوبى Dube مع أتال Atal فى تأكيده على لغة الخطاب الاجتماعى لتصبح مفهومة ، وعلى إقامة نسق للتواصل والاتصال مع متخذى القرار وأهل الاختصاص فى مجالات التخصص الأكاديمى المختلفة ، فى ضوء نسق مدروس بدقة لتحقيق التفاعل المثمر .

ونجد فى هذا السياق رالف آدم Ralph Adam الذى يرجع إخفاق علم الاجتماع فى توصيل المعرفة السوسيولوچية إلى المجتمع – إلى عدم التواصل بين علمائه وبين جمهور المستفيدين من جانب ، وإلى التواصل مع الزملاء الأكاديميين من جانب آخر ، رغم أن التواصل يمكن تحقيقه بصور عديدة ، منها – على سبيل المثال – تقديم الأوراق العلمية فى المؤتمرات والسيمينارات ، ونشر تقارير البحوث فى الدوريات المتخصصة أو فى كتب ، فهى كلها صور من أشكال الاتصال داخل التخصص العلمى الواحد .

ويختلف تحقيق التواصل مع الذين يعملون فى خارج المجال الأكاديمى ،

فتوصيل المعرفة السوسيولوجية الناجمة عن بحوث أجريت على مشكلات وظواهر اجتماعية تعتبر هدفا تطبيقيا هاما يؤكد دور العلم الاجتماعى فى علاقته بالمجتمع الإنسانى . هذا فضلا عن أهمية الاتصال بالمؤسسات الإعلامية ، ودوره أيضا فى نشر الوعى ، رغم ما قد يؤخذ على النشر الإعلامى من تشويه لبعض النتائج والحقائق العلمية التى عادة ما تفقده المصداقية لدى أهل الاختصاص .

وفى إطار معوقات الاتصال وصعوباته ، وتزايد إنتاج المعرفة السوسيولوجية ، اقترح رالف آدم Ralph Adam إنشاء نظام أطلق عليه "نظام القائم بالاتصال"(١٨)، وينشأ هذا النظام فى إطار كل منظمة أو مؤسسة علمية أو جمعية مهنية ، ومن خلاله يسهل متابعة المجتمع الأكاديمى المحلى والعالمى ، حيث تتركز مسئوليته فى دعم التواصل بين أفراد المجتمع ، وتسهيل إمكانية الحصول على المعارف المتخصصة فى علم الاجتماع، دون الحاجة إلى الخوض فى قراءات كثيرة قد لا تدخل فى دائرة اهتمام المستفيد .

وقد يكون هذا الاقتراح جديرا بالمناقشة ، وتحقيق إمكانية الاعتماد عليه فى تسهيل عملية التواصل بين المشتغلين بالعمل الأكاديمى ، والمشتغلين فى مجالات العمل التطبيقى العملى .

غير أن تقدير الاستفادة من المعارف السوسيولوجية لا يتم عفويا ، وإنما يقوم على منهجية تمكن من الكشف عن مدى ما تحقق من استخدام أنماط معينة من المعلومات والمعارف فى عملية اتخاذ القرار. وقد أوضح مارتن راين Martin Rein أن دراسة الاستخدام أو الاستفادة usability تتعامل إما مع معلومات يعتقد متخذ القرار فى فائدتها ونفعها، أو تتعامل مع المعلومات التى يعتقد المحللون فى نفعها عند تفسير طبيعة العملية السياسية . وكلاهما يختلف من حيث المنهج الملائم للدراسة ، حيث إن الأولى تتم من منظور متخذ القرار ذاته actor ، بينما الأخرى تتم من منظور مقدم المعرفة knowledge (١٩).

هناك إذن طرق متعددة فى استخدام المعرفة ، فقد يعتمد عليها كأدوات أو وسائل لحل المشكلة ، أو قد تتخذ كمصدر للتبصير والترشيد فى فهم وتفسير المشكلة ، وبذلك تساعد فى توضيح الدور التفسيرى لاستخدام المعرفة .

٤ - قضية توظيف المتخصصين ومجالات التوظيف

والقضية الرابعة من هذا المقال تدور حول موضوع تشغيل المتخصصين فى مجال علم الاجتماع فى خارج نطاق المؤسسات الأكاديمية [٢٠] ، حيث تشغل هذه القضية فكر العلماء نتيجة لتزايد أعداد الأقسام العلمية التى تدرس علم الاجتماع فى العالم . وطرحت على الساحة العلمية تساؤلات كثيرة حول قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد الوفيرة من الخريجين ، خاصة بعد تشبع المجال الأكاديمى باحتياجاته فى هذا التخصص ، وأصبحت فرص العمل فيه غير متوافرة لمواجهة المعروض من أصحاب التخصص . وفى ضوء هذا الموقف كان لابد من التعرف على المهارات والمتطلبات الواجب توافرها حتى تتاح للخريجين فرص عمل أكثر ، مع ربط هذا الموقف فى تأثيره على علم الاجتماع كمهنة وكنظام علمى ، وتأثير ذلك أيضا على المناهج والمقررات الدراسية فى الجامعات . وبمعنى آخر ما أثر التوسع فى إدخال علم الاجتماع التطبيقى كمقرر دراسى أساسى على العلم ، كمنهج ونظرية ، وما مدى تأثيره على خلق وإبداع معرفة اجتماعية جديدة .

وفى هذا السياق قدم كل من لايسون وسكويرز Lyson & Squires رؤيتهما – وإن كانت تختلف كثيرا عن الرؤى العلمية الأخرى المطروحة فى هذا الموضوع – والتى تبلورت فى عدم تشجيع التوسع فى اشتغال المتخصصين فى علم الاجتماع خارج المجال الأكاديمى ، لأن ذلك سيؤدى إلى آثار فى غير صالح علم الاجتماع ، حيث يترتب عليها إضعاف وسلب المهارات المميزة للمتخصصين ، وكذا المساواة بينهم وبين غيرهم فى العلوم الاجتماعية الأخرى. وبمعنى آخر ،

إنالعمل خارج المجال الأكاديمى يفقد أهل الاختصاص تفردهم وتميزهم ، ويفقدهم مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية المميزة فى إطار العلوم الاجتماعية [٢١] .

وقد استندا فى الرؤية المقدمة إلى نتائج دراسة قاما بها بالاعتماد على مادة علمية توفرت لهما من عروض وطلبات قدمت للوظائف الشاغرة المعلن عنها ، وقدمت هذه الطلبات إلى الاجتماعات السنوية للجمعية السوسيولوچية الأمريكية خلال عام ١٩٧٩-١٩٨٠ ، أو تلك المنشورة فى نشرة التوظيف الصادرة عن الجمعية فى خلال نفس الأعوام .

وسعت الدراسة إلى التعرف على :

١ - المواصفات والمهارات المطلوب توافرها فى المتقدم للوظيفة .

٢ - أوجه القصور فى أداء مهام الوظيفة .

٣ - كيفية التوظيف ، والحاجة إلى التوظيف .

٤ - آثار التوسع فى ذلك على علم الاجتماع كنظام علمى .

وقد انطلقت الدراسة من فرض أساسى مؤداه "أن برامج وسياسات التوسع فى تشغيل المتخصصين فى علم الاجتماع فى مجالات غير أكاديمية ، أو تلك البرامج التى تركز - بصورة أساسية - على مجالات علم الاجتماع التطبيقى لا تضع فى اعتبارها موضوعات علم الاجتماع التقليدى أو النظرى ، ولا تسعى إلى خلق مهارات البحث العلمى الاجتماعى ، ويغيب عنها هدف إبداع وخلق معرفة جديدة ، وتسعى إلى نمذجة الأفراد والدارسين للعلم لكى يتلاءموا مع وظائف بعينها ، ولا يعنيها خلق جيل جديد من السوسيولوچيين" [٢٢] .

ورغم الاعتراض الواضح للمؤلفين على التوسع فى مجال علم الاجتماع التطبيقى والاقتناع بكونه مخرجا لمأزق إجداب سوق العمل الأكاديمى ، فإن الواقع يفرض أمورا تحتاج إلى التسليم بها وقبولها ، ولذلك قدما بعض الاقتراحات والاحتياجات التى تمكن من أداء أفضل فى حالة اشتغال أهل التخصص خارج المجال الأكاديمى ، ويمكن بلورتها فى النقاط التالية [٢٣]:

١ – تدريب أكثر فى مجال مناهج البحث وتحليل البيانات ، والإحصاء والرياضيات .

٢ – إطار نظرى ومفاهيمى أوسع للعمل من خلاله ، مع إعطاء الدارسين دورات دراسية فى التخصصات العلمية الأخرى دون حاجة إلى التخصص الدقيق فى علم الاجتماع ، والاكتفاء بعلم الاجتماع العام .

٣ – توجيه اهتمام أكثر للمهارات العملية مثل : إعداد خطة الدراسة ، وكتابة التقرير وتحريره ، وقيادة المجموعات الصغيرة ، ووضع السياسات وغيرها.

٤ – اهتمام بالمهارات البحثية من خلال عقد برامج تدريبية خاصة ، فضلا عن تعديل مقررات الدراسة النظرية وتضمينها النتائج العملية للبحوث .

فإذا كانت وجهة النظر السابقة لم تحبذ التوجه نحو علم الاجتماع التطبيقى لأسباب تتعلق بأكاديمية العلم ، مع وضع بعض المحددات إذا استوجب الأمر الأخذ به . نجد فى الاتجاه المخالف دعوة من كل من هوارد فريمان وروزى Howard Freeman & P. Rossi إلى علم الاجتماع التطبيقى ، لأنه المنقذ لأصحاب التخصص من الدخول فى مشاكل البطالة نتيجة لإجداب سوق العمل الأكاديمى ، سواء فى الجامعات أو المؤسسات البحثية أو غيرها، ويؤكدا أن علم الاجتماع التطبيقى فرصة علمية متاحة للتخفيف من عواقب انكماش فرص السوسيولوچيين فى سوق العمل الأكاديمى . وعلى عكس ما قدمه الرأى السابق، يدعمان الاهتمام بالتطبيقات العملية للمعرفة النظرية ومن مهنة البحث الاجتماعى، وإن كان هذا لا يعنى تحول السوسيولوچيين إلى العمل التطبيقى فقط ، وإنما يشير إلى إدخال العمل التطبيقى فى أطر العمل للتخصصات المختلفة داخل علم الاجتماع . أما بالنسبة للمقررات الدراسية فلا ضرورة إلى إعطاء أولوية لعلم الاجتماع التطبيقى ، وإنما يكتفى بإعطاء تدريب عملى وتطبيقى اختيارى للخريجين والطلبة قبل مرحلة التخرج . ويرجعان معوقات

تحقيق احتياجات علم الاجتماع التطبيقى إلى قصور فى فهم أساسيات ومكونات العمل التطبيقى والتغيرات الضرورية فى تنظيمات وهيكلة أقسام الاجتماع فى الجامعات لكى تحقق التدريب المثالى للطلاب ، فضلا عن غياب فهم كيفية إتمام وإجراء التدريب . ومن ناحية أخرى وجود موقف فكرى متحفظ للأكاديميين الذين يعانون نوعا من الازدواجية الفكرية فيما يتعلق بالتغير والتطور ، فهم ليبراليون على مستوى التغيرات الواقعة على المستوى المحلى والعالمى ، ومحافظون عندما يتعلق الموضوع بالشئون الأكاديمية التى تخصهم [٢٤].

ويرتبط بقضية اشتغال المتخصصين فى علم الاجتماع موضوع المجالات الملائمة للعمل لهذا التخصص ، فهما وجهان لعملة واحدة . فتقسيم مجالات العمل تحت قسمين أساسيين ، يختص الأول بكل ما يتعلق بالعمل الأكاديمى ، ويقصد به العمل في إطار الجامعات ومراكز البحوث العلمية الاجتماعية ، وإن اختلفت طبيعة العمل فى كل منهما ، فالعمل فى الإطار الأكاديمى الجامعي يقوم - في أساسه - على التدريس والتأهيل العلمى فى مجال العلم الاجتماعى ، ويساهم فى إنتاج معارف يغلب عليها الطابع النظرى والمنهجي من خلال المقررات والمناهج الدراسية الهادفة إلى توصيل أدبيات العلم من حيث اتجاهاته، ومدارسه الفكرية والفلسفية ، والنظريات ، ومناهج ، وطرق البحث العلمى ، بهدف تخريج كوادر تتجه إلى سوق العمل ، مع وجود مساحة من الاهتمام بالبحث العلمى الاجتماعى الذى يتفق مع طبيعة وفلسفة الأقسام الجامعية .

أما مراكز البحوث العلمية الاجتماعية ، فإن طبيعة العمل تختلف من حيث التوجه والنوع ، حيث تتميز بإنتاج معارف تبلورت من حصاد البحوث والدراسات وفقا لأجهزة البحث العلمي الاجتماعى . كما تهتم بعقد المؤتمرات والندوات وتنطلق من أطر نظرية ، وتتسم بالدراسات الميدانية الواقعية للظواهر موضوع الدراسة .

وعن مجالات العمل والتوظف فى غير المجالات الأكاديمية ، نجد أن

الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ، الحكومية وغير الحكومية ، والتى تختلف بالضرورة من حيث طبيعة ونوعية العمل عن تلك المميزة للمجالات الأكاديمية . إذ يغلب الطابع التطبيقى العملى التنفيذى والإدارى على العمل بهدف تقديم حلول لمشكلات اجتماعية وظواهر اجتماعية فى المجتمع . وقد تأخذ طابع التنفيذ للقرارات والبرامج التى صيغت فى إطار السياسات العامة والاجتماعية فى مجالات : الصحة ، والإسكان ، والسكان ، والتعليم ، والثقافة ، وفى كافة مناحى الحياة الاجتماعية .

وقد طرح Thomas A. Lyson & G. P.Squires بعض موضوعات يفضل دراستها عند الرغبة فى التوجه إلى العمل فى مجالات غير أكاديمية مثل : مناهج وطرق بحث ، والإحصاء ، وعلم السكان ، وعلم الإجرام ، وعلم الاجتماع الطبى . هذا فضلا عن تحديده لبعض المهارات :

- القدرة على التفكير النقدى .
- مهارات للنشر والكتابة .
- قدرة على العمل المستقل .
- الإبـــــــداع .
- مهارات إحصائية ورياضية .
- مهارات إدارية .

نخلص فى نهاية المقال إلى أن موضوع تطبيقات علم الاجتماع قد أثار قضايا علمية وتطبيقية كثيرة قد نوقشت باستفاضة . ونستطيع – من خلال هذه المناقشات – التأكيد على بعض النقاط :

١ – إن تحديد وضع علم الاجتماع التطبيقى لازال فى حاجة إلى مزيد من الدراسات ، للكشف عن أبعاده المتباينة ومحدداته ، خاصة فى ضوء تعدد المجالات والموضوعات ، وفى إطار التغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية .

٢ – إن علاقة الباحث العلمى الاجتماعى – سواء كان فردا أو هيئة أو مؤسسة علمية – بمتخذ القرار لاتزال علاقة غير واضحة المعالم . فالقنوات غير مهيأة بعد لتحقيق التواصل بين مايقدم من إنتاج معرفى اجتماعى وبين الاستفادة الحقيقية ، رغم وجود بعض الخبرات والتجارب الإيجابية .

٣ – إن المشتغلين بالعلم الاجتماعى – الباحثين العلميين فى المؤسسات الأكاديمية والمشتغلين فى الهيئات والدوائر الحكومية – عليهم مسئوليات جسام لإثبات أهمية وجدوى العلم الاجتماعى للمجتمع ، من خلال مايقدمونه من معارف اجتماعية تفيد عند صياغة السياسات الاجتماعية ، ووضع البرامج الاجتماعية ، وتقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية وقضايا التنمية ، وفى ضوء الإيقاع الملائم والخطاب العملى الذى يمكن من الاستفادة الحقيقية .

٤ – من المفيد الأخذ بنظام القائم بالاتصال على مستوى الهيئات والمؤسسات ، هذا النظام الذى يمكن من تحقيق التواصل بين المجتمع العلمى الأكاديمى والمجتمع العملى التطبيقى .

٥ – من الأهمية بمكان إعادة النظر فى المقررات والبرامج الدراسية فى مراحل التعليم الجامعى ، حتى تتفق مع متطلبات سوق العمل .

المراجع والهوامش

١- Atal, Yogesh, "Using the Social Sciences for Policy Formation", International Social Sciences Journal, Vol. XXXV, No. 2, 1983, pp. 368-377.

٢- Ibid., pp. 370-371.

٣- Wells, Willaim G., "Politicians and Social Scientists". American Behavioral Scientist, Vol. 26, No. 2 Nov/Dec 1982. pp. 235-249.

٤- Ibid., p. 237-238.

٥- Bernard, Russel, "Scientists and Policy-Makers: An Ethnography of Communication". Human Organization, Vol, 33, No. 3, Fall 1974, pp. 261-275.

٦- Ibid., pp. 270-272.

٧- Gagnon, Alain G., "Social Sciences and Public Policies". International Social Sciences Journal. Vol. No. 122, 1989, pp. 555-566.

٨- Gans, Herbert J., "Sociology in America: The Discipline and the Public" American Sociological Association. 1988. Presidential Adress. American Sociological Review, 1989, Vol. 54, February, pp. 1-16.

٩- Freeman Howard E. & Rossi, Peter H., "Furthering the Applied Side of Sociology", American Sociological Review, Vol. 49, August 1984, pp. 571-580.

١٠- Fichter, Joseph H., "Sociology for Our Times", Social Forces, Vol. 62, No. 2 March, 1984, pp. 573-584.

١١- Ibid., pp. 373-375.

١٢- Atal, op. cit., p. 370.

١٣- يوجش آتال ، عالم اجتماع هندى يعبر عن الوضع فى الهند كإحدى دول العالم النامى .

١٤- Ibid., pp. 370-371.

١٥- Ibid., p. 374.

١٦- Dubé. S. G., "Social Sciences for the 1980's: From Rhetoric to Reality" International Social Sciences Journal, 93 Vol. XXXIV, No. 3. 1982. pp. 495-516.

١٧- Ibid., p. 497.

١٨- Adam, Ralph, "Can Transimission of Sociological Knowledge Be Made More Effective?", International Social Sciences Journal, Vol. XXXIV, No. 2, 1982, pp. 329-344.

١٩- Rein, Martin, "Methodology for the Study of the Interplay between Social Sciences and Social Policy", International Social Science Journal, Vol. XXXIII, No. 2, 1980. pp. 361-368..

٢٠ – يقصد بها خارج مجال الجامعات ومراكز البحوث العلمية .

٢١ – Lyson, Thomas A. & Squires, Gregory D., "The Promise and Perils of Applied Sociology: A Survey of Non-academic Employers". International Journal of Sociology and Social Policy, Vol. 4, No. 1-4, 1984, pp. 1-15

٢٢ – Ibid., p. 3.

٢٣ – Ibid., p. 4.

٢٤ – Freeman & Rossi, op. cit., pp. 372-375.

٢٥ – Lyson & Squires, op. cit., p. 7.

Abstract

SOME BASIC ISSUES RELATED
TO APPLIED SOCIOLOGY

Hoda Megahed

The paper addressed some basic issues in applied sociological field. Four main issues were discussed:

1. Social science and policy-makers.
2. Applied sociology in relation to the main field of classic sociology; the differences and requirements.
3. The usage and benefit of social science to policy-making decisions.
4. The labor-market in its relation with the sociological profession.

قارئية الصحف المصرية المتخصصة

دراسة تحليلية وميدانية *

امل متولى**

مقدمـة

على الرغم من أن التخصص يعد إحدى سمات الصحافة الحديثة ، فإن مصر قد عرفت الصحافة المتخصصة منذ أكثر من ١٦٠ عاما عندما أصدر "محمد على" "الجريدة العسكرية" عام ١٨٣٣.

ورغم أن مصر يصدر بها الآن أكثر من ٣٨٩ مطبوعا متخصصا ، فإن ذلك لايعكس وضعا متميزا لهذه الصحف ، حيث تعانى الصحافة المتخصصة من كثير من المشكلات فى ظل نمط الملكية الحالى للصحف المصرية ، وغياب التخطيط العلمى ، والكفاءات المؤهلة أكاديميا ومهنيا للعمل فى تلك الصحافة ، فضلا عن توافر المناخ الذى يساعد على تدهورها ؛ نظرا لما تعانيه الصحافة المصرية من أزمات فى التمويل ، والتوزيع ، والحرية .

ومن هنا تتحدد أهمية هذه الدراسة ، وتتبلور مشكلتها فى ضرورة التعرف على مجموعة العوامل التى تؤثر على قارئية هذه الصحف المتخصصة ، سواء

* ملخص رسالة دكتوراه فى الإعلام ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، عام ٢٠٠٢ .

** مدرس مساعد ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ .

كانت تلك العوامل متعلقة بالمضمون الذى تقدمه ، أو بالقارئ الذى تتوجه إليه ، أو بالقائم بالاتصال وبالإطار الذى يعمل فى ظله ؛ وذلك فى محاولة للتقييم ، والارتقاء بمستوى الخدمة الصحفية المتخصصة .

وهناك مجموعة من العوامل التى أكدت على أهمية هذه الدراسة ، وهى :

١ – النقص الواضح فى مجال دراسات الجمهور ، رغم أهميتها .

٢ – قلة – بل ندرة – الدراسات العلمية التى أجريت فى مجال قارئية الصحف المتخصصة فى مصر ، بالإضافة إلى ندرة البحوث العلمية التى تعنى بعلاقة القراء بعملية التحرير الصحفى ، ومن ثم يمكن أن يسهم هذا البحث – فى إطار تكامله مع غيره من بحوث الجمهور – فى تفسير الظواهر المرتبطة بعملية القراءة (قراءة الصحف المتخصصة) وعلاقتها بغيرها من الظواهر ، والدور الاتصالى الذى تقوم به هذه الصحف فى حياة قرائها.

وستختبر الدراسة ثلاث مجموعات من العوامل المؤثرة على قارئية الصحف المتخصصة محل الدراسة ، وهى :

أولا : مجموعة العوامل المتعلقة بالقائمين بالاتصال فى تلك الصحف ، والظروف المؤثرة على أدائهم .

ثانيا : مجموعة العوامل الكامنة فى المضمون الصحفى المتخصص .

ثالثا : مجموعة العوامل المتعلقة بالقارئ الذى تتوجه إليه هذه الصحف .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسى يتمثل فى :

"الكشف عن مجموعة العوامل المؤثرة على قارئية الصحف المتخصصة فى مصر" .

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية ، تسهم كل من الدراسة التحليلية والدراسة الميدانية لعينة من جمهور تلك الصحف

والقائمين بالاتصال فيها فى تحقيق جزء منها بشكل يتكامل فى تحقيق هذا الهدف الرئيسى .

فروض الدراسة

تطرح الدراسة فرضاعاما يتمثل فى :

ترتبط قارئية المضمون الصحفى المتخصص بنوعية هذا المضمون ، وسمات القائمين بالاتصال فيه ، وخصائص قرائه .

وفى إطار هذا الفرض العام تطرح الدراسة مجموعة من الفروض الفرعية ، يتعلق بعضها بنوعية المضمون المتخصص ، ويتعلق البعض الآخر بالعوامل المتصلة بالقائمين بالاتصال فى إطار المضامين المتخصصة المعنية بالدراسة ، بينما يتصل البعض الثالث بالعوامل المتعلقة بجمهور هذه المضامين المتخصصة كل فى علاقته بقارئية صحف الدراسة .

نوع الدراسة

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية ؛ وذلك لأنها تسعى إلى توصيف الممارسة الصحفية المقدمة فى الصحف المتخصصة ، سواء من حيث المضمون ، أو من حيث أداء القائمين بالاتصال ، أو من حيث السلوك الاتصالى لقراء تلك الصحف .

ولم تتوقف الدراسة عند مرحلة الرصد والتوصيف ، بل حاولت تخطى ذلك وفى إطار مقارن إلى مرحلة التحليل والتفسير .

مناهج الدراسة وأدواتها

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج فى إطار متكامل ، حيث استخدمت منهج دراسة الحالة ، والمنهج المقارن ، كما اعتمدت - بشكل أساسى - على منهج المسح الإعلامى .

كما استخدمت الدراسة أداتى : الاستبيان ، وتحليل المضمون لجمع المعلومات

الخاصة بها ، واعتمدت على أسلوبى : التحليل الإحصائى (من خلال معامل كا[٢] ، ومعامل ارتباط بيرلسون) ، والتحليل الكيفى فى تحليل نتائج الدراسة .

عينة الدراسة

اولا عينة الدراسة التحليلية

فى ضوء الأهداف المحددة للدراسة وقع الاختيار على الصحف التالية لتمثل مجتمع الدراسة التحليلية على النحو التالى :

١ – صحيفة "الأهرام الاقتصادى" التى تصدر عن مؤسسة الأهرام .

٢ – صحيفة "عقيدتى" التى تصدر عن مؤسسة دار التحرير .

٣ – صحيفة "أخبار الحوادث" التى تصدر عن مؤسسة أخبار اليوم .

٤ – صحيفة "الكواكب" التى تصدر عن مؤسسة دار الهلال .

ثانيا : العينة البشرية للدراسة

أ – مجتمع الدراسة الميدانية لعينة القائمين بالاتصال

تناولت الدراسة عينة من القائمين بالاتصال فى صحف الدراسة ، وقد توزعت مفردات العينة حسب المستويات الوظيفية ، وسنوات الخبرة ، وبلغ عدد مفردات العينة ٤١ مفردة .

ب – مجتمع الدراسة الميدانية لعينة جمهور القراء

حيث أجريت الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة من أحياء : عين شمس ، ومصر الجديدة ، والعباسية ، باستخدام أسلوب العينة متعددة المراحل .

ثالثا : العينة الزمنية للدراسة التحليلية والميدانية

أجريت الدراسة التحليلية على أعداد الصحف المحددة خلال شهرى يناير وفبراير من عام ٢٠٠١ باستخدام أسلوب الحصر الشامل لتلك الأعداد * .

* تم اختيار هذين الشهرين باعتبارهما الاقرب لإجراء الدراسة الميدانية ، أى أنهما أكثر الشهور مواكبة للفترة التى أجريت فيها الدراسة الميدانية .

وقد أجريت الدراسة الميدانية لعينة الجمهور خلال الفترة من ٢٠٠١/٤/٥ حتى ٢٠٠١/٤/٣٠ من خلال منافذ التوزيع الرئيسية .

أما الدراسة الميدانية لعينة القائمين بالاتصال فقد تمت فى الفترة من أول مارس حتى نهاية شهر مايو ٢٠٠٠ ؛ وذلك لصعوبة متابعة المبحوثين ، وضيق وقت الفراغ لديهم .

النتائج العامة للدراسة (إطار مقارن)

أكدت نتائج الدراسات الثلاث التى أجريت فى إطار هذا البحث صحة الفرض الرئيسى للدراسة ، حيث أوضحت تعدد العوامل المؤثرة على قارئية الصحف المتخصصة – محل الدراسة – بين عوامل تتعلق بطبيعة مضمون تلك الصحف (من حيث كونه مضمونا جادا أو ذا طبيعة ترفيهية ومثيرة) ، وعوامل تتعلق بالقائمين بالاتصال وظروف إنتاجهم لهذا المضمون المتخصص ، وعوامل تتعلق بسمات قراء تلك الصحف .

فقد تنوعت فنون التحرير الصحفى داخل صحف الدراسة ، حيث حظيت بعض تلك الفنون باهتمام خاص فى إطار المضمون الجاد ، بينما لم تحظ باهتمام مماثل فى إطار المضمون المثير والترفيهى .

كما أوضحت نتائج دراسة القائم بالاتصال تأثر أدائهم بنمط ملكية هذه الصحف المتخصصة ، وانعكاس ذلك على مايقدمونه من مضامين ، ورؤى ، تؤثر على قارئية الجمهور لهذا المضمون المتخصص .

وانطلاقا من تلك الرؤية تتأثر وظائف المضمون المتخصص بتصورات القائمين بالاتصال لفئات الجمهور الذى يتوجهون إليه ، وتنعكس تلك التصورات على مايطرحونه من مجالات اهتمام ، وعناصر لجذب هذا الاهتمام فى إطار كل تخصص .

وقد كشفت نتائج دراسة القائمين بالاتصال فى تلك الصحف عن عدم

وجود صورة واضحة لديهم عن فئات الجمهور الذى يتوجهون إليه ، حيث لم يستطع هؤلاء تحديد ماهى الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التى يتوجهون إليها برسائلهم الصحفية المتخصصة ، وسادت لدى هؤلاء تصورات وأفكار عامة حول تلك الفئات ، وكشفت الدراسة الميدانية تناقضها مع ماتطرحه معطيات الواقع .

توصيات الدراسة

فى ضوء النتائج العامة والتفصيلية للدراسات الثلاث ، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن أن تمثل آليات عمل تسهم فى زيادة قارئية تلك الصحف المتخصصة ، وتتمثل تلك الآليات فى :

١ – الاهتمام بإجراء الدراسات الميدانية التى تستهدف توفير قاعدة من المعلومات والبيانات عن جمهور الصحف فى مصر ، سواء كانت تلك الصحف عامة ، أو متخصصة .

٢ – زيادة المساحات المخصصة للتعبير عن وجهات نظر القراء بتلك الصحف المتخصصة .

٣ – تعديل النموذج الاتصالى السائد فى العملية الصحفية ، والذى يعنى سريان المعلومات فى اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة الجماهيرية، بحيث يتغير هذا المسار الأحادى ، وتنساب المعلومات فى اتجاهين .

٤ – الاهتمام بإعداد دورات تدريبية عامة وتخصصية للقائمين بالاتصال فى الصحف المتخصصة .

٥ – الاستفادة من التقنيات الحديثة فى مجال تكنولوجيا المعلومات ؛ لتطوير المعالجات الصحفية المقدمة فى تلك الصحف المتخصصة .

٦ – تطوير أساليب الإخراج الصحفى المستخدمة فى تلك الصحف .

٧ – أن ترتبط تلك الصحف المتخصصة بخطة التنمية ، وأهداف المجتمع ، كل فى مجال تخصصه .

الانحدار اللوجستيك التطبيقي*

ديفيد هوسمر ، ستانلى ليمشو

عرض

نادية مكارى**

تنقسم المتغيرات – بصفة عامة – إلى متغيرات وصفية ، وأخرى كمية . وفى كثير من المجالات التطبيقية يكون من المرغوب فيه دراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة . فإذا كانت الدراسة تعتبر أحد هذه المتغيرات متغيرا تابعا يعتمد على المتغيرات الأخرى (المتغيرات المستقلة) فإننا نكون بصدد دراسة "انحدار" . وإذا كان المتغير التابع وصفيا (ثنائى ، أو متعدد الحدود) فإن نموذج الانحدار اللوجستيك يكون هو الوسيلة التى يجب استخدامها ، وهذا هو الموضوع الذى يختص الكتاب بدراسته .

ويفترض الكتاب فى القارئ الإلمام الجيد بأساليب الانحدار التقليدية ، حيث يكون المتغير التابع متغيرا كميا متصلا ، ويقدم شرحا واضحا لنموذج الانحدار اللوجستيك يسهل متابعته دون الدخول فى التفاصيل الحسابية ، أو الرياضية المعقدة ، ولكن أيضا دون أن يفتقد الدقة العلمية ، ويعتمد – دائما –

* David W. Hosmer & Stanley Lemeshow, Applied Logistic Regression, New York, John Wiley & Sons, Inc. , Wiley Series in Probability and Statistics, Texts and References, 2000.

** أستاذ الإحصاء ، قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

على المقارنة بتحليل الانحدار التقليدى ، كما أنه دائم الإشارة إلى المراجع التى تحتوى على التفاصيل والتطورات الحديثة ليعود إليها القارئ عند الحاجة .

ويتبع الكتاب منهجا تطبيقيا مستعينا بأمثلة عملية ، وبيانات حقيقية ، مع الإشارة إلى الأنواع المختلفة من البرمجيات Software ، وكيفية إعداد البيانات للاستفادة بها ، بالإضافة إلى الميزة النسبية لكل منها فى الحالات المختلفة . ويشير الكتاب إلى اسم موقع على شبكة الإنترنت Website يمكن للقارئ أن يحصل منه على البيانات الفعلية التى استخدمت في التطبيقات والأمثلة المختلفة .

وبالرغم من أن البيانات والأمثلة التى يستعين بها المؤلفان تنتمي إلى المجال الطبى ، فإن الباحثين فى العلوم الاجتماعية يمكنهم الاستعانة بالكتاب فى التعرف على أسلوب الانحدار اللوجستيك وتطبيقه فى المجالات البحثية المتنوعة .

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول :

الفصل الأول : مقدمة لنموذج الانحدار اللوجستيك

Introduction to the Logistic Regression Model

يقدم تعريفا لنموذج الانحدار اللوجستيك فى حالة وجود متغير مستقل واحد ومتغير تابع ثنائى الحدود (٠ ، ١) . فإذا كانت $\pi(\chi)$ تمثل نسبة أن يأخذ المتغير التابع القيمة ١ وتعتمد خطيا على المتغير المستقل χ ، فإنها أيضا تمثل التوقع الشرطى للمتغير الثنائى بمعلومية χ ، وبالتالى فإن استخدام التحويلة الرياضية $g(X) = ln\left(\frac{\pi(X)}{1-\pi(X)}\right)$ (يطلق عليها اسم لوچيت logit) كمتغير تابع يؤدى إلى الحصول على نموذج الانحدار اللوجستيك فى الصورة :

$$g(X) = B_0+B_1\chi \quad \text{(وهو يعنى أن} \quad \pi(\chi) = \frac{e^{B_0+B_1\chi}}{1+e^{B_0+B_1\chi}})$$

حيث تكون $g(\chi)$ متغيرا متصلا يأخذ قيما بين $\pm\infty$ (بينما تظل $0 \leq \pi \leq 1$)

ويعتمد التحليل الإحصائى لهذا النموذج على افتراض أن الأخطاء تتبع التوزيع

الاحتمالى ذا الحدين بدلا من التوزيع المعتاد المستخدم فى دراسة الانحدار . ثم يبين هذا الفصل كيف يتم استخدام طريقة الإمكان الأكبر لتقدير معالم هذا النموذج (بدلا من طريقة المربعات الصغرى) ، ويبين تعريف الإحصاء D (deviance) الذى يقوم بدور مجموع مربعات الأخطاء (SSE) فى تحليل الانحدار ، ثم يوضح كيفية تقدير فترات الثقة ، واختبار الفروض الإحصائية للتعرف على معنوية المعاملات . كما يشير إلى أساليب تقدير أخرى يمكن تطبيقها بدلا من طريقة الإمكان الأكبر . وينتهى الفصل الأول بالتعريف بمجموعات البيانات المستخدمة فى الأمثلة التطبيقية فى الفصول التالية .

الفصل الثانى : الانحدار اللوجستيك المتعدد

Multiple Logistic Regression

يشرح نموذج الانحدار اللوجستيك فى حالة تعدد المتغيرات المستقلة موضحا كيفية توفيق النموذج ، وتقدير واختبار المعالم ، مع استخدام المتغيرات الصورية Dummy or Design Variables للتعبير عن المتغيرات المستقلة الوصفية .

الفصل ا لثالث : تأويل لنموذج الانحدار اللوجستيك الذى تم توفيقه

Interpretation of the Fitted Logistic Regression Model

يقدم توضيحا للمعنى التطبيقى "لمعامل الانحدار" فى النموذج اللوجستيك، والذى يعتمد – أساسا – على معنى زيادة أو انخفاض المتغير المستقل بوحدة واحدة ، ولذلك فإنه يتوقف على عدد ونوع المتغيرات المستقلة وما بينها من علاقات ، كما يعتمد على استخدام "نسبة فرص النجاح"Odds Ratio ، وهذه النسبة تعتبر مقياس اقتران measure of association يبين مدى الزيادة (أو النقص) فى إمكانية أن يأخذ المتغير التابع القيمة ١ عند قيمة معينة للمتغير x بالمقارنة بهذه الإمكانية عند قيمة أخرى للمتغير x .

فإذا كانت معادلة الانحدار اللوجستيك تتضمن متغيرا مستقلا واحدا ، وكان هذا المتغير وصفيا ثنائيا (٠ ، ١) فإن نسبة فرص النجاح يمكن اعتبارها

تقريبا للمخاطرة النسبية relative risk ، كما أنها تساوى e^{B_1} ، أى أن معامل الانحدار فى هذه الحالة يكون مساويا للوغاريتم الطبيعى لنسبة فرص النجاح .

وإذا كان المتغير المستقل وصفيا متعدد الفئات (أو الحدود) فإنه يتم اختيار فئة أساس reference group تكون عندها جميع المتغيرات الصورية (المستخدمة فى ترميز المتغير المستقل) صفرية ، ثم يتم حساب نسبة فرص النجاح لكل فئة بالنسبة لفئة الأساس .

وفى حالة المتغيرالمستقل المتصل ، يتوقف المعنى التطبيقى لمعامل الانحدار على وحدة قياس هذا المتغير ومعناها من الناحية العملية ، مع أهمية مراعاة التأكد من صحة افتراض "خطية" علاقة الانحدار .

وأخيرا ، فإنه عند تعدد المتغيرات المستقلة يجب أن يأخذ نوع العلاقات بينها فى الاعتبار عند تقدير نسبة فرص النجاح . فقد يكون هناك تداخل inter-action بين هذه المتغيرات ، وقد يتأثر بعضها بالبعض الآخر confounding ، كما أن هذه المتغيرات قد تكون جميعها متصلة ، وقد يكون بعضها وصفيا .

وبعد إجراءات مقارنة بين نموذج تحليل الانحدار اللوچستيك والتحليل الإحصائى لجداول التوافق (٢×٢) 2×2 contengency tables ينتهى هذا الفصل بمناقشة كيفية فهم المعنى التطبيقى لما يتم تقديره من احتمالات بناء على نموذج الانحدار اللوچسيتك الذى يتم توفيقة .

الفصل الرابع : استراتيجيات وطرق بناء نموذج الانحدار اللوچستيك

Model-Building Strategies and Methods for Logistic Regression

يناقش استراتيچات وطرق بناء نماذج الانحدار اللوچستيك ، ويبدأ بتوضيح كيفية اختيار المتغيرات التى يجب تضمينها فى النموذج ، ويقارن فى هذا الصدد بين الاستراتيچية الإحصائية التى تحاول التوصل إلى نموذج "جيد" به أقل عدد ممكن من المتغيرات (Parsimonious) والاستراتيچية التطبيقية التى تحاول

تضمين جميع المتغيرات التى تبدو ذات علاقة بالمتغير التابع ، وبصرف النظر عن مدى معنويتها إحصائيا. ويؤكد أن الاختيار السليم للمتغير يجب أن يعتمد على كل من الطرق الإحصائية والخبرة السابقة والمنطق التطبيقى الواضح ، ثم يضع خمس خطوات يمكن الاستعانة بها لاختيار المتغيرات المستقلة ، مع التحذير من عدم "الاستسلام" لنتائج الحاسب الآلى ، وعدم التطبيق الميكانيكى لمجموعة خطوات أو طرق الاختيار . ثم يوضح كيفية استخدام كل من الانحدار اللوجستيك التدريجى stepwise والانحدار اللوجستيك لأفضل فئات فرعية best subsets. وينتهى هذا الفصل بمناقشة بعض المشاكل الحسابية ، بمعنى دراسة أثر وجود بعض أنماط للبيانات (مثل وجود خانات صفرية فى جداول التوافق) على الحسابات اللازمة للحصول على تقديرات لمعالم النموذج .

الفصل الخامس: تقييم توفيق النموذج

Assessing the fit of the Model

يناقش كيفية تقييم النموذج الذى تم توفيقه ، ويعرض المقاييس المختلفة لجودة التوفيق مثل إحصاء بيرسون وx^2 والاحصاء D واختيار Hosmer-Lemeshow ، مع توضيح مزايا ومحاذير استخدام كل منها، والخطوات اللازمة لحسابها classification tables . كذلك يعرض طرقا تستخدم كثيرا لقياس أداء النموذج مثل جداول التصنيف والمساحة تحت منحنى ROC ومربع معامل الارتباط (معامل التحديد) .

وللتأكد من ملاءمة النموذج ، يناقش هذا الفصل – أيضا – التحليل التمييزىdiagnostic لمكونات "مجموع مربعات البواقى" ، خاصة وأن تباين البواقى فى نموذج الانحدار اللوجستيك لا يكون مستقلا عن المتوسط الشرطى (بخلاف ما هو متحقق فى الانحدار التقليدى) نظرا للاعتماد على توزيع ذى الحدين ، كما يعرض – أيضا – كيفية الاستعانة بمعلومات إضافية (مثل عدم استخدام جزء من البيانات فى مرحلة التوفيق ثم استخدامها للاختبار ، أو

الاستعانة بعينة جديدة للاختبار) للحكم على مدى دقة التوفيق . ويعطى فى نهاية الفصل أمثلة تبين أهمية الحرص والدقة فى عرض وتفسير نتائج النموذج تطبيقيا .

الفصل السادس : تطبيق الانحدار اللوجستيك بنماذج مختلفة من العينات

Application of Logistic Regression with Different Sampling Models

يستعرض الأنواع والنماذج المختلفة للعينات المستخدمة فى جمع البيانات اللازمة لتوفيق نماذج الانحدار اللوجستيك ، ويوضح كيفية القيام بهذا التوفيق باستخدام بيانات دراسات الفوج Cohort Studies ، سواء كانت العينة المبدئية عشوائية بسيطة ، أو كانت مقسمة إلى مجموعة معالجة ومجموعة ضابطة (يتطلب توفيق النموذج فى هذه الحالة إضافة حدود تبين أثر التداخل interaction بين المتغيرات المستقلة) ، أو كانت طبقية (يضاف هنا متغير يدل على الطبقة) . ويبين فى جميع الحالات كيفية الحصول على دالة الإمكان واستخدامها فى تقدير المعالم ، وتقدير فترات الثقة واختبار الفروض الإحصائية . كذلك يبين كيفية توفيق نموذج لوجستيك ، ومن ثم الحصول على تقدير نسبة فرص النجاح بالاعتماد على بيانات من عينات تحكمية Case-control studies ، حيث يقسم المجتمع إلى طبقات حسب قيمة المتغير التابع ، ويتم اختيار عينة من كل طبقة ، وهنا يتم اشتقاق دالة الإمكان بالاعتماد على نظرية بايز Bayes .

ويوضح هذا الفصل أن مراحل التحليل الإحصائى التى سبق ذكرها مثل : اختبار فرض الخطية /تحديد ما إذا كان هناك تداخل بين المتغيرات المستقلة / اختبارات جودة التوفيق / ... ، قد لا يمكن اجراؤها فى حالة استخدام أنواع أخرى من العينات المركبة complex ، حيث إن التحليل الإحصائى النظرى لها لم يُستكمل بعد ، مما يعنى أنه يعتبر مجالا واعدا للبحوث الإحصائية النظرية .

الفصل السابع : الانحدار اللوجستيك فى الدراسات التى تعتمد على عينات تحكمية متناظـرة
Logistic Regression for Matched Case-Control Studies

يختص بدراسة إحدى العينات التحكمية التى نوقشت فى الفصل السابق ، وهى الخاصة بالعينات المتناظرة matched ، وهى من العينات ذات الأهمية الخاصة فى الدراسات المرتبطة بالامراض الوبائية . ويكون تصميم المعاينة المتناظرة إما واحـد إلى واحـد (١-١) أو M إلى ١ (M-١) . ويعـرض هذا الفـصل التـحليل الإحصائى للانحدار اللوجستيك بالنسبة للتصميم (١-١) ، مع مثال تطبيقى ، وتوضيح لكيفية تطبيق اختبارات جودة التوفيق المعروض فى الفصل الخامس . بعد ذلك يستعين بأمثلة تطبيقية لتوضيح توفيق نموذج الانحدار اللوجستيك فى حالة المعـاينة المتناظرة (M-١) وطرق تقـيـيم جـودة التـوفيق فى هذه الحـالة . ويوضـح هذا الفصل بعض الأخطاء الشائعة عند التطبيق والتى تنجم إما عن عدم الفهم الصحيح للأساليب ، أو عن عدم إدراك معنى وأهمية الفروض المختلفة .

الفصل الثامن : موضوعات خاصة

Special Topics

يعرض بعض نماذج الانحدار اللوجستيك الأكثر تعقيدا ، ويبدأ بالنموذج متعدد الحدود ، حيث يكون المتغير التابع وصفيا وله عدة مستويات ، فيتم اختيار أحدها كـأسـاس reference outcome . ويتم تعـريف دالة لوچيت لكل من المسـتـويات الأخرى بدلالة الأسـاس ، ويتم تعـريف دالة الإمكان الشـرطيـة والحصـول على تقديرات المعالم بمساواة معاملاتها التفاضلية بالصـفر ، بينما تعطى المعاملات التفاضلية الثانية مصـفوفـة المعلومات information matrix ، ثم يوضـح المعنى التطبيقى لنسبة فرص النجاح لكل مستوى . كما يبين ضرورة مراعاة ما سبق ذكره بشأن اختيار المتغيرات وتقدير جودة التوفيق ، ثم يبين - أيضا - إمكانية الاستعاضة عن النموذج متعدد الحدود بعدد من النماذج ثنائية الحدود ، وذلك للتغلب على مشكلة عدم توافر برمجيات تسمح بتقدير النموذج متعدد الحدود .

ثم يعالج هذا الفصل نموذج الانحدار اللوچستيك الترتيبى ordinal مشيرا إلى ثلاث طرق لأخذ ترتيب المستويات المختلفة للمتغير التابع فى الاعتبار ، وهى : طريقة الفئة الملاصقة adjacent category وفيها تقارن كل فئة بالفئة التالية لها مباشرة ، وطريقة نسبة الاستمرارية continuation ratio وتقارن كل فئة بجميع الفئات السابقة لها ، وطريقة فرص النجاح النسبية proportional odds وتقارن بين احتمال الفئات الأقل واحتمال الفئات الأعلى . ثم ينتقل إلى دراسة نماذج الانحدار اللوچستيك فى حالة البيانات المرتبطة correlated data ويوضح أنها مازالت فى حاجة إلى بحوث إحصائية متعمقة .

ويتضمن هذا الفصل - أيضا - عرضا للأساليب الدقيقة لنماذج الانحدار اللوچستيك فى حالة استخدام عينات صغيرة ، موضحا أن هذه الأساليب تتطلب حسابات معقدة يصعب تطبيقها .

وأخيرا يتناول هذا الفصل موضوعات مرتبطة بتحديد حجم العينة والطرق المختلفة التى يمكن استخدامها لمعرفة حجم العينة اللازم لتحقيق مستوى معنوية محدد .

المؤتمر السنوى الثالث والأربعون
لجمعية بحوث العمليات الكندية
مدينة كيوبيك ، كندا من ٦-٩ مايو ٢٠٠١

ماجد جودع*

انعقد المؤتمر السنوى الثالث والأربعون لجمعية بحوث العمليات الكندية The Canadian Operational Research Society (CORS) بمدينة كيوبيك الكندية فى الفترة ٦-٩ مايو ٢٠٠١ ، وذلك تحت عنوان "Decision Aid for Performance Enhancement". وقد تسنى لى حضور هذا المؤتمر الدولى وتقديم بحث به . وقد تميز المؤتمر بتنوع البحوث المقدمة ، بالإضافة إلى الكفاءات العلمية المتميزة للمشاركين من الجنسيات المختلفة ، مما أتاح فرصة رائعة للتعارف ومشاركة الآراء والأفكار العلمية المختلفة بين جموع الحاضرين .

وقد اشتمل المؤتمر على حوالى ١٩٠ بحثا تم عرضها من خلال ٥٦ جلسة ، بالإضافة إلى خمس جلسات للمحاضرات العامة .

وسنقوم باستعراض عام لأهم الموضوعات والبحوث التى تناولها المؤتمر فى جلساته المختلفة .

* أستاذ مساعد ، قسم الاقتصاد ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

4. Tutorial Sessions

Five tutorials had been presented in five sessions, respectively. The first tutorial titled preference function modeling - theory and software demonstration. This presentation introduced the basic concepts and theory underlying preference function modeling, as well as a software package which implements this methodology. The second tutorial was about using the MPL modeling system and the OptiMax 2000 component library to create embedded optimization applications. An overview of the IFORS tutorial projects on the Internet had been illustrated in the third tutorial session. The fourth tutorial is called multi-agent tutorial, which gave an introductory treatment of the research issues related to multi-agent coordination and presented several applications where multi-agent systems can be used to coordinate complex, distributed business problems. The software and applications of global optimization in nonlinear systems, with several implementations of the LGO solver system was the last tutorial session.

Finally, it is to be noted that the next conference, i.e., the 44th annual conference of CORS will take place on June 3-5, 2002 in Toronto, Canada.

underground shopping mall in the city center of Rotterdam.

Also, decision support system had been applied in stochastic simulation through some articles, like computational freedom for intelligent decision support, a decision support system for optimal planning of search and rescue operations, also a software for uniform random number generation.

It should be noticed that the conference included other different topics, such as queuing theory, project management, health care applications, risk theory, economic issues, and teaching operations research, which are not illustrated in details, in this article. Also, there were some other statistical oriented articles like Bayesian approaches to forecasting and airline discount seat allocation. Also, another interesting talk presented a statistical pre-processing approach to reduce the number of variables in data envelopment analysis. The conference included other topics and articles, which are not mentioned in this article due to the limited article's length.

3. Plenary Lectures

The conference included five plenary lectures of different subjects and given by distinguished researchers. The first lecture was about how operations research can support army strategic management. The second one was given in French. The third lecture is titled experiencing statistical regularity, which is about probability theory aiming to explain the statistical regularity associated with a macroscopic view of uncertainty. The fourth lecture, which was given by the IFORS distinguished speaker was about robustness analysis and sensitivity analysis in operations research, and showed that sensitivity analysis contributes naturally to robustness analysis. The last plenary lecture illustrated the practice of operations research in the department of national defence in Canada.

commodity capacitated fixed charge network design problem, while the other two were the path relinking using cycle-based neighbourhoods for fixed charge capacitated multicommodity network design, and a combined slope scaling/Lagrangian perturbation heuristic for multicommodity capacitated fixed-charge network design. In network models and transportation, other talks had been included, such as a descent algorithm for a multiclass bilevel problem. Also, a bilevel model of yield management in the airline industry, and a strategic approach to traffic assignment: the dynamic case. Another session illustrated the use of constraint programming in a mobile communication network and using constraint programming and column generation to solve the vehicle routing problem with time windows.

Scheduling was another session in which non-military talks had been included, which were heuristic algorithms for real-world train timetabling problems, modeling stochastic no wait flow-shop scheduling problem using goal programming, which was presented by the author of this article, and using extensions of tabu search to optimize complete university timetables and examination schedules. Another session titled stochastic and fuzzy models included stochastic linear programming with fuzzy information on probability distribution using a chance-constrained approach. Also, as an application of fuzzy models to cluster analysis, a new approach based on fuzzy J-means, for fuzzy clustring problem had been included.

Decision support system' session included various talks in that topic. The first represented facilitating active decision support through automated alternative generation. On the use of simulated annealing for the frequency assignment problem in mobile cellular networks, was the second talk. The third talk presented a tactical/ operational production planning problem in supply chain management. The last talk in this session presented the results of the linear programming support in multi stakeholder design of a big housing and office project in the central railway station area of Utrecht and an

gramming based technique. On the other hand, forestry applications and decision making were illustrated in incorporating post burn salvage decision-making into forest management planning systems, also decision approaches in multi stakeholder forests, and a paper describing some issues in forest operational planning, and models that attempted to support decision making, which included allocating systems to blocks, scheduling harvest and silvicultural operations by year and season, and shipping timber products to mills.

Multicriteria decision analysis or multicriteria decision making was covered by many sessions in the conference. Some of the papers presented in these sessions are how to integrate operations research into important decision making problems, a particular review to the multicriteria model used in the last seven years on the Brazillian quality award, also how the multicriteria decision aid allowed effective decision making in the managerial environment. Some other papers illustrated different applications of multicriteria decision analysis. One of them is a multiple criteria combinatorial model to partition the Paris region subway into homogenous zones. Also, the multicriteria analysis of the financial feasibility of transport infrastructure projects, and multicriteria optimization in the pulp and paper industry. Not only as application issues but also as methodological issues, the multicriteria decision analysis can be utilized. For example, the amplification effect in weight assessment, given to different criteria, from subjective and objective estimates. Also, another talk about new results concerning the representation of multiple semiorders with constant threshold, where a semiorder is an important ordered structure widely used in different areas of science, especially in the field of decision making. In the same session, obtaining the potentially optimal set in the discrete multicriteria problem had been presented.

On the other hand, the conference included many talks in the field of network and transportation models. In the multicommodity network, one of the talks represented valid inequalities for the multi-

onomics. This includes optimizing the trasportation and purchasing of natural gas for a local distributing company in Chile. Also, optimizing costs of materials to produce steel of several specifications, was considered for a case in South America. Risk analysis had been included in two talks in that session, those are the risk of private loan guarantees portfolios, and a case analysis for financial risks and costs on cash flow of industrial projects.

The Defence Research Establishment Valcartier is one of the sponsors of the conference. Therefore, many military applications sessions took place in the conference. These sessions included many papers, such as distance requirements for strategic airlift and sealift capabilities, and multi-objective optimization to improve the maintenance process of the CF-18's engines. Also, a paper describing an automated surface surveillance system to detect and track illegal vessels. Another article documented an operational research study that was conducted to identify the most common problems that arise in peacekeeping operations. Development of process models to manage command and control complexity is another talk. Military applications included also, development of a generic analysis process model to assess workflow characteristics, locating the search and rescue bases in the presence of partial coverage, optimal placement of electro-optical augmentation for space surveillance, and attrition through partially coordinated area defence.

Forestry applications is one of the important fields of operations research in western countries. Thus, the first session of forestry applications included the sufficiency of N-state dynamic programming networks in forest stand optimization, a branch and price approach for a difficult combinatorial problem in spatial forestry, and a decision support tool for variable patch size forest management. Another similar session contained a decision-making system for optimizing forest management strategies in a multiple-use context, and technical efficiency evaluation of silvicultural operations using a linear pro-

2. Main Topics and Papers of the Conference

The conference covered many important and interesting topics in operations research. Some main topics of the conference are mathematical programming, optimization, military applications, forestry applications, multi-criteria decision analysis, network models, scheduling, stochastic and fuzzy models, and decision support system.

In this section, an overview of the ideas of the presented papers is given. In the field of mathematical programming, many interesting attempts for developing algorithms have been presented, such as using interior point methods instead of pivot algorithms in linear programming. Also, there was another talk to present an interior point column generation scheme and its integration within a branch-and-price algorithm. The past and future in non-convex programming with special ordered sets of variables, and global optimization of non-uniform sphere packings, are two other contributions in mathematical programming.

In the field of optimization, cohort timetable of academic courses is seeked to be optimized using integer programming and constraint logic programming. A polynomial algorithm for parametric min-cuts analysis in a network had also been presented in the field of optimization. The same session included the formulation of a set partitioning model to cluster objects by combinatorial structures, capturing the tradeoff between processing and setups. On the other hand, optimization techniques had been applied in wireless networks, such as a proposal to study satellite constellation routing via classical linear programming methods and algorithms for channel assignment in digital broadcast networks. Not only in wireless networks but also in airlift optimization, an aggregate formulation for the aircraft loading problem had been presented, in addition to strategic airlift scheduling at air mobility forces. The same session included the problem of scheduling operational and training missions for a tactical helicopter squadron. Other interesting papers in optimization theory had been applied in ec-

ABOUT THE 43rd ANNUAL CONFERENCE OF THE CANADIAN OPERATIONAL RESEARCH SOCIETY (CORS)

Quebec City, Canada, May 6-9 2001

Maged George*

1. Introduction

It was a great opportunity to attend and present a paper in the 43rd annual conference of the Canadian Operational Research Society (CORS). The theme of this conference is "Decision Aid for Performance Enhancement". It emphasized the challenges faced by operational researchers in the context of the new economy, both in industry and in public organizations. On the other hand, the conference provided numerous new challenges and new ideas to the participants. It also helped to create new links between researchers and to increase and share different knowledge.

The scientific program of the conference comprises about 190 talks, including five public lectures and five tutorials, with eight sessions in parallel, in which the total number of sessions was about 56.

Attending and participating in that conference was granted by the American University in Cairo.

* Associate Professor, Economics Department, The American University in Cairo.

The National Review of Social Science

Volume 39 Number 1 January 2002

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US $ 15 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 39 Number 1 January 2002

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo